جامعة الشرقية
A' SHARQIYAH UNIVERSITY

واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص في سلطنة عمان

على بن خليفة بن سالم البوسعيدي

رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول

على درجة الماجستير في الإدارة التربوية تخصص: تخطيط وسياسات تعليمية

قسم التربية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الشرقية

سلطنة عمان

٢٠٢٥م/ ١٤٤٧هـ

واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص في سلطنة عمان

رسالة

مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول

على درجة الماجستير في الإدارة التربوية تخصص التخطيط والسياسات التعليمية

إعداد:

علي بن خليفة بن سالم البوسعيدي

إشراف

د. راشد بن محمد الحجري (مشرفًا رئيساً)

د. أحمد بن سعيد الحضرمي (مشرفا مساعداً)

قسم التربية

كلية الآداب والعلوم الانسانية

جامعة الشرقية

سلطنة عُمان

٢٠٢٥م/ ١٤٤٧هـ

قـــــرار لجنـــــة المناقشـــــة

(واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص في سلطنة عمان)

أعدها الطالب:

على بن خليفة بن سالم البوسعيدي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 13 / 10 / 2025 م

المشرف الرئيس	المشرف الثاني
د. راشد بن محمد الحجري	د. أحمد بن سعيد الحضرمي

أعضاء لجنة المناقشة

م	صفته في اللجنة	الاسم	الرتبة الأكاديمية	التخصص	الكلية/ المؤسسة	التوقيع
1	رئيس اللجنة	د.عصام بن عبدالمجيد اللواتي	أستاذ مشارك	علم النفس التربوي	جامعة الشرقية	
2	المناقش الخارجي	د. خلف بن مرهون العبري	أستاذ مشارك	الأصول والإدارة التربوية	جامعة السلطان قابوس	
3	المناقش الداخلي	د. عبدالله بن علي الفارسي	أستاذ مشارك	الإدارة التربوية	جامعة الشرقية	
4	المشرف الرئيس	د. راشد بن محمد الحجري	أستاذ مشارك	الأصول والإدارة التربوية	جامعة الشرقية	

إقرار الباحث

أقر بأن المادة العلمية الواردة في هذه الرسـالة قد تم تحديد مصـدرها العلمي وأن محتوى الرسالة غير مقدم للحصول على أي درجة علمية أخرى، وأن مضمون هذه الرسالة يعكس آراء الباحث الخاصة وهي ليست بالضرورة الآراء التي تتبناها الجهة المانحة.

الاسم: **علي بن خليفة بن سالم البوسعيدي**

توقيـــــع:

إهداء

إلى زوجتي الحبيبة التي كانت مصدر الالهام حتى انتهيت من دراستي

مصدر القوة والإلهام في أصعب الأوقات،

أهدي هذا العمل المتواضع،

تقديرًا لها ولما قدمته من تضحيات ومحبة،

وأملًا في أن يكون مصدر فخر لها.

وفي الختام،

أسأل الله العلي القدير أن يبارك هذا السعي،

وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم،

وأن يتقبله في ميزان حسناتنا،

وأن ينفع به من يطلع عليه.

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله، وصحبه وسلم، أما بعد، في مسيرة العلم والمعرفة، نقف على أعتاب الإنجازات بقلوب ممتنة، وأرواح ملؤها الشكر، ونرفع أكف الدعاء بالتوفيق والسداد لمن كانوا لنا عونًا وسندًا، بكل معاني الامتنان والتقدير، أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى جامعة الشرقية هذا الصرح العلمي الشامخ الذي فتح لي أبواب المعرفة وإلى كافة أساتذتها الأجلاء الذين قاموا بتعليمي وتوجيهي خلال مسيرتي الأكاديمية في برنامج الماجستير.

وهنا أتقدم بخالص الشكر والامتنان للدكتور/ راشد الحجري المشرف الرئيس على الرسالة، على كل ما قدمه لي من توجيهات طوال فترة الدراسة، فقد كان له عظيم الأثر في الانتهاء من رسالتي، كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للدكتور/أحمد الحضرمي المشرف الثاني على رسالتي، وأتقدم له بخالص الشكر.

وبمشاعر يملؤها العرفان أتوجه بالشكر الخاص **لكل من** وقف بجانبي أثناء خطوات بحثي بكل إخلاص، وتفان وأتاح لي الفرصة لتجربة كل ما هو مفيد وبناء؛ مما سيكون له الأثر الكبير في مستقبلي العلمي والعملي، كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل المناقشين على ما قدموه من نصح وتوجيه وإرشاد، فلهم مني كل المودة والتقدير.

واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص في سلطنة عمان

إعداد:

علي بن خليفة البوسعيدي

لجنة الإشراف:

د. راشد الحجري (مشرفاً رئيساً) **د. أحمد الحضرمي (مشرفا مساعداً)**

ملخص الرسالة

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الشراكة المجتمعية في سلطنة عمان من وجهة نظر مديري المدارس، ولتحقيق هذا الهدف، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكونت عينة الدراسة من (٣٤١) مديراً ومديرة من محافظات (شمال الباطنة، شمال الشرقية، الداخلية، والوسطى)، تم اختيارهم بشكل عشوائي، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص جاء بمستوى مرتفع جداً، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس لصالح الذكور في جميع أبعاد الاستبانة، أما فيما يتعلق بمتغير سنوات الخبرة، فقد بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة تعزو لمتغير سنوات الخبرة، كما لم تُظهر النتائج فروقًا ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المؤهل الدراسي، وفيما يخص متغير المحافظة التعليمية كشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح محافظة الوسطى في أبعاد (مدى إدراك أهمية الشراكة المجتمعية، الأطر التشريعية للشراكة المجتمعية، مجالات الشراكة المجتمعية، المقترحات لتفعيل الشراكة المجتمعية)، بينما جاءت الفروق لصالح محافظة شمال الشرقية في بعد التحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية، كما أظهرت الدراسة أن التحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية جاءت بمستوى مرتفع، وبناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تنظيم دورات تدريبية متخصصة في مجال إدارة الشراكات المجتمعية، وتزويد القيادات المدرسية بالمهارات التفاوضية اللازمة لإقامة علاقات فعالة مع مؤسسات القطاع الخاص.

الكلمات المفتاحية: الشراكة المجتمعية، المدارس الحكومية، مؤسسات القطاع الخاص، سلطنة عُمان.

الملخص باللغة الانجليزية

The Reality of Implementing Community Partnership Between Public Schools and Private Sector Institutions in the Sultanate of Oman

Prepared by

Ali Khalifa Al-Busaidi

Supervised by
Dr: Rashid Al-Hajri ((Principal Supervisor)

Dr: Ahmed Al-Hadrami (Assistant Supervisor)

Abstract

The purpose of this study was to examine the reality of community partnership in the Sultanate of Oman from the perspectives of school principals across several governorates. To achieve this aim, the researcher adopted the descriptive-analytical approach. The study sample comprised 341 male and female school principals who were randomly selected from the governorates of North Al Batinah, North Al Sharqiyah, Al Dakhiliyah, and Al Wusta., The findings revealed that the level of community partnership between public schools and private sector institutions was remarkably high. The results also indicated statistically significant differences attributed to gender, favoring male principals, across all dimensions of the questionnaire. In contrast, no statistically significant differences were found concerning years of experience or educational qualification With regard to the educational governorate variable, the results showed statistically significant differences in favor of Al Wusta Governorate in the dimensions related to the perception of the importance of community partnership, the legislative frameworks governing it, the areas of collaboration, and the proposed mechanisms for strengthening community partnership. On the other hand, differences were found in favor of North Al Sharqiyah Governorate in the dimension addressing the challenges faced by community partnership. Moreover, the study indicated that these challenges were perceived at a high level In light of these findings, the study recommended organizing specialized training programs in the management of community partnerships and enhancing the negotiation skills of school leaders to enable them to build and sustain effective relationships with private sector institutions.

.

Keywords: Community Partnership, Public Schools, Private Sector Institutions, Sultanate of Oman.

قائمة المحتويات

الموضـــــــوع	الصفحة
لجنة المناقشة	أ
الإقـــــرار	ب
الإهـــــداء	ج
الشكر والتقدير	د
ملخص الدراسة باللغة العربية	هـ
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	و
قائمة المحتويات	ز – ح
قائمة الجدَّاول	ط
قائمة الملاحق	ي
الفصل الأول: مشكلة الدراسة وخلفيتها وأهميتها	**١-١١**
المقدمة	٢
مشكلة الدراسة	٦
أسئلة الدراسة	٨
أهداف الدراسة	٨
أهمية الدراسة	٩
حدود الدراسة	٩
مصطلحات الدراسة	١٠
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	**١٢-٦٦**
أولًا: الإطـــار النظـــري	١٢
المحور الأول: الشراكة المجتمعية	١٣
مفهوم الشراكة المجتمعية	١٤
أسباب ظهور الشراكة المجتمعية	١٦
أهمية وفوائد الشراكة المجتمعية	١٨
أهداف الشراكة المجتمعية	٢١
مبادئ ضمان تحقيق الشراكة المجتمعية لأهدافها	٢٣
أطراف الشراكة المجتمعية	٢٤
مجالات الشراكة المجتمعية التعليمية	٢٤

الموضـــــــــوع	الصفحة
متطلبات الشراكة المجتمعية في مجال التعليم	٢٥
تحديات الشراكة المجتمعية	٢٧
المحور الثاني–الشراكة بين المدارس الحكومية (القطاع العام) وبين القطاع الخاص في مجال التعليم	٣٠
نشأة الشراكة في التعليم بين المدارس الحكومية (القطاع العام) والقطاع الخاص	٣١
مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم	٣٢
مبررات الشراكة في التعليم بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص	٣٣
مجالات الشراكة بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص	٣٥
المحور الثالث – الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص في سلطنة عمان:	٣٨
سياسة سلطنة عمان في تفعيل الشراكة المجتمعية مع القطاع الخاص	٣٩
البنية التنظيمية للشراكة بين وزارة التربية والتعليم والقطاع الخاص	٤٤
برامج ومشاريع الشراكة المجتمعية في وزارة التربية والتعليم مع القطاع الخاص	٤٧
تحديات الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص	٥١
المحور الرابع: الدراسات السابقة	٥٧
التعقيب على الدراسات السابقة	٦٥
الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها	**٦٧–٧٦**
منهج الدراسة	٦٨
مجتمع الدراسة	٦٨
عينة الدراسة	٦٩
أداة الدراسة	٧٠
إجراءات الدراسة	٧٥
الأساليب الإحصائية	٧٦
الفصل الرابع: عرض النتائج ومناقشتها	**٧٧–٩٧**
نتائج الدراسة ومناقشتها	٧٨
نتائج السؤال الأول ومناقشته	٧٨
نتائج السؤال الثاني ومناقشته	٨٥
نتائج السؤال الثالث ومناقشته	٩٣

الموضـــــــــوع	الصفحة
نتائج السؤال الرابع ومناقشته	٩٥
التوصيات والمقترحات	٩٦
قائمة المراجع	**١١٩-٩٨**
أولا: المراجع العربية	٩٨
ثانيًا: المراجع الأجنبية	١١٣
ملاحق الدراسة	**١٣١-١٢١**

قائمة الجدَّاول

الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١	توزيع المديرين والمديرات بمحافظات سلطنة عمان (٢٠٢٤/٢٠٢٥)	٦٩
٢	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية	٧٠
٣	توزيع فقرات استبانة الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص بعد التحكيم في الدراسة الحالية	٧٢
٤	معاملات الارتباط (بيرسون) بين فقرات كل بعد، والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه لاستبانة الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص الوظيفي حيث ن=٣٠	٧٣
٥	قيم معاملات ألفا كرو نباخ لقياس ثبات استبانة الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص	٧٤
٦	المعيار المعتمد في مستوى استبانة الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص	٧٥
٧	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد ومجموع استبانة واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص في سلطنة عمان	٧٨
٨	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الاول مدى إدراك أهمية الشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص	٨٠
٩	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الثاني الأطر التشريعية للشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص	٨٢
١٠	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الثالث مجالات الشراكة المجتمعية القائمة بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص	٨٤
١١	اختبار ت للعينتين المستقلتين للفروق بين تقديرات عينة الدراسة لجميع محاور الاستبانة طبقا لمتغير الجنس (ن= ٣٤١)	٨٦
١٢	اختبار ت للعينتين المستقلتين للفروق بين تقديرات عينة الدراسة لجميع محاور الاستبانة طبقا لمتغير الخبرة (ن= ٣٤١)	٨٧
١٣	اختبار ت للعينتين المستقلتين للفروق بين تقديرات عينة الدراسة لجميع محاور الاستبانة طبقا لمتغير المؤهل الدراسي (ن= ٣٤١)	٨٩
١٤	تحليل التباين أحادي الاتجاه لمتوسط تقديرات أفراد العينة على الاستبانة طبقا لمتغير المحافظة (ن= ٣٤١)	٩٠
١٥	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات أفراد العينة على الاستبانة طبقا لمتغير المحافظة (ن= ٣٤١)	٩٢

الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١٦	المقارنات البعدية باستخدام اختبار LSD لمعرفة الفروق الداخلية في المحافظات	٩٢
١٧	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الرابع التحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص	٩٣
١٨	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الخامس مقترحات تفعيل الشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص	٩٥

قائمة الملاحق

الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
١	الاستبانة في صورتها الأولية	١٢١-١٢٤
٢	أسماء المحكمين على الاستبانة	١٢٥
٣	مسودة الاستبانة النهائية	١٢٦-١٢٩
٤	خطاب جامعة الشرقية لوزارة التربية والتعليم (تسهيل مهمة باحث)	١٣٠
٥	خطاب وزارة التربية والتعليم للموظفين (تسهيل مهمة باحث)	١٣١

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وخلفيتها وأهميتها

مقدمـــــــــــــــــــــــــــــة

مشـــــــــــكلة الدراســـــــــــة

أهـــــــــــداف الدراســـــــــــة

أهميـــــــــــة الدراســـــــــــة

حـــــــــــدود الدراســـــــــــة

مصـــــــــــطلحات الدراســـــــــــة

الفصل الأول

مقدمة:

يعتبر حصول الطلبة على تعليم يتصف بالشمولية والحداثة، هدف تسعى إليه أنظمة التربية قاطبة، وهذا المستوى من التعليم لا يتم إلا من خلال وجود بيئة تعلم مناسبة داخل وخارج المؤسسة التعليمية، بحيث يمثل تعليم الطلبة حجر الأســـاس للمجتمع في كل وقت وزمان، ويقع على عاتق المدرسة تحديد الممارسات التي تدار بها المعرفة في المؤسسة التربوية (حماد، 2020)، وتعتبر مراعاة المدرسة لاحتياجات الطلبة السمعية والعقلية والبدنية من أبرز مهام واختصاصات إدارة المدرسة، من أجل السعي لحل تحدياتهم وتلبية احتياجاتهم، ومعالجة مشكلاتهم وتذليل الصعوبات التي تواجههم، ويكون ذلك من خلال اتصال المدرسة مع أسرهم ومجتمعهم المحلي، وذلك من منطلقات المبدأ التربوي بأن التربية نظام تعليم اجتماعي، يتفاعل مع احتياجات وتطورات المجتمع (الذهلية، 2023).

وقد أدت التطورات التقنية التي يشـــهدها العالم اليوم إلى ثورات معرفية كبيرة، أحدثت تحديات وتغيرات في جميع نظم الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ومن أبرز هذه التغييرات والتي طرأت على النظم التعليمية، وخاصة فيما يتعلق بالمدارس ودورها ومسئولياتها حيث لم تعد المدارس كما كانت هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن العملية التعليمية والتربوية، بل شاركها المجتمع المحلي، وأصبحت مسؤولية التربية ليست حكرا على المدرسة وحدها أو الأسرة وحدها، بل يجب على مؤسسات المجتمع المدني أن تفعل مبدأ الشراكة المجتمعية من خلال الخدمات التي يمكن أن تقوم بها.

ومن خصائص التربية أنها تشاركية، تتضافر فيها جهود المؤسسة التربوية مع جهود مؤسسات القطاع المدني من أجل تقديم خدماتها وفقا لأعلى معايير الجودة، وأصـــبح تجويد التعليم من أولويات القائمين على التعليم في سلطنة عمان، تحقيقا لرؤية القيادة السياسية، وذلك باعتبارها نقطة بدء أساسية وسليمة لإعداد المجتمع لمواكبة العالم المتطور(الصوافية، ٢٠٠٨)، ويسهم

القطاع الخاص بالتعاون مع المؤسسات الحكومية في تحسين وتطوير المنظومة التعليمية، وذلك من خلال توفير مصادر التعلم والبنية التحتية والموارد المادية اللازمة لإقامة المشروعات التدريبية، والتدريبات العملية بمختلف أنواعها وذلك لجعل التعليم أكثر كفاءة وارتباطا بواقع سوق العمل، ويتضح دور القطاع الخاص في تعزيز اقتصاديات التعليم في العديد من المجالات، منها تمويل التعليم بأشكاله المختلفة كالتمويل الذاتي حيث تدعم الدولة التعليم بطريقة مباشرة وغير مباشرة عن طريق المنح والقروض، بالإضافة إلى التركيز على الشراكة من الدولة والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني ومؤسساته غير الحكومية، ويعد عبء تمويل التعليم مسؤولية المجتمع المدني ومؤسساته غير الحكومية، وبدعم من الحكومة؛ لذلك يجب أن يكون الاستثمار فيه مسؤولية مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني والأهلي، ومنظماته غير الحكومية (رجب وأحمد، ٢٠١٦).

ولقد حظي مصطلح الشراكة باهتمام كبير في الآونة الأخيرة، وذلك في المجالات الاجتماعية والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، ويستخدم هذا المصطلح غالبا للإشارة إلى اشتراك طرفين أو أكثر بإمكاناتهما المادية والبشرية، أو بجزء منها من أجل إنجاز أهداف مشتركة يرتضونها معا (الجليل ، ٢٠١١)، ويعود الاهتمام بهذا المصطلح إلى تزايد طموحات وأهداف وغايات الشعوب مع قلة مواردها، وتزايد الوعي بالآليات الفاعلة التي يمكن من خلالها إنجاز تلك الأهداف؛ لذا تلجأ المؤسسات المختلفة إلى إقامة شراكة مع أقرانها كآلية لسد الفجوة ما بين الطموحات والأهداف والغايات الهائلة من جهة ، وبين الموارد المحدودة من جهة أخرى (عاشور، ٢٠١٢)، وتعرف الشراكة المجتمعية بأنها" الجهود التطوعية التي تتم بين المدرسة والمجتمع المحلي من خلال التعاون وتبادل الخبرات والزيارات وتقديم ما تحتاجه المدرسة من دعم" (الشوابكة، ٢٠٢١، ص ٣١).

وتعد الشراكة بين المدارس الحكومية ممثلة بوزارة التربية والتعليم والقطاع الخاص مطلبا ضروريا لقيام القطاع الخاص بدوره في الشراكة المجتمعية تجاه التعليم، ومساندة الدولة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإعداد عناصر بشرية تتصف بالمعرفة والابتكار والإنتاجية، والتي

تقود المجتمع إلى مزيد من التقدم الحضـاري، وخاصـة بعد بروز عدد من المتغيرات، والتي أشـار إليها (عطية، ٢٠١٧): مثل سـرعة المتغيرات المحلية والعالمية، والتي أوجدت ضـغوطا على المؤسـسـات التربوية لتلبية حاجات التنمية، وبرز عدد من المؤشـرات على ضـعف الربط بين المخرجات وحاجات سوق العمل، وعدم وجود آليات للتنسيق بين المؤسسات التربوية والمجتمع.

وفي سلطنة عمان ركزت رؤية عمان ٢٠٤٠ على ثلاثة محاور أساسية: الإنسان والمجتمع والاقتصاد والتنمية، والحوكمة والأداء المؤسسي، وتضمنت توجهات استراتيجية منها تأسيس مشاريع الشـراكة المجتمعية وحوكمتها، وشـراكة فاعلة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص؛ لذا سـتوفر الرؤية إطارا يمكن من خلاله تطوير الاسـتراتيجيات الوطنية في الشـراكة المجتمعية بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، كما سـتمثل خارطة الطريق لتحول السـلطنة إلى مجتمع تنموي مسـتدام (مكتب الرؤية ٢٠٤٠، ٢٠٢١).

كما تسـعى وزارة التربية والتعليم إلى تعزيز الشـراكة مع القطاع الخاص لتمكينه من القيام بمسؤوليته في الشراكة المجتمعية حيث صدر القرار الوزاري (١٩٩٩/٢٨)، والذي ينظم العلاقة بين قطاع التعليم والقطاع الخاص في السـلطنة باسـتحداث لجنة تنشـيط دور القطاع الخاص في دعم التعليم، والذي تم تعديله لاحقا بموجب القرار الوزاري رقم(٢٠٠٧/٥٨)، واسـتحدثت الوزارة العديد من الأقسـام التي تختص بالتنسـيق مع القطاع الخاص في مختلف المجالات، مثل قسـم المبادرات ويتبع المديرية العامة لتقنية المعلومات، وقسـم مزايا العاملين والتابع لدائرة رعاية الموظفين بالمديرية العامة للشـؤون الإدارية، وقسـم اقتصـاديات التعليم التابع لدائرة ضـبط الجودة بالمديرية العامة للتخطيط وضبط الجودة، وقسم الاستثمار بالمديرية العامة للشؤون المالية، كما احتوت فلسفة التعليم في سـلطنة عمان مجموعة من المبادئ، ومن أبرز هذه المبادئ التي تعزز الشـراكة المجتمعية " مبدأ التعليم مسؤولية وشـراكة مجتمعية"، حيث يعتبر التعليم شـراكة مجتمعية تشـترك فيها الأسـرة، والمدرسـة، والمسـجد، ووسـائل الإعلام، والقطاع الخاص، ومؤسـسـات المجتمع المعنية الأخرى، وتحقيق هذه الشـراكة كفيل بنجاح أهداف التعليم، ويتأتى ذلك بالتركيز على أهداف محددة مثل، تنمية الشـراكة المجتمعية تجاه التعليم، وتعزيز الشـراكة المجتمعية في التعليم، وتكريس ثقافة العمل

التطوعي، وتأصـــيل دور القطاع الخاص في تنمية قطاع التعليم (الأمانة العامة لمجلس التعليم، ٢٠١٧).

كذلك تضـمنت الخطة الخمسـية التاسـعة لوزارة التربية والتعليم بسـلطنة عمان(٢٠١٦-٢٠٢٠) سبعة مجالات منها: الحوكمة، والمساءلة، والإدارة، وتكنولوجيا المعلومات، وإدارة البيانات، والموارد البشـرية والمادية والمالية، والشـراكة المجتمعية، ويندرج تحتها عدد من الأهداف العامة والتفصـيلية، وهي تمثل مجالات مهمة لتفعيل الشـراكة المجتمعية بوزارة التربية والتعليم مع القطاع الخاص (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٧)، وأوصـت العديد من الدراسـات مثل دراسـة (الجابري وآخرون ،٢٠٢٢؛ ودراسـة السـعدية ،٢٠٢٢؛ والمشـرفية، ٢٠٢١؛ والهنائي ،٢٠٢٣) بضـرورة نشـر وتعميم تجارب المدارس الناجحة والمجيدة في مجال الشراكة المجتمعية للاستفادة منها، وتفعيل دور وسائل الإعلام في الترويج لأهمية الشـراكة المجتمعية لخلق تنافس ورغبة في المسـاهمة والشـراكة المجتمعية مع المؤسسات التعليمية، والسماح بمرونة بناء شراكات مجتمعية تستفيد من خلالها مؤسسات القطاع الخاص وأفراد المجتمع المحلي، كما أوصـت العديد من المؤتمرات والمنتديات بموضـوع الشـراكة المجتمعية منها المنتدى العماني الثالث للشـراكة المجتمعية تحت عنوان" منصـة توقيع الشـراكات وإطلاق المبادرات"، والمنتدى العماني الثاني للشـراكة المجتمعية تحت عنوان " التزام وطني لدعم التنمية المستدامة" بمجموعة من التوصيات منها وضع استراتيجية طويلة الأمد للمشاركة المجتمعية، التأكيد على أهمية التزام المؤسـسـات والشـركات بتطوير وتحسـين المسـتوى التعليمي والثقافي والاقتصـادي والضـمان الاجتماعي لجميع أفراد المجتمع من خلال مشـاريع الشـراكة المجتمعية، وتشجيع القطاع الخاص على طرح مبادرات للمشاركة المجتمعية(مؤسسة الرؤية للصحافة والنشر، ٢٠١٨).

وعلى الرغم من وجود الخطط في مجال الشراكة المجتمعية والقرارات الوزارية التي تدعم الشراكة بين وزارة التربية والتعليم والقطاع الخاص في المجالات المختلفة، إلا أنه من المأمول الوصول إلى أعلى مسـتوى ممكن للشـراكة المجتمعية بين الوزارة والقطاع الخاص وقد أشـارت دراسـة الوهيبي(٢٠١٦) إلى وجود تحديات تعيق تفعيل دور القطاع الخاص في تمويل التعليم بسـلطنة

عمان، والمتمثلة في الإجراءات البيروقراطية، وضعف الأنظمة التي تدعم مشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم، وأوصت دراسة الهنائية (٢٠١٧) إلى ضرورة وضع استراتيجية تمويلية واضحة الأبعاد من قبل وزارة التربية والتعليم لكي تسير علها إدارات المدارس في تنويع مصادر تمويل مدارسها، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على واقع الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص في سلطنة عمان.

مشكلة الدراسة

تعتبر قضية الشراكة المجتمعية بين قطاع التعليم ومؤسسات القطاع الخاص، من القضايا التي تطرح باستمرار في الحقل التربوي، وذلك لدورها الفاعل في النهوض بالمجتمع، إضافة لمساندتها الدولة في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، وإعداد العناصر البشرية التي تتصف بالمعرفة والابتكار والإنتاجية (المشرفية، ٢٠٢١)، وقد توصلت دراسة المعمرية (٢٠١١) التي تناولت الشراكة المجتمعية إلى المساهمة الفعلية من قبل القطاع الخاص في دعم التعليم قد انحصرت ما بين درجتي ضعيفة، وضعيفة جداً، وأشارت إلى أن اسهامات القطاع الخاص في دعمه للتعليم كان أبرزها تقديم الهدايا، والجوائز التشجيعية للطلبة المجيدين، وهذا النوع من التمويل لا يكلف مؤسسات القطاع الخاص الكثير من المال، وبالتالي افتقار الشراكة المجتمعية لمفهومها الحقيقي والتي ينبغي أن تقوم عليه ليؤدي ما عليه من التزامات، لتحقيق الغايات التربوية، ، وقد أوصت دراسة الصمادي والبلوشي (٢٠٢٢) بضرورة الاهتمام بالجوانب التنفيذية للشراكة المجتمعية(التخطيط الدراسي، والدعم المالي) بصورة متوازية مع جانب التخطيط (الرؤيا والأهداف العامة، والجانب الإداري)، وتوصلت كذلك دراسة السعدي وآخرون (٢٠٢٢) إلى وجود كافة التحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية بمستوى مرتفع، وخصوصا التحديات الإدارية والفنية، وأوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات وطنية داعمة لتطبيق الشراكة في ظل التشريعات الواضحة واللوائح التنظيمية اللازمة، وتبني حزمة من الإجراءات الفنية والإدارية على مستوى قطاع التعليم تسعى إلى توفير بيئة جاذبة لاستثمارات القطاع الخاص وتوظيفها بنجاح، ورفع مستوى الوعي الفكري والثقافي بين مؤسسات المجتمع لتنفيذ مشاريع الشراكة وإيجاد بيئة ملائمة لنجاحها، كما توصلت نتائج دراسة الجابري

وآخرون(٢٠٢٢) بأن هناك صعوبات تواجه المؤسسات التعليمية في تطبيق الشراكة المجتمعية، وأوصت بضرورة إجراء المزيد من الدراسات والبحوث العلمية في مجال الشراكة المجتمعية وأهميتها، كما توصلت دراسة الصيعرية (٢٠٢٤) إلى وجود عدد من التحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية منها نقص السياسات والتشريعات، ومحدودية مشاركة القطاع الخاص في توفير متطلبات الشراكة المجتمعية، ومن خلال ما سبق نستنتج وجود ضعف في تفعيل المسؤولية المجتمعية ومجالاتها، والمتمثلة في الشراكة المجتمعية المحلية، والتواصل مع المجتمع، والحوكمة، والشفافية الإدارية.

ومن خلال ممارسة الباحث لأدوار تربوية في وزارة التربية والتعليم منذ عام ١٩٩٩م، لاحظ وجود مجموعة تحديات عديدة تعيق الشراكة المجتمعية، وتحديات تواجه عمل مجالس أولياء الأمور – والذي يعتب أحد المحركات الأساسية للشراكة المجتمعية– عن القيام بأعمالها واختصاصاتها في خدمة العملية التعليمية، ومن هذه التحديات، عدم إلمام القائمين على مجالس أولياء الأمور بمهام واختصاصات هذه المجالس، ووجود تعقيدات بيروقراطية في العمليات التي يقوم عليها عمل المجالس، خصوصاً أعمال اللجنة المالية بالمجلس، والتي تعتبر من أدوات استقطاب مؤسسات القطاع الخاص لتقديم الدعم للمدارس الحكومية.

وقد أجرى الباحث استطلاعاً لآراء عينة من مديري مدارس سلطنة عمان من خلال عينة تمت مقابلتها من محافظة الوسطى، بلغت (١٥) مديرا من الجنسين لمعرفة آرائهم حول تفعيل الشراكة المجتمعية بمحافظة الوسطى، واتضح من تحليل الاستطلاع ما يأتي:

١- أشار (١١) فردا من العينة إلى وجود ضعف في التشريعات المؤطرة للشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي والقطاع الخاص.

٢- أوضح (١٤) فردا من العينة إلى غياب المشاريع المستدامة والمنظمة، والاعتماد على الشراكات المؤقتة.

٣- أشار (٩) منهم إلى محدودية الشراكات الداعمة للتعليم في بعض الولايات.

٤- أجمع أفراد العينة الاستطلاعية إلى أن قلة نشر البيانات والخدمات التي تقدمها مؤسسات القطاع الخاص، أدى إلى ضعف العلاقة بين المدرسة والقطاع الخاص، وأن تقويض أعمال

واختصـــاصـــات اللجنة المالية بمجالس أولياء الأمور، أدت إلى إعاقة تمويل التعليم من قبل القطاع الخاص، وإلى ضرورة تحديث اللوائح والأنظمة التي تؤطر الشراكة المجتمعية وتربط أدوارها بالقطاع الخاص، وإلى عدم إلمامهم بمهام واختصـــاصـــات لجنة المبادرات التربوية بوزارة التربية والتعليم.

بناء على ما سبق من نتائج الدراسة الاستطلاعية، ونتائج الدراسات السابقة، يتضح أهمية إجراء دراسة، للوقوف على واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص في سلطنة عمان.

أسئلة الدراسة

استنادًا إلى الدراسة الاستطلاعية ونتائج الدراسات السابقة، سوف تركز هذه الدراسة بحث واقع الشـــراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية ومؤســـســـات القطاع الخاص من وجهة نظر مديرو المدارس الحكومية، وتسعى الدراسة الحالية للإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- ما واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص في سلطنة عمان من وجهة نظر مديري المدارس؟

٢- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين متوسطات أفراد العينة حول واقع الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص تعزى لمتغيرات (الجنس، وسنوات الخبرة، المؤهل الدراسي، المحافظة التعليمية)؟

٣- ما التحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية بسلطنة عمان ومؤسسات القطاع الخاص في سلطنة عمان، من وجهة نظر مديري المدارس؟

٤- ما مقترحات تفعيل الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص في سلطنة عمان من وجهة نظر مديري المدارس؟

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة الحالية في النقاط الآتية:

١- التعرف على واقع تطبيق الشـراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية ومؤسـسـات القطاع الخاص في سلطنة عُمان من وجهة نظر مديري المدارس.

٢- الكشـف عن الفروق الإحصـائية حول واقع الشـراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية ومؤسـسـات القطاع الخاص تعزى لمتغيرات (الجنس، وسـنوات الخبرة، المؤهل الدراسـي، والمحافظة التعليمية).

٣- التعرف على التحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية بسلطنة عمان والقطاع الخاص، من وجهة نظر مديري المدارس.

٤- اسـتكشـاف مقترحات تفعيل الشـراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية ومؤسـسـات القطاع الخاص.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الجوانب النظرية، والبحثية، والتطبيقية من خلال ما يأتي:

أ-الأهمية النظرية:

تتمثل أهمية الدراسـة في كونها تتناول موضـوعا حيويا ومهما من موضـوعات الإدارة التربوية خلال الألفية الحالية، لما يشهده العالم من ثورة اقتصادية ومعرفية على كافة الأصعدة، وخصوصا مع ندرة الدراسـات التي عنيت بموضـوع الشـراكة المجتمعية، كما تنطلق الدراسـات من توصـيات العديد من الدراسـات التي أوصـت بضـرورة الاهتمام بتعزيز الشـراكة المجتمعية، كما تنبع أهمية الدراسـة من خلال طرحها للتحديات التي يمكن أن تحول دون تحقيق شـراكة حقيقية في القطاع التعليمي بين القطاع التعليمي والقطاع الخاص في سلطنة عمان.

كما أن الدراسة ستكون إضافة للدراسات والبحوث في مجال الشراكة المجتمعية بين المؤسسات التربوية والقطاع الخاص، ومن المؤمل أن تضيف الدراسة الحالية ما هو جديد في هذا الجانب، كما

قد تُثري الدراسة الحالية المكتبة العربية والعُمانية بالدراسات التطويرية المعرفية المتعلقة بالشراكة المجتمعية بين قطاع التعليم والقطاع الخاص.

ب-الأهمية التطبيقية:

من المؤمل أن تبين نتائج هذه الدراسة الحالية واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، وبالتالي في ضوء نتائجها يمكن وضع الحلول والمقترحات ومعالجة التحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية بين وزارة التربية والقطاع الخاص.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

الحدود الموضوعية: استقصاء واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين القطاع الخاص والمدارس الحكومية في سلطنة عُمان من وجهة نظر مديري المدارس

الحدود المكانية: المدارس الحكومية في سلطنة عُمان في محافظات (شمال الباطنة، شمال الشرقية، الداخلية، الوسطى).

الحدود الزمانية: تم تطبيق الدارسة في شهر أغسطس ٢٠٢٥م

الحدود البشرية: مديري المدارس الحكومية في مدارس سلطنة عُمان (شمال الباطنة، شمال الشرقية، الداخلية، الوسطى).

مصطلحات الدراسة:

الشراكة المجتمعية Community partnerships

تعرف الشراكة المجتمعية بأنها " الأنشطة التعليمية التي تستهدف تحسين جودة التعليم، ويتم تنفيذها من خلال شراكة إيجابية وفاعلة بين المجتمع ومؤسساته، وتتضافر الجهود الأهلية مع الحكومة لتقديم مساهمات عينية وغير عينية لتحسين جودة التعليم" (سالم،٢٠٠٦، ص٢٣).

وعرفها الشـــرعي (٢٠٠٧) بأنها "إعطاء دور وفرص حقيقية لأعضـــاء المجتمع ممثلاً في أولياء الأمور والأسرة، ومجالس الآباء، ومتطلبات المجتمع المحلي، من أجل تحسين جودة التعليم " (ص.٢٤).

وتُعرف إجرائياً: بأنها تلك الخدمات والجهود التي تتم بشـــكل طوعي واختياري من قبل أفراد ومؤسسات القطاع الخاص، في كل من محافظة (شمل الباطنة، شمال الشرقية، الداخلية، الوسطى) لخدمة قطاع التعليم، وتذليل التحديات التي تواجهه من النواحي المادية وغير المادية، ويتم التعرف عليها من خلال الاستبانة المعدة لذلك.

القطاع الخاص Private sector

تعرفه المشرفية (2021) بأنه "جميع المؤسسات والشركات التي تمارس أنشطتها التجارية والمسجلة في غرفة تجارة وصناعة عمان" (ص.١٥).

ويعرف إجرائياً: بأنه تلك النشاطات التجارية وغير التجارية التي تقوم بها مؤسسات وشركات غير حكومية في سلطنة عمان، لتقديم الدعم للمدارس الحكومية في النواحي المادية وغير المادية.

المدارس الحكومية:

هي مؤسسات تعليمية تتولى وزارة التربية والتعليم مسؤوليتها وإدارتها وتوفير التمويل لها، وتعتمد هذه المدارس على المناهج الوطنية لتزويد الطلبة بالمعارف والمهارات اللازمة لمختلف مراحل النظام التعليمي، بدءًا من التعليم الأســاســي وصــولاً إلى التعليم ما بعد الأســاســي، وتتميز بتوفير التعليم المجاني والنقل للطلبة (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٢٥).

الفصل الثاني

الإطار النظري

المحور الأول – الشراكة المجتمعية.

المحور الثاني – الشـــراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية وبين القطاع الخاص في مجال التعليم.

المحور الثالث – الشـــراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص في سلطنة عمان.

المحور الرابع– الدراسات السابقة والتعليق عليها

الفصل الثاني

يتناول الفصل الثاني الإطار النظري الذي يتكون من ثلاثة محاور، وهي: الشراكة المجتمعية، والشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية وبين القطاع الخاص في مجال التعليم، والشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص في سلطنة عمان، والدراسات السابقة الخاصة بالبحث.

المحور الأول–الشراكة المجتمعية (Partnership):

حظي مفهوم الشراكة (Partnership) باهتمام متزايد في الآونة الأخيرة، وذلك في المجالات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، ويستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى اشتراك طرفين، أو أكثر طوعا بإمكاناتهما المادية، والبشرية، أو بجزء منها، وذلك من أجل إنجاز أهداف مشتركة يرتضونها، ويعود سبب الاهتمام بهذا المصطلح إلى تزايد طموحات وأهداف وغايات الشعوب مع قلة مواردها، وتزايد الوعي بالآليات الفاعلة التي يمكن من خلالها إنجاز تلك الأهداف؛ لذا تلجأ المؤسسات المختلفة إلى إقامة شراكات مع أقرانها كآلية فاعلة لسد الفجوة ما بين طموحاتها، وأهدافها الهائلة والموارد المحدودة(مريم وآخرون، ٢٠٢٤).

وأكدت قنديل (٢٠٠٨) قيمة الشراكة على أنها فكرة برزت في تسعينات القرن العشرين، ونصت عليها المواثيق العالمية بدءا من مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية عام ١٩٩٤، ويشير مفهوم الشراكة إلى علاقة بين طرفين أو أكثر، تتوجه لتحقيق النفع العام أو الصالح، وتستند على اعتبارات المساواة والاحترام والعطاء المتبادل الذي يستند على التكامل، حيث يقدم كل طرف إمكانيات بشرية ومادية وفنية لزيادة المردود وتحقيق الأهداف، وكما جاء في تقرير اللجنة التي شكلها رئيس وزراء اليابان للتخطيط للتربية في القرن الحادي والعشرين على صعيد التعاون بين المدرسة والبيت، والمجتمع، أن التعليم جهد وعمل مشترك بين البيت والمجتمع والمدرسة(الحارثي، ٢٠٠٣).

لذا أدركت عديد المجتمعات مبكرا أهمية الشـراكة المجتمعية، وهذا ما أكدت عليه دراسـة (الجابري وآخرون، ٢٠٢٢)، كما أكد تقرير التنمية البشـرية لعام ٢٠٠٣ على أن الشـراكة المجتمعية في التعليم، وغيره من الأنشطة التنموية غدت تمثل خيارا استراتيجيا، وطلبا ضروريا في عصرنا الراهن (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التخطيط القومي، ٢٠٠٣).

أولا–مفهوم الشراكة المجتمعية (Community Partnership):

الشراكة في اللغة مأخوذة من المصدر (شرك) بمعنى مخالطة الشريكين لبعضهما في عدد من الأمور، وترجمة (Partner ship) هي: شراكة شريك، أي علاقة بين شركاء في موضوع معين، وتعني اتفاق شخصين أو أكثر من أجل تنفيذ عمل ربحي" (الأحمد، ٢٠١٦، ص ٤٤٢)، و تعرف الشـراكة المجتمعية بأنها" الجهود التطوعية التي تتم بين المدرسـة والمجتمع المحلي من خلال التعاون وتبادل الخبرات والزيارات، وتقديم الدعم الذي تحتاجه المدرسـة " (الشـوابكة، ٢٠٢١، ص ٣١).

ويمكن تعريف الشـراكة المجتمعية على أنها "العملية التي تتصـهر بها خبرات الأفراد والمؤسسات، وتجاربهم، وإسهاماتهم على المستويات المختلفة في بوتقة واحدة بهدف الحصول على منتج يحقق رؤية عمان ٢٠٤٠، وتوافق أفراد المجتمع، ورضـاهم، فينعكس بشـكل إيجابي على الارتقاء بمسـتوى الأداء الفردي والمؤسـسـي، ومن ثم النهوض بالمجتمع ككل" (البادري وحسـن، ٢٠٢١، ص ٦٧).

ويعرف العصـيمي (٢٠٢٠) الشـراكة المجتمعية بأنها" عملية ديناميكية يتشـارك فيها أفراد وجماعات ومؤسسات المجتمع في جميع المجالات، وهي أداة لتحسين مستوى حياة أفراد وجماعات ومؤسسات المجتمع في جميع المجالات، وهي أداة لتحسين مستوى حياة الأفراد تعليميا واجتماعيا واقتصـاديا، كما أنها ضـرورية لحيوية ونمو المجتمعات المحيطة، وأحد المؤشـرات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة فيها" (ص.٤٥).

وتعرف كذلك بأنها "سلسلة من الأنشطة الاتصالية التي تنفذها المؤسسة الحكومية من أجل إشراك المجتمع بموضوع معين، وتتنوع هذه الأنشطة بين عقد اللقاءات مع الجمهور المستهدف أو تنظيم جلسات الاستماع، أو جمع التعليقات والمدخلات من الجمهور عبر مختلف أدوات وقنوات التواصل والإعلام، وتكفل لهم عبر تلك الأنشطة الاتصالية فرصة الشراكة في القرارات التي تؤثر على حياتهم" (دليل الشراكة المجتمعية، ٢٠١٩، ص ٣).

وعرفها الشهراني (٢٠١٩) بأنها "الجهود المخططة بطريقة منظمة، من خلال التعاقد وإبرام الاتفاقيات التي تهدف إلى تبادل المنفعة من خلال التعاون بين الأطراف لتنفيذ برامج، وأنشطة ومشروعات تلبي حاجات الطرفين من المجتمع ومؤسسات تعليمية ضمن مجالات معينة"، ويعرف إبراهيم (٢٠١٣) الشراكة المجتمعية بأنها" إشراك أطياف المجتمع المحلي ضمن نظام قائم على شراكة مؤسسية بمختلف المجالات التنموية التي ترتبط بالمجتمع سواء كانت اجتماعية، خدمية، ثقافية أو اقتصادية تتشكل كجماعات" (ص.٥٥).

وتعرف الشراكة المجتمعية في التعليم بأنها "الاسهامات المادية والمالية التي يشارك بها بعض أفراد المجتمع والقطاعات المستفيدة من الخدمات والبرامج التعليمية من أجل دعم البرامج من خلال تعبئة مواردها؛ لتحقيق غايتها من التنمية المجتمعية وبناء مجتمع معرفي " (القاسم والنويصر، ٢٠١٨)، كما يعرفها أبو كوش (٢٠١٨) بأنها" كل نشاط تعاوني مشترك وهادف، يتم بين مؤسسات المجتمع المختلفة وبين المدارس، بهدف القيام بمشروع معين (بحثي، استشاري، دورات) وفق إطار تعاقدي يحفظ للطرفين مصلحتيهما".

كما يعرفها لويز وآخرون (Lewise, et.2016)" وصف لأي مسعى تشارك فيه المؤسسات الأكاديمية ومجتمعاتها المحلية بشكل متبادل"، ويعرفها ساندر (Sanders, 2017) بأنها" الروابط والتعاون بين التعليم والقطاعات المجتمعية المختلفة لتعزيز التطور الاقتصادي والاجتماعي، والعلمي بغرض تنمية المجتمع وحل مشكلاته".

وتعرف كذلك بأنها "جهود مقصودة ومنظمة يتم من خلالها إيجاد علاقة فعالة بين المدرسة من جانب وأولياء الأمور من جانب آخر، والحفاظ على هذه العلاقات وتقديم الدعم المستمر

لها"(Ibrahim,2016,p36)، ويعرفها العبلان (٢٠١١)" تضـــافر جهود إدارة المدرســـة وأفراد المجتمع المحلي والقطاعات الحكومية والخاصـــة من أجل العناية بالجوانب الفكرية والخدمية التي تعود بالنفع على الجميع، وتحقق أهدافا مشـــتركة حُددت مســـبقا، ويعرفها عاشـــور (٢٠١٢) بأنها جهود تطوعية تم بين المدرســـة والمجتمع المحلي من خلال التعاون وتبادل الخبرات والزيارات وتقديم ما تحتاجه المدرسة من دعم.

من خلال ما سبق يستنتج الباحث أن الشراكة المجتمعية هي إيمان بأهمية تضافر جهود إدارة المدرسة والمجتمع المحلي من أفراد ومؤسسات القطاع الحكومي والخاص من خلال نظام مؤسسي، من أجل العناية بالجوانب الفكرية والخدمية التي تعود بالنفع على الجميع، وتحقق أهدافا مشـــتركة حُددت مســـبقا، وألا تقتصـــر على الدعم المادي والمعنوي المؤقت، التي يكون لها طابع العمل التطوعي العاطفي أو الدعائي الإعلامي من الشركاء، كما يلاحظ أن الشراكة المجتمعية هي علاقة تفاعلية بين طرفين، تمثل المدرسة الطرف الرئيسي، فيما تمثل كلا من الأسرة الشريك الاستراتيجي في هذه العلاقة، وبعض مؤسسات المجتمع المحلي ومؤسسات القطاع الخاص الأطراف الأخرى، يتم بموجب هذه العلاقة التخطيط المتبادل بين المدرسة ومؤسسات المجتمع المحلي لتحقيق جملة من الأهداف تقع في مصلحة جميع الأطراف، من خلال تقديم خدمات تربوية، وأسرية، واجتماعية، وترفيهية، عبر إسهامات واضحة من قبل مؤسسات المجتمع المحلي.

ثانيا-أسباب ظهور الشراكة المجتمعية:

شهدت المجتمعات تغيرات جوهرية متسارعة في شتى مجالات الحياة، ولعل العامل التكنولوجي كان المحرك الرئيسي لهذه التغيرات التي شملت المجالات الزراعية، والاقتصادية، والسياسية، ولم يكن المجال التربوي بمنأى عن هذه التغيرات التي أصابت معظم مجالات المجتمع إن لم يكن كلها، ولما كانت المدرسة حاضنا اجتماعيا شديد التأثير والتأثر بما يجري حوله، فإن جملة التفاعلات بينها وبين مؤسسات المجتمع المحلي أضحت واقعا ملموسا لا مجال للتغاضي عنه أو إنكاره، ومن هنا برزت مجموعة من العوامل فرضت مفهوم الشراكة المجتمعية نظرية وممارسة منها:

١-الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة:

يشير مفهوم الحداثة إلى الانفتاح الفكري، والحرية الفكرية، واستقصاء الحقائق من خلال الإيمان بقدرة العقل البشري على التفكير، وسيادة علوم الطبيعة والتحرر من الأسطورة والخرافة، فيما يشير ما بعد الحداثة الانتقال إلى عصر التكنولوجيا بما أفرزته من تغيرات متسارعة كان همه مستويات الإبداع التي صنعها الإنسان (السكران، ٢٠٠٦).

٢-الانتقال من نموذج المجتمع الصناعي إلى نموذج المجتمع المعلوماتي:

يعد المجتمع المعلوماتي بما يتضمنه من تطبيقات علمية في شتى مناحي الحياة ضربا من ضروب التقدم التي أكدت على أهمية الشراكة بين مختلف مؤسسات المجتمع المحلي بعامة، والمدرسة بخاصة، يقوم مجتمع المعلومات على عنصرين رئيسيين هما: عنصر البنية التحتية، وقوامها شبكة الاتصالات، وعنصر المحتوى الذي يتضمن نتاج صناعات النشر الورقي والرقمي، وما شابه ذلك، وهذا أدى إلى توفير الوقت والجهد، وقاد إلى الابتكار الذي أوجد الرفاهية للشعوب، ومما لا شك فيه أن التفات المدارس إلى إيجاد شراكة مجتمعية مع مؤسسات قادرة على توفير بعد تكنولوجي؛ لتحقيق غايات وأهداف المدرسة يمكنها من تحقيقها في وقت أقل، وبجهد قليل أيضا، وتضمن إلى حد ما توفر الفعالية (الطاهر، ٢٠٠٧).

٣-ظهور العولمة بتحدياتها:

لا شك أن ظهور العولمة حول العالم إلى قرية صغيرة نتيجة ثورة الاتصالات المتسارعة التي أحدثتها التكنولوجيا، مما أوجد مناخات تتسم بالتأثر والتأثير، وهذا يؤدي إلى سرعة في انتشار المعلومة، والاستفادة منها في شتى مجالات الحياة؛ ولعل تركيزنا هنا ينصب على تأثيرات العولمة على الشراكة المجتمعية، من حيث أن الشراكة المجتمعية أصبحت ضرورة ملحة في عصر بات فيه فتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المحلي للاستفادة من الخدمات التي تقدمها المدرسة، ومن ناحية أخرى توجه مؤسسات المجتمع المحلي لدعم جهود المدرسة في تحقيق غاياتها(عبد الحميد، ٢٠٠٣).

ثالثا–أهمية وفوائد الشراكة المجتمعية:

أصبحت الشراكة المجتمعية من الأشياء الضرورية للربط بين المؤسسة التعليمية كما في التعليم العام، ومؤسسات القطاع الخاص على اختلافها، والمجتمع المحلي بتنوعه، وخاصة مع هذا التقدم المعرفي والتقني والتغيرات السياسية المستمرة في جميع المجالات، فالوصول إلى الغايات البعيدة المدى يسهل تحقيقه من خلال تحديد أهداف مشتركة بين المؤسسات التعليمية والمجتمع، حيث أصبحت الشراكة المجتمعية جزءا لا يتجزأ من النمو الثقافي، والاجتماعي، والاقتصادي، ومن هنا تعتبر الشراكة المجتمعية في التعليم أحد العوامل الرئيسية لتحقيق التعليم المستدام وتعزيز جودة التعليم، من خلال ما يلي(الجهني،٢٠١٩؛ والقضاة، ٢٠٢٣):

– تعزيز تنمية الطلبة: تعمل الشراكة المجتمعية على تعزيز تنمية الطلبة بصورة شاملة، حيث تساهم في تطوير مهاراتهم الأكاديمية والاجتماعية، والاستعداد للحياة، عن طريق تحسين بيئة التعلم وتوفير فرص إضافية للاستكشاف والتعلم خارج الصف الدراسي.

– دعم التعليم الشامل: يعزز الشراكة المجتمعية التعليم الشامل الذي يهتم بمجموعة واسعة من الجوانب الأكاديمية والاجتماعية والصحية والنفسية للطلبة، من خلال تعاون المدرسة مع الأهل والمجتمع المحلي، والجهات الخارجية، يمكن تلبية احتياجات الطلبة بشكل متكامل.

– تعزيز التواصل والتفاعل بين الأهل والمدرسة: حيث يتم توفير فرص للأهل للمشاركة والمساهمة في صنع القرارات التعليمية، ومتابعة تقدم أبنائهم، كما يمكن للمدرسة تحقيق فهم أعمق لاحتياجات الطلبة، وتقديم الدعم المناسب لهم.

– تعزيز الدعم المجتمعي: حيث يمكن للمجتمع المحلي المساهمة في توفير الموارد والتجهيزات اللازمة لتحسين بيئة التعلم، كما يمكن للمجتمع المحلي الشراكة في تقديم فرص تعليمية إضافية للطلبة، مثل النشاطات الثقافية والرياضية والتطوعية.

– توفير مصادر التعلم المتنوعة: عن طريق الشراكة المجتمعية، يمكن توفير مصادر التعلم المتنوعة والملائمة لاحتياجات الطلبة، حيث يشارك الأهل والمجتمع المحلي في تقديم الخبرات والمهارات والمواد التعليمية التي تعزز التعلم النشط والتفاعلي.

بينت وزارة التعليم في قطر (٢٠١٨) في الدليل التنظيمي لشراكة المدرسة والأسرة والمجتمع أهمية الشراكة المجتمعية من خلال تعزيز الثقة المتبادلة بين المدرسة والمجتمع، وتعزيز المسؤولية المشتركة بين المدرسة والمجتمع، وتبادل الخبرات واستثمار مهارات أطراف الشراكة وإمكاناتهم، وزيادة فاعلية البرامج التي تقدمها المدرسة، وزيادة مهارات الأسرة والمجتمع في التعامل مع الأبناء، والاعتزاز بالإنجازات والنجاحات بين المدرسة والمجتمع، والمساهمة في تحقيق التكامل في بناء شخصية الطالب، ويضيف الدحيمي (٢٠١٤) بأن الشراكة المجتمعية مبدأ أساسي من مبادئ تنمية المجتمع، كما أنها تساعد أفراد المجتمع على حل مشكلاتهم، كما أن الشراكة المجتمعية بأفرادها ومؤسساتها الحكومية والخاصة، تعطي تكاملا لعملية التنمية وجعلها أكثر فائدة وأكثر ثباتا، ويرى المالكي (٢٠١٣) بأن الشراكة المجتمعية تعتبر تطوراً في مفهوم الشراكة المالي إلى التكاملي بالشراكة المحققة لمصلحة الطرفين، والرفع من مستوى التواصل بين المؤسسات التعليمية، وخاصة التعليم العام والجامعي لتطوير الشراكة المجتمعية، والتشجيع على الشراكة المجتمعية بين المدرسة والمجتمع.

وكما تظهر أهمية الشراكة المجتمعية في تقليل العبء الإداري الملقى على عاتق مدير ومعلمي المدرسة من خلال مساهمة الخبرات الموجودة في المجتمع الخارجي في قيادة العملية التعليمية، كما أنها تحسن الأداء المدرسي من خلال مجلس أولياء الأمور، والبحث عن موارد كافية لإنجاز المهمات التعليمية المطلوبة (شطا، ٢٠١٦).

وقسم طلافحة (٢٠١٧) فوائد الشراكة المجتمعية إلى عدة أقسام كالآتي:

– فوائد تربوية: حيث تزيد من الخبرات، وتعطيهم الإحساس بالمسؤولية المجتمعية والمتابعة المستمرة للتطوير، وترفع لديهم محبة المدرسة والمجتمع، وتنمى لديهم الشخصية الاجتماعية الإيجابية.

– فوائد علمية عملية: تعمل الشراكة المجتمعية على إحداث التطوير لدى المعلم والطالب في الفكر التعليمي أي إنها معرفة متغيرة ومتنوعة.

– فوائد اجتماعية: تعمل الشراكة المجتمعية على محاكاة المشكلات المستقبلية للطلبة مما تساعدهم لتفاديها، أو حلها مستقبلا، كالتفكك الأسري، والإرهاب، والتنمر، وكثرة التعثر في الدراسة، أو عدم إكمال التعليم.

– فوائد أمنية: تزيد من الوعي الاجتماعي من خلال المؤسسات التعليمية لمجابهة التحديات الداخلية والخارجية، وطرق التكامل في التعامل مع الهجمات العدائية للدولة لزيادة اللحمة الوطنية.

فوائد اقتصادية: تزيد من فرصة النماء الاقتصادي بين المؤسسات الخاصة والمدرسة، والتعاون المشترك لتبادل المنفعة لتوفير المستلزمات التعليمية.

ويرى جريدي (Grady, 2010) بعضا من الفوائد التي يمكن أن تعود من الشراكة المجتمعية على كل من المدرسة ومؤسسات المجتمع، منها تقوية الروابط الاجتماعية، وتحسين تعلم الطلبة، وتوفير برامج التطوير المهني للقيادة المدرسية، والمعلمين، وتحسين جاهزية مرافق المدرسة، ومساعدة الطلبة في عمليات التوجيه المهني، فالشراكة المجتمعية تؤدي دورا مهما في تطوير التعليم ليس من خلال الشراكة بالدعم المادي والموارد المتاحة فقط، بل بتكوين فكر مجتمعي يسهم في تحقيق تعليم متميز.

من خلال ما سبق ذكره يمكن أن نستنتج أبرز النقاط التي تؤكد على أهمية الشراكة المجتمعية في التعليم: غرس القيم والمبادئ الاجتماعية، والإنسانية، والتأكيد على دور المؤسسات التعليمية والعمل على تقويته، وزيادة الحس المجتمعي بالمسؤولية، ومعرفته للأنشطة المدرسية المختلفة، والشراكة في الدعم المادي والمعنوي للتعليم

ويرى الباحث أن فوائد الشراكة المجتمعية متعددة وممتدة الأثر، وإن قل على المدى القريب فإنه يتضح على المدى البعيد، والتي يجب التركيز عليها لتحقيق المنفعة من ورائها، كما أن الشراكة المجتمعية في التعليم أساسية لتحقيق تجربة تعليمية متميزة ومستدامة، فهي تعزز تنمية الطلبة، وتعزيز التواصل والتفاعل بين الأهل والمدرسة وتوفير دعم مجتمعي للمدارس، وتكمن أهميتها في عدد المشاركين، وتنوع مهاراتهم وخبراتهم وثقافاتهم، وسرعة الاستجابة؛ مما يوفر أكبر قدر من المعلومات والإمكانات التي تعتبر جزءا هاما لإدارة أي أزمة تواجه مديري المدارس، كما أن للمشاركة المجتمعية أهمية عظيمة في تكوين فكر قائم على التعاون والابتكار في حل المشكلات،

ومســاعدة الحكومات في تحقيق خططها التنموية، وتقليل الفجوة بين المدرســة والأســرة والمجتمع، والتعاون والتكامل بين جميع أعضاء المجتمع، وتنمية حب العمل التطوعي.

رابعا-أهداف الشراكة المجتمعية:

أصــبح ينظر للتفاعل الإيجابي بين المدرســة من ناحية، وبين المجتمع المحلي بمؤســســاته، وأفراده، وإعلامه، بأنه السبيل الأنسب لتكوين الشخصية المتكاملة للطالب من جميع جوانبه العقلية والوجدانية والمهارية، مما أدى إلى ضـرورة توجيه المدرسـة إلى إيجاد علاقات فعالة مع مؤسـسـات المجتمع المحلي، من خلال اســتثمار كافة الإمكانيات المتاحة من قبل الطرفين بغية تطوير خطط فعالة ترقى بالعملية التربوية إلى أقصـــى حد ممكن، هذا وتســعى المدرســة من خلال الشــراكات المجتمعية إلى تحقيق جملة من الأهداف:

١-توفير المصادر المالية لتجويد التعليم، وتأمين متطلباته من تدريب المعلمين، وبناء المناهج المطورة، وتحسين إدارة التعليم، وأنظمته.

٢-الدعم المتبادل والذي يضمن زيادة مجموع الموارد البشرية كانت أم مادية.

٣-تحقيق التطور والتنمية بين المدرسة والمجتمع المحلي عن طريق تبادل الخبرات بينهما.

٤-مشاركة الأفراد والمؤسسات في رسم السياسات التربوية والتخطيط للعملية التعليمية.

٥-التخطيط للعملية التعليمية وتشكيل السياسات التربوية عبر مشاركة المؤسسات، والأفراد.

٦-الاستفادة من الإمكانات البشرية والمادية المتوفرة عن طريق تشجيع المدرسة على الانفتاح على المجتمع المحلي المحيط بها.

ويرى العجمي (٢٠٠٥) أن من أهم أهداف الشراكة المجتمعية التغلب على مشكلة الموارد المادية التي تواجه المدارس، وتعيقها عن تحقيق أهدافها، وإسهام المدرسة في تقديم التدريب المناسب لأسر الطلبة، للمســاهمة في تعليم أبنائهم، وإشــراك أولياء أمور الطلبة في صــناعة القرارات المدرســية، وإيجاد قنوات اتصــال حميمة، بينما يرى الوكيل (٢٠١٦) أن إعداد مواطنين صــالحين لديهم وعي بواجباتهم وحقوقهم نحو مجتمعهم، وتنمية قيم الشـــراكة الاجتماعية والانتماء للوطن، والاتجاه الإيجابي نحو المدرســة والتعليم، وكذلك تحســين جودة المنتج التعليمي، يتم بزيادة معدلات الأداء

للتلاميذ الموهوبين، وذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير الدعم المادي للمدرسة لممارسة الأنشطة، والتي بدورها تحل بعض المشكلات التي يعاني منها التلاميذ مثل الرسوب، والتسرب، والإدمان، والاغتراب، والعدوانية، وتعاطي المخدرات

وترى مهنا (٢٠١٤) أن للشراكة المجتمعية أهداف تتمركز حول المساهمة في تحسين تفاعل المدرسة ونوعية المخرجات، وزيادة فعالية العملية التعليمية من خلال تكامل العمل التربوي بين المجتمع والمدرسة، ونشر الإبداع، والتميز، والجودة، والابتكار، وتبادل الأفكار والآراء والخبرات والتواصل البناء، والابتعاد عن المعوقات والمشكلات الصادرة من داخل المدرسة، أو خارجها المؤثرة على عملية التعليم والتعلم، بينما ترى غنيم (٢٠٢٢) أن من أهداف الشراكة المجتمعية إعادة هيكلة المدرسة لكي تساند إشراك الآباء وأعضاء المجتمع المحلي، تجاوز الخلافات بين المدرسة والأسر وتعزيز الاتصال بينهم، وتقليل السلبيات التي يعاني منها التعليم الناجمة عن المركزية الشديدة في إدارته، وتفهم المجتمع للمعوقات والمشكلات التي تعاني منها المؤسسات التعليمية، وتقدير حجم الإنجازات والنجاحات.

ولما كان المتعلم محورا رئيسيا للعملية التعليمية التعلمية، فقد اتجهت العديد من الخطط الاستراتيجية للارتقاء بشخصية المتعلم، وهذا يتحقق من خلال مد جسور التعاون بين المدرسة ومؤسسات المجتمع المختلفة، وذلك من خلال عمليات الدعم الذي توفره تلك المؤسسات من دعم معنوي ومادي؛ إذ إن كثير من تلك البرامج الداعمة لتعليم الطلبة تحتاج إلى ميزانيات مالية، وهذا قد لا يكون بمقدور المدرسة في كثير من الحالات توفيره، لكن وجود شراكات مع مؤسسات المجتمع المحلي قد تقود إلى تنفيذ هذه الخطط بطريقة تعود على الطلبة بالنفع والفائدة (رستم، ٢٠٠٦).

ويرى الباحث أن مسؤولية إدارة المدرسة في تحقيق هذه الأهداف أكبر، فإدارة المدرسة ينبغي عليها التخطيط لما يمكن أن يقوم به أفراد ومؤسسات المجتمع المحلي؛ لكون الإدارة هي الشريك الأكثر إلماما بما تحتاجه المدرسة للوصول لأهدافها.

خامسا–مبادئ ضمان تحقيق الشراكة المجتمعية لأهدافها:

لكي تتحقق أهداف الشراكة المجتمعية في التعليم اقترح الشخيبي (٢٠٠٤) بعض المبادئ التي يمكن الأخذ بها، منها إعادة النظر في القوانين والقرارات الوزارية التي تعوق تفعيل الشراكة، و تشجيع المدرسة على الانفتاح على المجتمع المحلي، وتحديد المجالات والأنشطة التي يمكن أن يتم فيها الشراكة، و تطبيق مبدأ الإفادة من الأفكار والممارسات التي تساعد على تطوير التعليم وحل مشكلاته، وتحديد المهام والمسؤوليات التي يجب أن تقوم بها المدرسة أو المؤسسات المجتمعية الأخرى، ومنح مدير المدرسة الدور الأكبر، وحرية التصرف وصناعة القرارات واتخاذها، وبينت بوعمامة (٢٠١٧) مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها الشراكة المجتمعية؛ لضمان جودة وفاعلية تلك الشراكة، ومنها الآتي:

١–عدم الاكتفاء بالشراكة بين أفراد المجتمع ضمن اتجاه أحادي الطرف، وإنما تكون ضمن اتجاهات متبادلة المنفعة.

٢–تشارك أفراد المجتمع مع المسؤولين في وضع خطط المؤسسات التعليمية ضمن احتياجاتهم وأهدافهم المستقبلية تماشيا مع التوجه العام للسياسة العامة للدولة.

٣–أن تكون الخطط ملامسة لواقع احتياج المدرسة وأفراد المجتمع دون أن يطغى طرف على الآخر، والتأكد من إمكانية تنفيذ الخطط والالتزام بها.

٤–مشاركة أفراد المجتمع في عملية الرقابة على سير المشاريع المشتركة.

ويستنتج الباحث أن تكون مبادئ الشراكة المجتمعية مستمدة من شريعتنا الاسلامية السمحة التي تمثل هويتنا الوطنية، وضرورة تكييف المستجد منها ليتلاءم مع خصوصية المجتمع العماني، والاستمرار في التطوير، كما يرى أن هذه المبادئ توضح أن الشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي ليست عملية بسيطة، بل تحتاج لمتطلبات تؤدي إلى إعادة صياغة مفهوم جديد للعلاقات بين الأطراف المتشاركة.

سادسا-أطراف الشراكة المجتمعية:

يمكن تحديد أهم أطراف الشراكة بين المدرسة وبين المجتمع المحلي على النحو التالي (النوح، ١٤٣٦هـ)، والتي تتكون من:

١-إدارة المدرسة.

٢-أولياء الأمور.

٣-القطاعات الحكومية والشعبية (إدارة الدفاع المدني، إدارة المرور، إدارة مكافحة المخدرات، المسجد، مجالس الأحياء...الخ).

٤-القطاع الخاص ورجال الأعمال.

٥-الجامعات ومراكز الأبحاث العلمية (النوح، ١٤٣٦هـ).

وبينما يصنف غنيم (٢٠٢٢) الأطراف الآتية ضمن الشراكة المجتمعية:

١-المجالس الشعبية المحلية، وهي أجهزة شعبية منتخبة من قبل المواطنين بغرض الشراكة في الحياة العامة.

٢-مؤسسات المجتمع المدني، حيث أنه كلما كان المجتمع يضم العديد من المؤسسات المتعاونة كلما ساعد المجتمع في تحقيق أهدافه.

٣-الجمعيات الأهلية حيث يعتمد نشاطها على التطوع وهي تلبى وتوفر حاجات الجماهير بالطرق الذاتية.

٤-جمعيات رجال الأعمال يستمد رجال الأعمال قوتهم من خلال امتلاكهم القوة، وقدرتهم على تقديم التبرعات المالية، والعينية مما يجعلهم طرف هام، ومؤثر في عملية الشراكة المجتمعية.

سابعا-مجالات الشراكة المجتمعية التعليمية:

تعتبر الشراكة المجتمعية أحد العوامل المهمة التي تجعل المؤسسات التعليمية مكانا جيدا للتعليم، وتحقيق غايات وأهداف الدولة التعليمية، وتساهم في حل المشكلات التعليمية، وخاصة فيما يتعلق بالتمويل، فهناك العديد من التحديات تجعل الحكومات غير قادرة على توفير جميع الاحتياجات التعليمية في الوقت الحالي، مما يجعل للشراكة المجتمعية أهميتها، وفيما يلي أهم

مجالات الشراكة المجتمعية بين المؤسسات التعليمية وبين المؤسسات المجتمعية المختلفة (عبد الرازق، ٢٠٢٠):

١-الدعم المادي حيث تقوم الشركات والمؤسسات المختلفة بتقديم الدعم المادي للمؤسسات التعليمية، أو توفير بعض من احتياجاتها من الأجهزة، والمرافق المدرسية، وتكون هذه المشاركات من منطلق المسؤولية المجتمعية الوطنية لدعم التعليم.

٢-استغلال المرافق المدرسية: يعتبر استغلال المرافق المدرسية كالمسارح، والملاعب، والصالات، والقاعات، ومختبرات الحاسوب، لخدمة الطلبة والمجتمع أثناء الدراسة، وفي فترة الإجازة الصيفية، والعطلات، بمثابة الاستثمار، والذي يعود على هذه المؤسسات التعليمية ببعض مصادر التمويل.

٣-الشراكة في عمليات صنع القرار: مشاركة المجتمع ومؤسساته المختلفة في بناء الخطة السنوية للمؤسسات التعليمية وصنع القرارات التربوية من خلال مشاركة ذوي الخبرات مع مسؤولي التخطيط في المؤسسات التعليمية، ويتم أيضا مشاركة مؤسسات المجتمع من خلال اللجان التعليمية في المجالس المختلفة، وبالتالي يتم وضع الخطط الاستراتيجية بناء على السياسات التعليمية التي تتبناها الدولة.

٤-الشراكة في الإدارة وهو الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المختلفة من خلال ما تملكه من موارد بشرية ومادية، ويتم من خلال جوانب عديدة مثل الشراكة في اختيار مواقع المباني المدرسية، والمساعدة في إلقاء المحاضرات من المختصين في المجتمع المحلي على الطلبة، والشراكة على وضع الخطط العلاجية للطلبة متدني التحصيل.

ثامنا-متطلبات الشراكة المجتمعية في مجال التعليم:

لا تعتبر الشراكة المجتمعية غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة حيث إنها توفر المناخ المناسب للتفاعل، والتشارك الإيجابي لمواجهة التحديات التي تواجه التعليم في ضوء الإمكانيات الضعيفة للدولة، وعزوف مؤسسات المجتمع المدني عن الشراكة ولكي تكون الشراكة المجتمعية ناجحة لابد لها أن تكون واضحة للجميع وواقعية يمكن تنفيذها، وتقسيم الأعمال بين الأعضاء، ووضوح الأدوار وتحديد المسؤوليات، ويمكن توضيح متطلبات نجاح الشراكة المجتمعية فيما يأتي (زيدية، ٢٠١٢):

١–شـــعور أفراد المجتمع بانتمائهم إلى هذا المجتمع، وبأن هناك ظروف وعوامل، وتحديات، ومصالح مشتركة، وعلاقات متبادلة بينهم وبين بقية أفراد المجتمع.

٢–التعاون الطوعي بين أفراد المجتمع المحلي، ومكوناته يهدف إلى تحقيق أهداف مشتركة والاحتياجات الأساسية لهم.

٣–مؤسسات وتنظيمات مجتمعية فعالة وقادرة على تعبئة طاقاتْ أفراد المجتمع المحلي وتمثيل أهدافهم وتطلعاتهم.

٤–نُظم لا مركزية وعلاقات ديمقراطية تشجع وتدعم المبادرات المحلية في برامج التنمية المجتمعية بكافة مراحلها

كما تتضـــمن الشـــراكة المجتمعية في مجال التعليم ما يلي: (شـــلش، ٢٠١٧؛ Barnes, et al,2009)

– التواصل الفعال: يجب أن يكون هناك تواصل مستمر وفعال بين جميع الشركاء المشاركين في التعليم، بما في ذلك المدارس والأهل والمجتمع المحلي، ويجب أن يتم تبادل المعلومات والآراء والاحتياجات بشكل دوري مفتوح.

– الشفافية والثقة: يجب أن تقوم الشراكة على الشفافية وبناء الثقة بين جميع الأطراف، ويجب أن يتم توفير المعلومات المهمة بشكل واضح ومفهوم، ويجب أن يتم التعامل بصدق ونزاهة مع جميع الشركاء.

– التعاون والتحالفات: يجب تشـــجيع التعاون وتشـــكيل التحالفات بين المدارس والأهل والمجتمع المحلي والمؤسسات الأخرى المعنية، ويمكن أن تسهم هذه التحالفات في تعزيز الفرص التعليمية وتعظيم النتائج الإيجابية للتعلم).

– التدريب والتطوير المستمر: يجب توفير فرص التدريب والتطوير لجميع الشركاء المشاركين في التعليم، يمكن أن يتضمن ذلك برامج التدريب المهني للمعلمين والأهل، وورش للشركاء في المجتمع المحلي لتعزيز مهاراتهم ومعرفتهم في مجال التعليم.

– احترام التنوع والشمولية: يجب أن تكون الشراكة المجتمعية في التعليم تشجع على احترام التنوع، وتكافؤ الفرص لجميع الطلبة والمجتمعات المحلية المختلفة، ويجب أن يتم تأمين بيئة تعليمية شاملة وعادلة لجميع الطلبة، وأن يتم تلبية احتياجاتهم التعليمية بناء على العدالة والمساواة (شلش، ٢٠١٧).

كما تشير أسيرا وآخرون ،(Asera, et.2017)إلى أن هناك مجموعة متطلبات تسهم في نجاح الشراكة في التعليم، تتمثل في تحديد الأدوار والمهام لكل أطراف الشراكة، والاحترام المتبادل من الطرفين في التعامل، ووجود مساحة كافية من الوقت لتعرف الشركاء على بعضهم البعض، و استحداث هيئة مشتركة تجتمع بشكل دوري، و تشجيع أفراد الشراكة على التعبير عن أنفسهم بطلاقة والتواصل معهم باستمرار، بالإضافة إلى مشاركة مدير المدرسة بفاعلية في عملية الشراكة المجتمعية، ويضيف خاطر (٢٠٠٢) أنه من متطلبات الشراكة المجتمعية تنمية ودعم الإحساس بالمسؤولية، ومقابلة الاحتياجات من خلال توظيف الجهود الحكومية والأهلية بفاعلية، والشراكة في عمليات تنمية المجتمع بتوفير العاملين المدربين ذوي المهارات.

ومما سبق نستنتج أن الشراكة المجتمعية في مجال التعليم تتطلب التواصل الفعال، والشفافية، والمسؤولية المشتركة، والتعاون، والتحالفات، والتدريب والتطوير المستمر، واحترام التنوع والشمولية، باعتبار أن تحقيق هذه المتطلبات يعزز جودة التعليم ويدعم تحقيق التوازن والتنمية الشاملة للطلبة.

تاسعا–تحديات الشراكة المجتمعية في التعليم:

تعد معوقات الشراكة المجتمعية في التعليم من أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات التعليمية في مختلف أنحاء العالم، وتشير هذه المعوقات إلى الصعوبات التي تعترض التعاون والتنسيق بين المدارس والأهل والمجتمع المحلي، وفيما يلي بعض المعوقات الرئيسية التي تواجه الشراكة المجتمعية في التعليم:

– قلة الوعي بالشـراكة: يعاني الكثير من الأهالي وأعضـاء المجتمع من قلة الوعي بأهمية الشـراكة في التعليم، ودورها في تحسينِ جودة التعليم، وقد يكون هذا بسبب عدم التواصل الفعال بين المدرسة والأهل، وقلة التواصل بشكل عام.

– اختلاف الثقافات والاهتمامات: قد يواجه المدرســـون صـــعوبة في فهم اختلاف الثقافات، والاهتمامات بين الأهل والطلبة، والمجتمع المحلي؛ مما يجعلْ من الصـعب تحقيق التوافق والتعاون الفعال(Kamando, 2014).

– ضـــعف التمويل : يمكن أن يكون التمويل ضـــعيفاً في بعض المناطق مما يؤثر على قدرة إقامة برامج ونشـــاطات تعزز الشـــراكة المجتمعية في التعليم، وقد يتســـبب ذلك في قلةِ الموارد المتاحة لتطوير البرامج التعليمية وتنفيذ الأنشطةِ المجتمعية.

– ضـعف التواصـل والتنسيق: يجب أن يكونَ هناك تواصـل فعال وتنسيق جيد بين جميع الأطراف لضـــمان نجاح الشـــراكة المجتمعية في التعليم، ومع ذلكَ قد يواجه المعلمون والأهالي وأعضـــاء المجتمع صعوبة في التواصل، ومشاركة المعلومات بشكل فاعل(Guillen,2018).

– عدم توافق الأهداف والرؤى: قد يحدث عدم توافق في الأهدافِ والرؤى بين المدرســـة وأولياء الأمور والمجتمع المحلي، مما يجعل من الصـعب تحقيق الشـراكة المجتمعية في التعليم، ويجب أن يعمل جميع الأطراف على التوافق في الأهداف وضـــمان تحقيق أفضـــل النتائج التعليمية للطلبة (العتيبي، ٢٠١٩).

ويرى الشـــهري وعابد (٢٠٢٠) أن هناك عدد من معوقات الشـــراكة المجتمعية بين المدرســـة والمجتمع المحلي مثل اختلاف القوة بين الأطراف الشـــراكة، وغياب المعلومات حول كيفية بناء الشراكة، وقلة المبادرات المؤسسية، كما يرى كلا من السبيعي وسنبل (٢٠١٩) أنه من أهم معوقات الشـــراكة المجتمعية في التعليم زيادة الأعباء التدريســـية، الأمر الذي يعيق تطوير التعاون مع المؤسسات المجتمعية، واعتقاد بعض مؤسسات المجتمع، وأفراده بأن المدرسة هي المسؤول الوحيد عن العملية التعليمية، وقلة وعي المجتمع بالخدمات والمجالات التي يمكن أن تقدمها المدرســـة

للمجتمع المحلي نقص المرافق المدرسية المناسبة التي تساعد على إقامة برامج الشراكة المجتمعية، والافتقار إلى كادر مساند متخصص في تطوير العلاقة مع المجتمع المحلي، وضعف المخصصات المالية للمدرسة والتي تحد من إقامة برامج الشراكة المجتمعية، وغياب وسائل ومهارات الاتصال الفعالة والتي تعين على بناء الشراكات الفعالة، كما أن الأنظمة واللوائح لا تشجع على إقامة الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المحلي، وعزوف المؤسسات الأهلية عن إقامة برامج وفعاليات تعاونية مع المدرسة، ومحدودية الصلاحيات الممنوحة لقادة المدارس لتطوير التعاون مع المجتمع المحلي، بالإضافة إلى عزوف أولياء الأمور عن المشاركة في برامج الشراكة المجتمعية المدرسية.

ويقسم البساطي (٢٠١٢) معوقات الشراكة المجتمعية إلى:

١-معوقات مرتبطة بالمدرسة: مثل عدم وضوح أهداف الشراكة المجتمعية، وفلسفتها وصورها، عدم توافر الخبرات والكوادر في المدرسة للقيام بإعداد الشراكة المجتمعية، عدم إيمان الإدارة المدرسية بالشراكة المجتمعية.

٢-معوقات مرتبطة بمؤسسات ومنظمات الشراكة: وجود فجوة اتصال بين منظمات الشراكة والمدارس، نقص الكفاءات والمهارات الإدارية لدى جهات الشراكة في المجتمع، تعدد التشريعات يؤثر في كفاءة المنظمات غير الحكومية ويقف عائق أمام انطلاقها، ومشاركتها في دعم المدارس.

٣-معوقات مرتبطة بالمجتمع: مثل ضعف الوعي المجتمعي العام بمفهوم الشراكة وأهميتها، وعدم وجود حوار وتواصل بين القطاعات الشراكة، انتشار ثقافة اللامبالاة بين أفراد المجتمع، وندرة الموارد في المجتمع أو محدوديتها مع تعدد احتياجات التعليم.

كما أضاف حسونة (٢٠٠٥) بعض المعوقات مثل الإحجام عن الشراكة في الأنشطة التعليمية بسبب الظروف الاقتصادية ومتطلبات المعيشة، وعدم توافر الأفراد المتخصصين في الأنشطة، وضعف التواصل بين المدرسة والمجتمع المحلي.

ويرى الباحث أنه للتغلب على هذه المعوقات يجب تعزيز الوعي بأهمية الشراكة المجتمعية، وتقدير دور كل فرد في تعزيز جودة التعليم، كما يجب أيضا تعزيز التواصل والتنسيق بين المدارس

والمجتمع المحلي، وتوفير التمويل الكافي لتنفيذ الأنشـــطة والبرامج التعليمية المرتبطة بالشـــراكة المجتمعية، ولتحقيق الشـراكة المجتمعية لابد من إيجاد المناخات التي تشـجع مثل هذه الشـراكات، ولعل أهمها إعادة صياغة التشريعات الدستورية والقانونية التي تشرع لتوجيه المدارس الحكومية نحو عقد شـراكات حقيقية مع مؤسـسـات المجتمع المحلي، وفي المقابل فإن العمل على إعداد القيادات التربوية المؤهلة التي تؤمن بالانفتاح على مؤسسات المجتمع المحلي من العوامل الرئيسية التي ربما تعمل على إنجاح الشراكة المجتمعية، والتي من المؤمل أن تسهم في إيجاد حلول لبعض المشكلات التي يعاني منها أفراد المجتمع، والعمل على تطويره ضمن الإمكانيات المتاحة.

المحور الثاني – الشـــراكة بين المدارس الحكومية (القطاع العام) وبين القطاع الخاص في مجال التعليم:

كثيرا ما ينظر إلى الشـــراكة بين القطاعين العام والخاص باعتبارها إحدى الأشـــكال المبتكرة لتقديم الخدمات التعليمية مع إمكانية تحســـين النتائج، وتنويع الأدوات المدرســـية، ومع ذلك فإن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تقع ضمن فئة سياسات واسعة تتبلور في تصميمات سياستية متعددة، مما يجعل تعميم آثارها النهائية أمرا صـــعبا، وتغطي ترتيبات الشـراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال توفير الخدمات التعليمية مجموعة واسـعة من خيارات السـياسـات، بما في ذلك المدارس المستقلة، ودعم الأهالي ماليا من خلال نظام قسائم لتسجيل أبنائهم في المدارس الخاصة، والمدارس التي تعهد إدارتها للقطاع الخاص، والدعم الجانبي للمدارس الخاصـــة (المركز الإقليمي للتخطيط التربوي، ٢٠٢٣)، وبدأ القطاع العام تطوير شـراكات مع القطاع الخاص تعمل بوصـفها طريقة لتقديم الخدمات(McGrath, 2015)، حيث لاقت اهتماما كبيرا من قبل صـانعي السياسات وعلماء الإدارة العامة، واعتبروها إحدى الوســـائل المهمة لمواجهة الضـــغوط التي تواجهها الدول النامية (محمود، ٢٠٢١).

فقد رأى البعض ضـرورة العمل المشـترك بين القطاعين العام والخاص؛ لتحمل مسؤولية تدبير الموارد المالية للإنفاق على خدمات التعليم، فإتاحة التعليم للجميع وجودته ليس شـــيئا يمكن تحمله كل مجتمع بسـهولة، لذا فقد دخلت الدول المتقدمة والنامية على حد سـواء في شـراكات مع القطاع

الخاص من أجل توفيره؛ نتيجة صـــعوبة تحمل تكاليفه، وتم تقديم الشـــراكة بين القطاعين العام والخاص بوصـفها مدخلا قابلا للتطبيق (Mgaiwa, Poncian, 2016)، ونُظر إليها بأنها مدخلا سـياسـيا مناسـب لتعزيز تمويل البنية التحتية، وتوفير التعليم للجميع في بيئاته المختلفة، وتوسـيع أنظمته بطريقة أكثر كفاءة وفعالية (Verger, Moschett,2016)؛ مما يؤدي إلى تخفيف عجز الموازنة العامة.

واكتسـبت الشـراكة أهمية كبيرة بوصـفها أحد النماذج المبتكرة؛ لتمويل البنية التحتية من أجل التنمية المســـتدامة، وتمكين القطاعين من تجميع نقاط قوتهم وخبراتهم وكفاءاتهم؛ لتعزيز تقديم الخدمات عالية الجودة (Twinomuhwezi& Herman,2020)، ولما يمكن أن تقدمه من تقليل فترة الإنشـــاء وجذب عطاءات أكثر كفاءة، وإدخال التكنولوجيا الحديثة، ونقل المخاطر إلى القطاع الخاص، وتجنب البيروقراطية (Rashed,et al,2011).

أولا-نشـــأة الشـــراكة في التعليم بين المدارس الحكومية (القطاع العام) والقطاع الخاص:

اكتسـبت الشـراكة في التعليم زخما بوصـفها خيارا اسـتراتيجيا ليبراليا؛ لمعالجة قيود الميزانيات وتحديات تقديم خدماته، ونُظر إليها بأنها مدخلا مناسبا لتحسين تقديمه، وإعادة توجيهه نحو تحسين الوصـــول إليـه والكفـاءة والمنـافسـة والجودة في أنظمـة توصـــيلـه (Twinomuhwezi; Herman,2020)، وبدءًا من أواخر التسـعينات في الولايات المتحدة الأمريكية ظهر بُعد مؤسسـي في شكل منظمات الإدارة المستقلة، وغير الربحية التي تدير شـبكات المدارس المسـتقلة، واكتسـبت نفوذا سـياسـيا كبيرا(Edwards et al, 2017)، وقد تم العثور على أول إشـارة منشـورة لمصـطلح الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم في منشور للبنك الدولي عام ٢٠٠٠، تحت عنوان أجندة السياسة الاجتماعية الجديدة في آسيا، وفي العام التالي مثل عدد من خبراء المنظمات الدولية وعملوا بوصفهم فريقا لاقتصاديات التعليم بالبنك الدولي، وشكلوا مجموعة بحث سميت بشبكة خبراء التعليم، وشُـغلوا بنقل الشـراكة إلى التعليم، وركزوا على ضـرورة نقل النقاش من الخصـخصـة إلى الشراكة(Verger; Moschett,2016).

ويرى الباحث أن قضـية الشـراكة بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص من أهم القضـايا المطروحة في أدبيات الإدارة والاجتماع، والاقتصاد في العقدين الأخيرين على الأقل، لدورها الفاعل في النهوض بالمجتمع، ومساندة الدولة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإعداد عناصر بشرية تتصف بالمعرفة والابتكار والإنتاجية.

ثانيا–مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم:

مفهوم القطاع الخاص:

يعرف "بأنه نواحي النشـــاط الاقتصـــادي التي يقوم بها الأفراد تمييزاً لها عن نواحي النشـــاط الاقتصادي التي تقوم بها الدولة" (مراد، ١٩٩٨، ص ٣٤)، كما تعرف موسوعة الشركات التجارية القطاع الخاص بأنه" المؤسـسـات والشـركات والهيئات التي تزاول النشـاطات الاقتصـادية التي تســتهدف الربح، والقائمة على الملكية الخاصـــة ســواء كانت ملكية فردية، أو ملكية جماعية (ناصـــيف، ٢٠٠٨، ص ٣٧)، كما أنه القطاع الذي لا تمتلكه الحكومة ولا تســيطر على قراراته ويشمل المؤسسات والشركات الخاصة بأنواعها التي تمارس أنشطتها التجارية المتنوعة في مناطق ومحافظات السلطنة والمسجلة في غرفة تجارة وصناعة سلطنة عمان(الأشقر، ٢٠١٠، ص ٢٤)، وتعرفه المشرفية (2021) بأنه جميع المؤسسات والشركات التي تمارس أنشطة تجارية، ومسجلة في غرفة تجارة وصناعة عمان.

– مفهوم الشراكة بين القطاع العام والخاص في التعليم:

تعرف بأنها " مشـاركة القطاع الخاص في دعم وتمويل المدارس، وتوفير الخدمات الأسـاسـية مع التركيز على تحقيق الكفاءة والفعالية والجودة لجميع الطلبة المتلقين لهذه النوعية من التعليم" (محمود،٢٠٢١)، كما تعرف كذلك بأنها" عقدا رسـميا بين الحكومة والقطاع الخاص؛ للقيام ببعض الأنشـطة المحددة مسـبقا في التعليم لإنشـاء مؤسـسـات جديدة أو إدارتها" (Tilak,2016,p2–3)، ويعرفه فيرجر (Verger, 2012) "شـــكل من أشـــكال العلاقات التعاقدية بين الحكومة والقطاع الخاص للحصول على خدمات تعليمية بكمية وجودة وسعر متفق عليه لفترة محددة".

ويرى الباحث أن الشـــراكة بين القطاع الخاص وبين المدارس الحكومية تختلف باختلاف الأهداف، فقد تكون شراكة فردية أو أحادية الطرفين تستهدف مشكلة محددة واضحة، تتحدد وفقا لحاجة الطرفين من القطاع الخاص والتعليم، وتعود بفوائد للطرفين حيث تحصـــل المدارس على احتياجاتها من الأجهزة الحديثة، ومن البرامج الداعمة للتحصيل الدراسي للطلبة، ويحصل القطاع الخاص على مخرجات تعليمية تتمتع بالحد الأدنى من المهارات المطلوبة لســـوق العمل، والتي سوف تنعكس بشكل إيجابي على الإنتاجية، وتقليل تكاليف التدريب، ويؤدي إلى تحسين الخدمات والإنتاجية، وقد تكون الشـــراكة بين القطاع الخاص وبين المؤســـسـات التعليمية متعددة الأطراف يشترك فيها جهات عدة، وتتصف بالتعقيد وتحقيق الأهداف بعيدة المدى.

ثالثا–مبررات الشراكة في التعليم بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص:

الأصـــل في تقديم الخدمات العامة أن يقوم القطاع الحكومي بتقديمها، ولكن ما الذي يدفع القطاع الحكومي إلى التخلي عن جزء من مســـؤوليته للقطاع الخاص؟، إن قرار التعليم العام في الدخول بشراكة مع القطاع الخاص، وإتاحة الفرصة له لتحمل المسؤولية المجتمعية يعود لمجموعة من المبررات أهمها ما يلي (وزارة التربية والتعليم القطرية، ٢٠٠٢):

– أن مؤسسات القطاع الخاص مؤسسات مؤثرة في المجتمع بشكل عام، ومن أهم القطاعات المجتمعية التي تستقطب مخرجات مؤسسات التعليم؛ مما ينعكس على قدرات مواردها البشرية؛ لذا يجب على هذه المؤسسات أن تستثمر في التنمية البشرية من خلال دعم المؤسسات التعليمية.

– أن نقص الموارد المالية في مؤسسات التعليم العام سوف يؤثر على المخرجات التعليمية، وعلى معايير الجودة والكفاءة الداخلية والخارجية لمخرجات المؤســـسـات التعليمية؛ مما قد ينعكس على المهارات والمعايير والخبرات التي يجنيها الطلبة، وهذا يؤثر على مســـتوى الإنتاجية للعاملين ويؤثر على مؤسسات القطاع الخاص من حيث توظيف خريجين ناقصي المهارة.

– أن التصـور المسـتقبلي للتعليم في القرن الواحد والعشـرين سـوف يبنى على مفهوم الشـراكة بين مؤسـسـات التعليم العام، وقطاعات المجتمع الأخرى بما فيها مؤسـسـات القطاع الخاص، وأن هذا التوجه هو خيار استراتيجي من أجل تحسين العملية التعليمية.

– أن الشـــراكة بين القطاع الخاص والتعليم ســـوف تعزز الروابط بين القطاعين، وتتيح للطلبة التدريب، وربط مواقع العمل بمؤسسات التعليم، وتوثق الطلبة بالمجتمع، وتزيد من المواطنة، وتقدير الطلبة للمؤسسات الاقتصادية.

وأضـاف الخطيب (٢٠٠٦) مبررات أخرى للشـراكة مثل انتشـار مبادئ الديمقراطية، والشـراكة، واللامركزية في اتخاذ القرار تحتم ضـرورة إشراك مؤسسـات المجتمع المحلي في عملية صـنع قرار، وتمويل، وإدارة العملية التعليمية، والحاجة إلى أفكار وإبداعات جديدة فيما يتعلق بالعملية التعليمية، التي قد توفرها المؤسـسـات غير الحكومية بشـكل أفضـل من الحكومات كون الأخيرة مقيدة بسـلسـلة طويلة من التعقيدات البيروقراطية، والتي تحد في كثير من الأحيان من الابتكار والأفكار الجديدة.

ويرى العزيزي (٢٠٠٦) مبررات عدة للشراكة بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص أهمها أن التربية والتعليم قضـية عامة تشـغل كل الناس، وتمس حياتهم وحياة أبنائهم، ولذلك فهي تحتاج إلى اجتماع ومشـــاركة جملة من المهتمين لهذه الجوانب لمعالجة ومواجهة قضـــاياها، وأن الجهود التي تبذلها كثير من المجتمعات حاليا لأغراض التنمية الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية تتطلب أنشـطة تربوية لا يمكن أن تتحمل وزارة التربية والتعليم وحدها كل أعبائها، كما أن العولمة غزت دول العالم النامية والمتقدمة، مما يجعل التزود بالمعرفة يأتي من خارج حدود البلاد، ومما يجعل إنتاج العمالة البارعة الماهرة مسؤولية مشتركة بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص، حيث أصـبحت التنافسية العالمية كأســاس لتنمية الفرد؛ وللنمو الاقتصــادي، وكون الاهتمام بالرقابة الاجتماعية والتنافســية العالمية يمهد الطريق لتحقيق الانسجام العالمي؛ مما يبرز ضرورة أن يعمل قطاع التعليم العام على تطوير برامجه ورفع جودتها من خلال الشراكة مع القطاع الخاص(Xinsheng,2009).

ويرى الباحث أن الشـراكة بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص تأتي بتحسـينات في تنظيم تأدية الخدمات، وإدخال تقنيات جديدة تحســن من جودة الخدمة المقدمة والارتقاء بالأداء التعليمي، وإدخال الابتكار والإبداع في تقديم الخدمات الاجتماعية لأفراد المجتمع في ظل التغير التقني المتســـارع، كما أن تحقيق التنمية الشـــاملة المتكاملة التي تعود بالنفع على المواطنين والمجتمع والدولة في ظل محدودية الموارد، وتراجع ميزانيات الدول تتطلب الشـــراكة بين القطاعين في المجالات المختلفة.

رابعا–مجالات الشراكة بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص:

تُعد الشـــراكة بين المدارس الحكومية ممثل في وزارة التربية والتعليم والقطاع الخاص في أداء المسؤولية تجاه المجتمع مطلباً ضروريا لمساندة الدولة في عمليةِ التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإعداد عناصـــر بشـــرية تتصـــف بالمعرفةِ والابتكار والإنتاجية، تقود المجتمع إلى مزيدٍ من التقدم الحضـاري، وقد أورد العتيبي (٢٠٠٥)، والقرشـي (٢٠١١) البرامج والأنشـطة المتاحة لمؤسـساتِ القطاع الخاص لتكوين شراكة مع قطاع التعليم العام كما يأتي:

– الاسـتثمار التربوي: من المجالاتِ التي يمكن للقطاع الخاص الاسـتثمار فيها البرامج الإعلامية، والأدبية، والدينية الموجهة للناشئة، والبرمجيات التعليمية التي توجه للطلبة، وإنشاء المباني المدرسية وفقَ المعايير التعليمية، وإنشـاء المدارس والمراكز الخاصـة، ونظافة وصـيانة المدارس ومباني وزارة التربية والتعليم، وصـناعة وتسويق التغذية المدرسية لضمان تقديم الغذاء الصـحي المناسب للطلبة، والنقل المدرسـي بوسائل نقل مريحة ومن شركات متخصصـة، والأنشطة الإعلانية في المؤسسات التعليمية حيث تتيح وزارة التربية والتعليم للشركات، والمؤسسات فرصـة الإعلان داخل المدارس أو في المناسباتِ التربوية المختلفة، إضافة إلى إمكانيةِ طباعة النشرات التربوية المختلفة التي تصدرها الوزارة.

– توفير المستلزمات والمواد الدراسية داخل الفصول: وهو ما تقدمه الشركات من معلوماتٍ مساندة للمنهج الدراسي مثل توفير بعض المواد، والكتب على شكل أشرطة فيديو، أو برامج، أو كتب، أو ملصقات، أو نماذج نشاط، أو كتب للواجبات، أو برامج حاسوبية.

– إدخال التقنية الالكترونية: بتزويدِ المدارس بالأجهزةِ، والمعدات، وتوفير المختبرات والمعامل والتليفزيونات، وخَدمات الإنترنت مجانا، مع الدعم الفني والصيانة مقابل السماح لهذهِ الشركات ببث بعض الإعلانات التجارية للطلبة.

– التبرعات النقدية أو العينية: وهو ما يقدمهُ رجال الأعمال والمؤسسات التجارية إلى مؤسسات التعليم من تبرعاتٍ نقدية أو عينية، ويتم ذلك من خلال إقامة الأسواق الخيرية داخلَ المدارس بأسعار مخفضة على أن يتم دفع إيراد هذه الحملات للمدرسة، والتبرع بالأجهزة والمعدات اللازمة للعملية التعليمية، كذلك الإسهامات النقدية المُباشرة للمدارس الداعمة للأنشطةِ والبرامج، والمشاريع التربوية، وتحويل المدارس التعليمية إلى مؤسساتٍ منتجة.

– الجوائز التحفيزية للطلبة: وهي الجوائز التي تُقدمها الشركات في الأنشطة والمسابقات الطلابية، وهي مدخل من المداخل التي تستعملها الشركات لدخول منتجاتها، وأسمائها إلى المدارس، وتتضمن هذه الجوائز الهدايا المجانية، والوجبات والأجهزة، والرحلات الطلابية وغيرها.

– تبني المدرسة: وهي عقود يتم إبرامها بين المدارس والقطاع الخاص يقوم من خلالها القطاع الخاص بتبني المدرسة، وتقديم الخدمات والمستلزمات التعليمية، أو الدعم النقدي المباشر، إن مثل هذا الأمر يسمح للمدارس بالحصول على مصادر تمويلية نقدية، وغير نقدية للبرامج والأنشطة التعليمية، ومن خلاله تتغلب المدارس على بعض العقبات التمويلية التي تواجهها نتيجة عجز الميزانيات عن الوفاء بمتطلبات العملية التعليمية.

– الشراكة في بناء المدارس: بإتاحةِ الفرصة للقطاع الخاص في بناء المدارس الجديدة، وتحديث المدارس الموجودة، وهذه الشراكة لها فوائد لجميع المتعاونين، والهدف من ذلك توفير المدارس، والعمل على توفير التمويل اللازم وتخفيض النفقات المرتبطة بذلك.

– الشـراكة في اسـتخدام الإمكانات: تقوم وزارة التربية والتعليم بالاتفاق مع القطاع الخاص من أجل الاسـتفادة من بعض الإمكانات المتاحة في المدارس، مثل المرافق التعليمية والرياضـية، والصـالات والمسـارح، ويتيح مثل هذا الاتفاق للقطاع الخاص اسـتخدام هذه المرافق في أوقات محددة مقابل مبالغ مالية متفق عليها، أو مقابل الاشـتراك في إنشـائها، إضـافة إلى اسـتفادة القطاع الخاص من تشغيل هذه المرافق، وإتاحة الفرصـة للإسـهام في خدمة المجتمع مقابل العوائد المعنوية التي يجنيها من مثل هذه الأنشطة، واستثمار جزء من الأراضي والمباني المدرسية الواقعة على الشوارع الرئيسية مثل إنشـاء محلات تجارية أو وضـع لوحات إعلانية، وذلك وفق الإجراءات النظامية، ومعايير التخطيط المتبعة، وتخصـيص ربعها لتعزيز بند صـيانة المباني المدرسـية في ميزانيات الجهات التعليمية.

وأضـاف عدد من الباحثين مجالات أخرى للتعاون بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص كالآتي:

– تدريب الطلبة: يعد تدريب الطلبة من أهم القضـايا في موضـوع الشـراكة بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم، حيث يرى القطاع الخاص أن مستقبل أعمالهم سوف يعتمد على الطلبة القادرين على تقديم أقصـى إمكاناتهم، وذلك لأن التقنية المتسارعة والعولمة المنافسة، وارتفاع مهارات العمل تلزم الطلبة أن يكونوا أكثر قدرة، وتمكنا من مهارات متنوعة؛ لضـمان حصـولهم على الفرص الوظيفية والاسـتمرار فيها، ومن أبرز البرامج التدريبية برنامج من المدرسـة إلى العمل، والتي من خلالها يركز القطاع الخاص على تطوير مهارات الطلبة ووعيهم وتزويدهم بالمهارات التي تمكنهم من الانخراط بسهولة في الأعمال التي سيلتحقون بها(Larson,2001).

– النمو المهني للمعلمين والعاملين: من خلال الشـراكة مع القطاع الخاص تتاح الفرصـة للمعلمين والعاملين للتدريب على الأجهزة والمعدات المتطورة في الشركات المتخصصة، ومن ثم نقل الخبرات للطلبة داخل الفصول الدراسية، وخصوصا في مجالات العلوم والرياضيات والحاسب الآلي، حيث تتاح الفرصـة للمعلمين للتدريب والاطلاع على ما تحتويه من مختبرات القطاع الخاص، كما تتاح الفرصـة لهم للتعرف على التطبيقات الحقيقية في واقع الأعمال والصـعوبات التي تواجه ذلك، مما

يؤدي إلى استعمالهم استراتيجيات جديدة للتعليم كذلك يمكن للقطاع الخاص إعداد دورات تدريبية تخصصية لإعداد القادة، وتحسين إنتاجية العمل، وتقليل نسب الهدر والتسرب، ودورات وبرامج خاصة للتعليم المستمر..... وغيرها (المشرفية، ٢٠٢١).

– دعم الطلبة: تقوم بعض الشركات بتقديم منح دراسية وجوائز ومساعدات مالية، وقروض مرجأة لما بعد التخرج، لا تتقاضى عليها فائدة حتى يحين موعد تسديدها، وذلك لدعم الطلبة المتخصصين في اختصاصات تهمها، أو تفيد بعض الجوانب التي تركز عليها الشركة في نشاطها، أو تريد التوسع فيها، مثال لذلك : المنح المقدمة من شركة وستنجهاوس للطلبة على جميع المستويات في جامعة بتسبرج وجامعة كارنيجي ميلون، كما قدمت شركة التقنية العالمية منحا لطلبة الماجستير في قسم الكمبيوتر بجامعة نيو أورلينز (معهد البحوث والاستشارات بجامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٠٦).

تأسيسا لما سبق فإنه يقع على القطاع الخاص مسؤولية مجتمعية كشريك متضامن مع الدولة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتمثل ذلك في إقامة المشروعات والبرامج التربوية المختلفة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، فأصبحت الشراكة بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص خيارا استراتيجيا على اعتبار أن المسألة التعليمية أصبحت شأنا يهم كل مكونات المجتمع.

المحور الثالث – الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص في سلطنة عمان:

تولي مؤسسات وشركات القطاع الخاص في سلطنة عمان اهتماما بالغا لتحقيق الشراكة المجتمعية، باعتبار ذلك واجبا أخلاقيا، والتزاما وطنيا، ويتطور هذا الدور باستمرار لمواكبة التغيرات، والاهتمام المتزايد بمراعاة البعد الاجتماعي في عملية التنمية، وقد نفذت مؤسسات وشركات القطاع الخاص في السلطنة العديد من البرامج والمبادرات والمشاريع المختلفة في الصحة، والتعليم، والرياضة، والسلامة، والبيئة، وشجعت المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى برامج، ومبادرات، ومشاريع دعم المجتمع بكافة أطيافه، وسعت من خلال تلك البرامج لتحقيق التنمية

المستدامة، وتحسين مستوى المعيشة ورفاهية الأفراد والمجتمعات، وتسعى وزارة التربية والتعليم إلى تفعيل الشـراكة المجتمعية مع القطاع الخاص لخدمة العملية التعليمية من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج والمشاريع بالشراكة مع مؤسسات وشركات القطاع الخاص(الصيعرية، ٢٠٢٤).

أولا–سياسة سلطنة عمان في تفعيل الشراكة المجتمعية مع القطاع الخاص:

اهتمت حكومة سلطنة عمان بنشر الوعي بأهمية الشراكة المجتمعية، وتقديم الدعم لمؤسسات القطاع الخاص والشـركات في مجال الشـراكة المجتمعية، وفي ضـوء ذلكَ تبنت العديد من الاستراتيجيات التنموية على الصعيدِ الاقتصادي والاجتماعي، منها " الرؤية الاستراتيجية المستقبلية للاقتصـاد العماني ٢٠٢٠"، والتي أشـارت مرتكزاتها إلى توجه السـلطنة الجاد في تنمية القطاع الخاص من خلال توفير التسـهيلات والحوافز اللازمة لذلك، وأظهرت الاسـتراتيجية أهمية مشـاركة القطاع الخاص في المجال الاقتصـادي والاجتماعي، من خلال تنويع مصـادر الدخل القومي، وتحمله للمشـاركة المجتمعية بالإسـهام في تقديم الخدمات في مجالات الصـحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، والتي تسهم في دفع عجلة التنمية الشاملة للسلطنة(السعدي وآخرون، ٢٠٢٢).

وتم ترجمة مرتكزات ومحاور الرؤية المسـتقبلية من خلال اسـتراتيجية تنموية طويلة المدى (١٩٩٦–٢٠٢٠) تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: تنمية الموارد البشـرية، وتطوير قدرات ومهارات العمانيين على مواكبة التطور التقني وإدارة المتغيرات التقنية الطارئة بكفاءة عالية، وتدعيم الآليات والمؤسـسـات التي من شـأنها أن تعزز الرؤى والاسـتراتيجيات بين القطاع الخاص وبين الحكومة، وتعزيز المسـتوى المعيشـي للمواطن، والعمل عل تخفيض التباين فيما بين المناطق وفئات الدخل المختلفة، وضـمان اسـتفادة كافة المواطنين من ثمار عملية التنمية(المجلس الأعلى للتخطيط، ١٩٩٦).

كما قامت السـلطنة بإعداد رؤية عمان ٢٠٤٠، والتي ركزت على: الإنسـان، والمجتمع، والاقتصـاد، والتنمية، والحوكمة، والأداء المؤسـسـي، فمن خلال رؤية عمان ٢٠٤٠ سـيتم تطوير الاسـتراتيجيات الوطنية في الشـراكة المجتمعية بما فيها التعليم، وذلك من خلال الشـراكة بين قطاع

التعليم والقطاع الخاص (مكتب رؤية عمان ٢٠٤٠، ٢٠٢١)، وتضمنت الرؤية توجهات استراتيجية منها حياة كريمة مستدامة للجميع، حيث إن الوصول إلى مستويات معيشية كريمة وتحقيق الرفاهية المستدامة، يتطلب إيجاد البيئة المحفزة لبرامج الشراكة المجتمعية، والمساهمات التطوعية الأهلية، فتعزيز الحماية الاجتماعية والشراكة المجتمعية يقتضي تنظيم جهود المؤسسات المعنية، وحوكمتها، وتحديد مبادئها، ومجالاتها، وإدارتها بفاعلية، وكفاءة وقياس أثر النتائج، كما أن المواءمة بين أنشطة الشراكة المجتمعية، والاحتياجات الحقيقية للمجتمع، ورفدها بالتمويل اللازم المستدام يعزز الشعور بالعدالة، ويحسن مستويات الرفاهية، ويؤطر لمبدأ الشراكة الفاعلة بين القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، كذلك تضمنت الرؤية التوجه الاستراتيجي شراكة متوازنة ودور تنظيمي فاعل للحكومة، إن ضمان الأداء المؤسسي المستدام في رؤية المستقبل يقوم على تكوين شراكة متوازنة وشفافة بين أطراف العلاقة من القطاعات الثلاثة الحكومي، والخاص، والمجتمع المدني، إضافة إلى الأفراد، وسيكون لها الدور الأكبر في إدارة التنمية الاقتصادية ودفع عجلتها، ونقل الاقتصاد العماني إلى اقتصاد المعرفة، ويرافق هذا التوجه تحديد دور القطاع الحكومي، بحيث يكون ضمن مستويات الحجم الأمثل الذي يعمل على تمكين الشراكة مع القطاعات الأخرى والأفراد، ويحفزها لتقديم أدوار اقتصادية تنموية جديدة (مكتب الرؤية ٢٠٤٠، ٢٠٢١).

ومن جانب آخر قامت حكومة السلطنة بإنشاء مركز عمان للحوكمة والاستدامة وإصدار نظامه بموجب مرسوم سلطاني رقم (٢٠٢٥/٣٠)، ويتبع الهيئة العامة لسوق المال، ويهدف المركز إلى ترسيخ وتسجيع وتفعيل مبادئ الشراكة المجتمعية لدى الشركات بما يكفل القيام بدورها نحو خدمة المجتمع، وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، وتقديم المعلومات والإحصائيات والاستشارات والبحوث والدراسات للشركات في المجالات المتعلقة بالشراكة المجتمعية، ويضم المركز في عضويته الشركات والمؤسسات بكافة أشكالها القانونية، والأفراد، والمؤسسات الراغبين في الانضمام لعضوية المركز (الهيئة العامة لسوق المال، ٢٠١٨).

كذلك دشن مركز عمان للحوكمة والاستدامة ميثاق الاستدامة في مؤتمر الاستدامة الأول والذي عُقد في الرابع من ديسمبر ٢٠١٨، إدراكا منه للحاجة المتزايدة إلى سلوك مسؤول مجتمعيا

واقتصـاديا، وبيئيا من قبل كافة المؤسـسـات في السـلطنة بمختلف أشـكالها القانونية وطبيعة عملها وكذلك من قبل أفراد المجتمع، وإدراكا منه أيضـا بالفوائد الناجمة من ذلك لتحقيق التنمية المستدامة، ويعتبر الميثاق اتجاها ملحا ومتطلبا تنمويا واسـتراتيجيا مهما خصـوصـا في ظل السـعي لبناء رؤية وطنية واســتراتيجية للعمل التنموي الوطني، حيث يحتوي على ســياســات وإرشــادات في مجال الاسـتدامة، ويعتبر الميثاق غير إلزامي قانونيا إلا أن المركز يشـجع تبني وتطبيق توجهات الميثاق كونه يعكس أفضــل الممارســات في هذا المجال، والتي لها الفائدة والمنفعة الأعمق للمؤســســات والمجتمع (الهيئة العامة لسوق المال، ٢٠١٨).

كما اهتمت السـلطنة بالجوانب التشـريعية والقانونية في الشـراكة المجتمعية، حيث تم تطوير بعض التشريعات واللوائح والقوانين المتعلقة بدور شركات القطاع الخاص بتحمل الشراكة المجتمعية تجاه المجتمع والبيئة المحيطة، إذ تم تخصـيص جزء من موازنة بعض الشـركات لتحمل الشـراكة المجتمعية منها على ســبيل المثال لا الحصــر، جاء في تقرير الشــركة العمانية للغاز الطبيعي المسـال(٢٠١٦)، وهي إحدى الشـركات الرائد في الشـراكة المجتمعية في سـلطنة عمان، بأنه يتم تقسـيم موازنتها الاسـتثمارية بين صـندوق المجتمعات لتنفيذ مشـاريع في المجتمعات المجاورة من مصـنع الغاز المسـال، والصـندوق الوطني لدعم المشـاريع في شـتى أرجاء السـلطنة، والصـندوق الاحتياطي لضـمان استدامته في المستقبل، وتشـمل المجالات الاستراتيجية للاستثمار الاجتماعي للشـركة ما يلي: البنية الأسـاسـية الاجتماعية، والصـحة، والتعليم، ومهارات التوظيف والمشـاريع المحلية، والثروة الســمكية، والتراث، والثقافة، والرياضــة، والحفاظ على البيئة، ومواجهة حالات الطوارئ، وصندوق الاحتياطي (البلوشي، ٢٠١٧).

واســتطاعت الشــركة العمانية للغاز المســال أن ترســخَ اســمها كرائد في مجالِ الشــراكة المجتمعية داخل السلطنة وخارجها، بأكثر من ٦٥٠٠ مشروع ومبادرة اجتماعية، بعدما خصـصـت الشـركة ١,٥ بالمائة من عوائدها لهذا القطاع؛ لتسـتحق شـرف نيل جائزة السـلطان قابوس للعمل التطوعي كأفضــل شــركة داعمة للعمل التطوعي لعام ٢٠١٧، وجائزة أفضــل شــركة في الشــراكة

المجتمعية في الوطن العربي ضمن جوائز أفضل العرب لعام ٢٠١٧(الشبكة الإعلامية للمسؤولية الاجتماعية، ٢٠٢٠).

كذلك خصصت شركة" فالي" وهي إحدى الشركات الدولية الكبرى العاملة في سلطنة عمان، – ومقرها الرئيسي جمهورية البرازيل الاتحادية– ميزانية خاصة لدعم مشاريع الشراكة المجتمعية، سواء عن طريق الشركة بشكل مباشر، أو عن طريق مؤسسة" جسور" وهي المؤسسة التي تم إنشاؤها بالاشتراك مع شركة صحار ألمونيوم وشركة أوربك لتكون الذراع الاستثماري لهذه الشركات الثلاث في مجال الشراكة المجتمعية، وسعت الشركة منذ بداية عملها في السلطنة إلى تبني سياسة الشراكة المجتمعية، فنفذت العديد من الأنشطة والمشاريع التي تخدم المجتمع المحلي في المجالات التربوية، والتعليمية، والرياضية، والصحية، والزراعية، وغيرها من المجالات المختلفة (البلوشي، ٢٠١٧).

كما نظمت السلطنة العديد من المؤتمرات والمنتديات لنشر الوعي بالشراكة المجتمعية لدى شركات ومؤسسات القطاع الخاص، فعلى سبيل المثال نظمت مؤسسة الرؤية للصحافة والنشر المنتدى العماني للشراكة المجتمعية لثلاث سنوات متتالية، حيث عُقد المنتدى العماني الأول للشراكة المجتمعية تحت عنوان" نحو ميثاق وطني للمشاركة المجتمعية في ١١أكتوبر ٢٠١٧، ومن أهم توصياته تخصيص نسب محددة من أرباح الشركات لبرامج الشراكة المجتمعية لضمان استدامة تمويل تلك البرامج في ظل الضغوط الاقتصادية الطارئة"(مؤسسة الرؤية للصحافة والنشر، ٢٠١٧)، كما نفذت المنتدى العماني الثاني للشراكة المجتمعية تحت عنوان " التزام وطني لدعم التنمية المستدامة:، في الفترة من ١٥–١٦ أكتوبر ٢٠١٨م، ومن أبرز توصياته وضع استراتيجية طويلة الأمد لمشروعات الشراكة المجتمعية بما يضمن دعم جهود الدولة والتنمية الشاملة والمستدامة، والتأكيد على أهمية التزام المؤسسات والشركات بتطوير وتحسين المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي، والضمان الاجتماعي لأفراد المجتمع من خلال مشاريع الشراكة المجتمعية(مؤسسة الرؤية للصحافة والنشر ، ٢٠١٨)، كذلك نظمت المنتدى العماني الثالث للشراكة المجتمعية تحت عنوان" منصة توقيع الشراكات وإطلاق المبادرات، في الفترة من ٣٠ –

٣١ أكتوبر ٢٠١٩م، ومن أهم توصياته وأولوياته المجتمعية: سن تشريع خاص بمشاريع الشراكة المجتمعية، وإنشاء قاعدة بيانات للشركات الفاعلة في مجال الشراكة المجتمعية، والمشاريع التي تم تنفيذها، وتشكيل لجنة للمشاركة المجتمعية في الشركات على مستوى مجلس الإدارة، وإنشاء الصندوق الاستثماري العماني للمشاركة المجتمعية كخيار تمويلي داعم (مؤسسة الرؤية للصحافة والنشر، ٢٠١٩).

ومما يؤكد اهتمام السلطنة بالشراكة المجتمعية هو الإنجاز الذي حققته مدينة صلالة لتكون المدينة العربية المسؤولة مجتمعيا عام ٢٠١٧م، نتيجة لرصد ممارسات شراكة حقيقية من قبل العديد من الجهات في هذه المدينة، والتي استحقت بموجبها هذا التقدير الوطني والعربي والدولي، ومن أبرز تلك الجهات شركة صلالة للميثانول، وفرع محافظة ظفار لغرفة تجارة وصناعة عمان، وشركة مطاحن صلالة، والمجلس البلدي، وميناء صلالة، وجامعة ظفار، وشركة ريسوت للأسمنت (الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية، ٢٠١٦).

وعلى صعيد قطاع التعليم اهتمت السلطنة بتفعيل الشراكة المجتمعية للقطاع الخاص تجاه التعليم، وذلك من خلال إصدار فلسفة التعليم في سلطنة عمان، والتي تعد مرجعا رئيسيا لرسم سياسات التعليم، وخططه في السلطنة في كافة المراحل والمستويات، ومن أبرز المبادئ التي تضمنتها الفلسفة وتعزز الشراكة المجتمعية مبدأ" التعليم مسؤولية وشراكة مجتمعية"، حيث يُعتبر التعليم شراكة مجتمعية يشترك فيه كل من الأسرة، والمدرسة، والمسجد، ووسائل الإعلام، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المعنية الأخرى، وتحقيق هذه الشراكة كفيل بنجاح أهداف التعليم، ويتأتى ذلك بالتركيز على الأهداف التالية: تنمية الشراكة المجتمعية تجاه التعليم، وتعزيز الشراكة المجتمعية في التعليم، وتكريس ثقافة العمل التطوعي، وتأصيل دور القطاع الخاص في تنمية قطاع التعليم، وتفعيل دور وسائل الإعلام المختلفة في القضايا التعليمية (الأمانة العامة لمجلس التعليم، ٢٠١٧).

كما قامت السلطنة بإعداد الاستراتيجية الوطنية للتعليم في سلطنة عمان ٢٠٤٠، وتمثلت رؤية الاستراتيجية في بناء موارد بشرية تمتلك المهارات اللازمة للعمل، والحياة ما يمكنها من العيش

منتجة في عالم المعرفة، ومؤهلة للتكيف مع متغيرات العصر، وبنيت الاستراتيجية على أربعة أسس رئيسية وهي: وضع إطار عمل جديد للتعليم، وبناء القدرات، ونقل المسؤوليات للمؤسسات التعليمية، وتبني أسلوب يعتمد على المخرجات، وتناولت أبعاد المنظومة التعليمية من خلال خمس استراتيجيات فرعية، وهي : إدارة التعليم، والتحاق الطلبة وتقدمهم عبر المراحل التعليمية وقطاعات العمل، وبناء الجودة في التعليم، والبحث العلمي والتطوير، وتمويل التعليم، وتم التأكد من خلال الاستراتيجية الخامسة بتمويل التعليم على أهمية وضع خطة شاملة لتمويل المرافق والبنى الأساسية في المؤسسات التعليمية، ووضع آلية مناسبة لتعزيز دور القطاع الخاص في دعم التعليم والتوسع فيه، وإيجاد مصادر تمويلية مستدامة بعيدة المدى، وتوفير مصادر تمويلية بديلة لقطاع التعليم لتأمين الدعم المالي له (الأمانة العامة لمجلس التعليم، ٢٠١٨).

ثانيا–البنية التنظيمية للشراكة بين وزارة التربية والتعليم والقطاع الخاص:

في ضوء ما سبق نجد تنوع مجالات الشراكة المجتمعية مع القطاع الخاص، منها الشراكة المجتمعية تجاه التعليم، وحرصا من وزارة التربية والتعليم في تفعيل الشراكة المجتمعية للقطاع الخاص تجاه التعليم العام، وإتاحة الفرصة له للتعبير عن دوره الاجتماعي من خلال الشراكة الفعالة مع وزارة التربية والتعليم والتي تتفق مع أهداف الوزارة والخطط الموضوعة، فإن الوزارة استحدثت بعض الأقسام بالهيكل التنظيمي للوزارة والتي تعني بالشراكة بين وزارة التربية والتعليم، والقطاع الخاص، خاصة في ظل التطور المتسارع للتربية والتعليم في السلطنة، فأنشأت وزارة التربية والتعليم أقسام تبحث في إيجاد برامج ومشاريع في الشراكة المجتمعية مع القطاع الخاص منها قسم دعم المبادرات التابع لمكتب المدير العام بالمديرية العامة لتقنية المعلومات، بموجب القرار الوزاري رقم (٢٠٠٨/٦٩)، وتم لاحقا إجراء تعديلات على التقسيمات الإدارية للوزارة وفقا للقرار الوزاري رقم (٢٠١٣/٣٩٥) ومن بينها قرار بنقل قسم المبادرات إلى دائرة الخدمات الرقمية بالمديرية العامة لتقنية المعلومات، ويختص القسم بالآتي (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤):

– تنظيم التعاون بين الوزارة والجهات الحكومية والخاصة فيما يتعلق بدعم أنشطة الوزارة.

– إدارة وتنفيذ خطط مبادرات التعاون في مجال تقنية المعلومات والاتصالات مع الجهات الحكومية والخاصة.

– صياغة بنود مذكرات التفاهم في مجال تقنية المعلومات والاتصالات مع القطاع الحكومي والخاص والإشراف على تنفيذها ومتابعتها.

وأنشأت الوزارة قسم البرامج الترفيهية بدائرة رعاية الموظفين بالمديرية العامة للشؤون الإدارية، بموجب القرار الوزاري رقم (٢٠٠٨/٦٩) حيث يقوم بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص في تنفيذ بعض اختصاصاته والتي من بينها تنظيم الرحلات الجماعية الترفيهية لموظفي الوزارة، التنسيق مع الشركات السياحية في تنفيذ الفعاليات الداخلية والخارجية، إقامة المسابقات والأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية لموظفي الوزارة، اقتراح البرامج والأنشطة الترفيهية الممكن تنفيذها لموظفي الوزارة(وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٢).

كما أنشأت الوزارة قسم مزايا العاملين بدائرة رعاية الموظفين بالمديرية العامة للشؤون الإدارية، بموجب القرار الوزاري رقم (٢٠٠٨/٦٩) ومن أبرز اختصاصاته ما يأتي:

– التنسيق مع شركات ومؤسسات القطاع الخاص من أجل توفير تسهيلات وامتيازات خاصة لموظفي الوزارة بأسعار اقتصادية وتعاملات ميسرة.

– التنسيق مع مؤسسات وشركات القطاع الخاص للحصول على الرعاية في تنفيذ الفعاليات والبرامج التي تنفذها الدائرة.

– إدراج العروض على البوابة التعليمية عبر نافذة العروض وفي موقع التواصل الاجتماعي بعد اعتمادها.

– الإشراف الإداري على الفعاليات والبرامج المراد عرضها في شاشات مبنى ديوان عام الوزارة.

– اقتراح المزايا والعروض الترويحية التي يمكن تنفيذها من مختلف القطاعات لموظفي الوزارة.

كذلك اســـتحدثت الوزارة لجنة لتنشـــيط دور القطاع الخاص في دعم التعليم العام بموجب القرار الوزاري رقم (٩٩/٢٨)، وتم تعديل مســـمى اللجنة ليكون لجنة تنظيم التعاون ومتابعته بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسات القطاع الخاص بموجب القرار الوزاري رقم (٢٠٠٧/٥٨) برئاسة مستشار الوزيرة للبرامج التعليمية، وتختص اللجنة بالعديد من الاختصـــاصـــات منها (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤):

– حصر ودراسة احتياجات الوزارة من البرامج والمشاريع التي يمكن أن تساهم في تمويلها مؤسسات القطاع الخاص.

– إعداد تصورات ومقترحات متكاملة حول الاستفادة من مؤسسات القطاع الخاص في مجال تمويل برامج التعليم ومشاريعها التطويرية في إطار القوانين والأنظمة واللوائح المعمول بها.

– إعداد وثائق البرامج والمشـــاريع المطلوب دعمها من قبل مؤســـســـات القطاع الخاص بالصـــورة المناسبة وبالتعاون مع دوائر الوزارة المعنية.

– التواصـل مع مؤسـسـات القطاع الخاص ذات الصـلة لدراسـة إمكانية مسـاهمتها في برامج الوزارة ومشاريعها المشار إليها.

– تلقي مبادرات مؤسسات القطاع الخاص المقدمة لتمويل البرامج والمشاريع المذكورة دراستها وإبداء الملاحظات بشأن الاستفادة منها.

– مراجعة اتفاقيات التعاون بين الوزارة ومؤسسات القطاع الخاص في المجال سالف الذكر، ورفعها للوزير مشفوعة برأي اللجنة.

– متابعة تنفيذ البرامج والمشاريع التي تنفذها الوزارة بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص.

ثالثا–برامج ومشاريع الشراكة المجتمعية في وزارة التربية والتعليم مع القطاع الخاص:

سعت وزارة التربية والتعليم بالسلطنة إلى إشراك القطاع الخاص؛ لتحقيق الشراكة المجتمعية تجاه التعليم؛ نظرا لما يشهده النظام التعليمي في السلطنة من نمو ملحوظ، بحسب ما ذكره الوهيبي (٢٠١٦) من حيث ازدياد أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم العام منذ تأسيس التعليم النظامي في السلطنة وحتى الآن، مما أدى إلى زيادة أعداد مدارس ومعلمي التعليم العام، وكذلك زيادة تكلفة الطالب في مراحل دراسته المختلفة، الأمر الذي أدى إلى نمو الموازنات التعليمية وارتفاع الإنفاق التعليمي لمواكبة متطلبات العملية التعليمية، وسعت الوزارة كذلك للشراكة رغبة في إدخال تقنيات جديدة تحسن من جودة الخدمة المقدمة، والارتقاء بالأداء التعليمي، وفيما يلي توضيح للبرامج والمشاريع المنفذة في الشراكة المجتمعية في وزارة التربية والتعليم بالشراكة مع القطاع الخاص، وهي كالآتي:

– جائزة أوميفكو للإبداع المدرسي، وهي جائزة تمنح كل عامين دراسيين، لتكريم المدارس الحكومية ذات الأداء العالي في قيامها بمهامها في مجالات القيادة والتخطيط المدرسي، والنظيم الإداري وجودة الأداء المدرسي، والشراكة المجتمعية، حيث تسعى الجائزة لتحفيز المدارس على الإبداع من خلال تحقيق أعلى المستويات في التخطيط المتكامل، والتنظيم الإداري وجودة الأداء، من خلال شراكة مجتمعية فاعلة وقادرة على توفير بيئة تعليمية مناسبة لرؤية عمان ٢٠٤٠.

– تنفيذ مشروع " درب السلامة" بالشراكة بين الوزارة والشركة العمانية للاتصالات عمانتل، وهو أحد المشاريع التقنية التي تسهم في تحقيق مستوى الأمان اللازم لسير الحافلات المدرسية، ويتصل بالنظام خدمة إلكترونية ملحقة بتطبيق ولي الأمر، تسمح بمتابعة الحافلات المدرسية، وتتبع سيرها من البيت إلى المدرسة والعكس، كما يشمل المشروع توفير نظام إلكتروني لمتابعة سير الحافلات المدرسية، والحصول على العديد من التقارير والمؤشرات المتصلة بالمشروع، إضافة إلى تركيب عدد من أجهزة الأمان داخل الحافلات المدرسية، وشمل المشروع (٥٨٢) حافلة من كافة المدارس

المطبقة لمشـــروع نظام درب الســـلامة في كل المحافظات عدا محافظتي ظفار ومســـندم (مجلس التعليم، ٢٠١٩).

– تطبيق " أولمبياد عمانتل للمدارس" بدعم من الشـــركة العمانية للاتصـــالات عمانتل في إطار شراكتها المجتمعية في العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩م، بهدف اكتشاف وتشجيع المواهب الصغيرة والشـــابة، ولفت أنظارهم إلى أهمية تكنولوجيا المعلومات ولغات البرمجة، وتوجيه الاهتمام إلى ما ينفع المجتمع في مجالات التنمية والابتكار باستخدام الحاسوب، واستهدف الأولمبياد طلبة الصفوف من (٧–١١)؛ بهدف إيجاد جيل واع لديه القدرة على التفكير المنهجي والابتكاري، وتعتبر البرمجة الإجرائية مدخلا لتقنيات الثورة الصـــناعية الرابعة، التي يعتمد عليها في برمجة عمليات الذكاء الاصطناعي والروبوت وإنترنت الأشياء، وتعديل البيانات لا سيما البيانات الضخمة وغيرها (وزارة الإعلام، ٢٠١٩).

– تنفيذ برنامج " سولر" بالتعاون بين الوزارة وشركة نفاد للطاقة المتجددة، وبدعم من شركة النفط العمانية للتسويق، وهو عبارة عن برنامج تدريبي علمي تفاعلي، يهدف إلى تعزيز ثقافة الابتكار في مجال الطاقة المتجددة، من أجل نشـــر الوعي حول ثقافة الطاقة المتجددة، ومكوناتها، وأنظمتها، وكيفية تشغيلها، ومدى مساهمتها في حفظ الطاقة وصون البيئة؛ ليتمكن الطالب من خلالها من بناء نظام الخلايا الشمسية الخاص به، واستهدف المشروع أربع مدارس في كل من محافظة مسقط، وجنوب الشرقية، وشمال الباطنة، وجنوب الباطنة، وتم تدريب المعلمين والطلبة على الأساسيات والمهارات في مجال تقنيات الطاقة المتجددة، حيث بلغ عدد المســـتفيدين (٣٥) معلما ومشـــرفا، و(٤٨٥) طالبا وطالبة (مجلس التعليم، ٢٠١٩).

– تنفيذ برنامج " تحدي عمان" بالشـــراكة بين الوزارة ومؤســـســـة أوتورد باوند عمان(Outward Bound Oman)، الذي يستهدف طلبة الصف العاشر في المدارس الحكومية للجنسين، ومدارس التربية الخاصـــة فئة الإعاقة الســـمعية، ويهدف البرنامج إلى تعزيز ثقافة التحدي لدى الطلبة، وإكســـابهم الخبرات الحياتية، والخروج بهم إلى بيئة مغايرة عن نمط الحياة المعتاد لديهم لينتقل بهم إلى عالم التحدي عبر الاعتماد على النفس، والعمل الجماعي، وقد بلغ عدد المســـتفيدين من

البرنامج حتى شـهر فبراير من عام ٢٠١٥(١٦٠٢) طالبا وطالبة من مختلف محافظات السـلطنة والبرنامج ما زال مستمر(مؤسسة أوتورد باوند عمان، ٢٠١٩).

– تفعيل برنامج " STEAM OMAN" بشـراكة قائمة بين الوزارة وشـركة ROLLS ROYCE البريطانية المالكة لحقوق البرنامج، عن طريق الهيئة العمانية للشـراكة من أجل التنمية وذلك لمدة ثلاث سـنوات، حيث بدأ تنفيذه الفعلي في العام الدراسـي ٢٠١٨/٢٠١٧م، ويهدف البرنامج الذي يحوي ثلاثة عشـر نشـاطا متنوعا إلى تقديم مواد العلوم في قالب المتعة التفاعلية للطلبة، ونفذ البرنامج خلال العام الدراسـي ٢٠١٩/٢٠١٨م في ١٨ مدرسـة بمختلف محافظات السـلطنة، وذلك بعد أن بدأ المشـروع في ٦ مدارس، واسـتضـاف ١٢ مدرسـة جديدة مع بداية العام الدراسـي ٢٠٢٠/٢٠١٩م، وتعمل الوزارة بالشراكة مع عديد من المؤسسات من داخل السلطنة وخارجها من أجل رفد المدارس بالجديد من البرامج وتوظيف اسـتراتيجيات تعلم STEM في العملية التعليمية، بغية تحقيق نتائج أفضـل في التحصـيل الدراسـي، وخرجات تعليمية ذات جودة تواكب التغيرات وتتكيف مع متطلبات سوق العمل (البوابة التعليمية بسلطنة عمان، ٢٠١٨).

– إنشاء معامل الابتكار والروبوت العلمي بالمديريات التعليمية في المحافظات بدعم من المؤسسة التنموية للشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال، ومؤسسة جسور من باب شراكتها المجتمعية تجاه التعليم، وبدأت في ذلك الدعم منذ العام الدراسـي ٢٠١٠/٢٠٠٩م، حيث يسـهم هذا المعمل في الارتقاء بمهارات طلبة المدارس العلمية والعملية، ونشـر ثقافة الابتكار بالمحافظة، كذلك لتوظيف الروبوتات لإيجاد حلول تخدم قضـايا المجتمع المتعلقة بتقديم الخدمات العامة وتطويرها، ولتوجيه المبتكرين نحو دعم القطاع الصـناعي والاقتصـادي بالأفكار والمنتجات الداعمة للاقتصـاد الوطني مستقبلا (مؤسسة عمان للصحافة والنشر، ٢٠١٨).

– تنفيذ عدد من المشـاريع التقنية التي تعزز من اسـتخدام التكنولوجيا في مجال التعليم، ودمج مشـاريع رقمية مبتكرة من شـأنها الرقي بالعملية التعليمية بالسـلطنة، وذلك من خلال توقيع مذكرة تفاهم بين الوزارة وشـركة النفط العمانية للإنتاج والاسـتكشـاف وشـركة ابتكار للحلول الذكية، حيث شملت المذكرة تصميم وبرمجة وتنفيذ كتاب النفط والغاز من الاستكشاف إلى الإنتاج؛ ليصبح كتابا

تفاعليا الكترونيا مبتكرا عبر مختلف المنصات الالكترونية ومن خلال نسخة خاصة بالويب، على أن يرفع المشروع بعد الانتهاء من تنفيذه في المتاجر الرسمية للتطبيقات الذكية عبر مختلف المنصات؛ ليكون متاحا لعامة الجمهور للاستفادة منه لا سيما الطلبة بمختلف الفئات العمرية، وتأتي هذه المذكرة في إطار الشراكة المجتمعية لشركة النفط العمانية للاستكشاف والإنتاج(مؤسسة عمان للصحافة والنشر، ٢٠١٨).

– تنفيذ برنامج " انطلاقة" بالتعاون بين الوزارة وشركة شل للتنمية – عمان، وهو أحد برامج الاستثمار الاجتماعي التابع للشركة، يسعى إلى تحفيز الشباب على إنشاء مشاريع تجارية خاصة بهم، ورفع مستوى الوعي بين طلبة المدارس حول أهمية ريادة الأعمال، كما يهدف البرنامج إلى تشجيع الطلبة على التفكير الإبداعي والابتكاري في مجال ريادة الأعمال، ونشر ثقافة العمل الحر بين الشباب، ويعمل على إكسابهم المهارات اللازمة لإقامة مشاريع صغيرة ناجحة على أسس علمية سليمة، ويستهدف البرنامج طلبة الصف العاشر في جميع المحافظات التعليمية، وتم تنفيذ البرنامج على مرحلتين: المرحلة الأولى تم فيها تدريب أخصائي التوجيه المهني في المحافظات التعليمية، والمرحلة الثانية تم تنفيذ البرنامج في المدارس، كما صاحب البرنامج– بعد الانتهاء من تطبيقه– مسابقة بعنوان " فكرتي"، والهدف منها البحث عن الأفكار الاستثمارية المبتكرة والجادة بين طلبة المدارس، ورفع وتطوير مستوى الوعي بينهم فيما يتعلق بالمشاريع الريادية والعمل الحر، وقد تم تكريم ٧٣ فائزا بمسابقة " فكرتي" لأفضل فكرة مشروع تجاري، حيث انطلق البرنامج منذ العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١ (مؤسسة الوطن للصحافة والنشر، ٢٠١٨).

– تنفيذ برنامج الريادة للشباب" غايته" بين الوزارة وشركة النفط العمانية ضمن إطار مبادرة الشراكة المجتمعية، ويهدف البرنامج إلى غرس ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلبة في الصف التاسع، وإكسابهم مهارات تساهم في زيادة قدراتهم ومعارفهم لفتح مشاريع ذاتية والتدريب عليها، وتم تطبيق البرنامج وفتح المجال للمشاركة من مختلف المحافظات التعليمية كما تمت عملية التدريب النظري خلال الإجازة الدراسية للطلبة بين الفصلين ١٨/١-٢٠١٥/٢/٣م، وكان التدريب مركزيا في محافظة مسقط، وشارك في البرنامج ١٢٠ طالبا وطالبة، من مختلف المدارس الحكومية والخاصة

في السلطنة، وكذلك طلبة مدرسة الأمل للصم، ثم أصبح البرنامج في مرحلة التطبيق العملي في المحافظات التعليمية، وهو ما زال مستمر (مؤسسة الرؤية للصحافة والنشر، ٢٠١٨).

– تمويل برنامج تطوير اللغة الإنجليزية في محافظة الوسطى من قبل شركة أوكسدنتال عمان بالتعاون بين الوزارة ومكتب الإيمدست، ويستهدف البرنامج طلبة الصفوف (٨–١٠) في محافظة الوسطى، إذ يعمل مكتب الإيمدست على إدارة البرنامج (المعلمون والمنهج وغيرها) بإشراف وزارة التربية والتعليم، ويهدف إلى إتاحة الفرصة للطلبة في محافظة الوسطى لتعلم اللغة الإنجليزية لعدم وجود مراكز متخصصة في تدريس اللغة الإنجليزية بالمحافظة، وتعزيز الشراكة المجتمعية بين الوزارة والقطاع الخاص (مجلس التعليم، ٢٠١٦).

– تأسيس جائزة " شل للسلامة على الطريق" خلال العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بالتعاون بين الوزارة وشركة شل وشرطة عمان السلطانية وجامعة السلطان قابوس، وذلك انطلاقا من الواجب الوطني للعمل على الحد والتقليل من وقوع حوادث الطرقات ضمانا لسلامة الإنسان وممتلكاته (وزارة التربية والتعليم أ، ٢٠١٩)، وتم إعداد وثيقة السلامة على الطريق في المناهج الدراسية المانية للصفوف من الأول وحتى العاشر، حيث يقوم بتنفيذ المشروع جميع العاملين أو المنتسبين للمدرسة (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٩)، وقد حصلت (١٨) مدرسة خلال العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩م على لقب " المدرسة النموذجية المرورية"

– تقديم تسهيلات وتخفيضات للعاملين بالوزارة من خلال تعاقد الوزارة مع عدة مؤسسات في القطاع الخاص منها: القطاع المصرفي، وشركات التمويل، ولبناء، والسيارات، والأثاث المنزلي، والكماليات، والأجهزة الإلكترونية وغيرها، كما تم تقديم العديد من البرامج الترفيهية للعاملين بالوزارة والمحافظات التعليمية بالشراكة مع القطاع الخاص.

رابعا–تحديات الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص:

– **التحديات التشريعية والتنظيمية:** أن أهمية وجود تشريعات قانونية، وتوافر بيئة تنظيمية وإجرائية مع القطاع الخاص تسهم في تعزيز العلاقة وبناء شراكات طويلة المدى ومستدامة بين القطاعين

بما سيعود بالفائدة على سائر فئات المجتمع، وقد أكد إسماعيل (٢٠٢٠) في العدد العاشر ضمن سلسلة صندوق النقد العربي البحثية التي جاءت بعنوان " موجز سياسات حول أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص" أهمية وضوح الأطر التشريعية والقانونية للشراكة مع القطاع الخاص في الدول العربية، وضرورة قيام السلطات في الدول العربية بتحديد الصيغة المناسبة للتعاقد مع الشركاء من القطاع الخاص، وذلك بما يضمن الحقوق القانونية والمالية لكافة أطراف التعاقد، ويحفظ حقوق الدولة في هذا الشأن (البطراوي، ٢٠٢٠)، وأشارت دراسة التوبية والمحروقية (٢٠١٩) إلى أن التوجهات الحكومية بالسلطنة تترجمها التشريعات والقوانين، إلا أن المناخ العام غير الملتزم بالشراكة يبرز في التحديات التشريعية في السياق العماني، فعلى الرغم من وجود قانون الشراكة الذي جاء في المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٩/٥٤)، والصادر بتاريخ ١ يوليو ٢٠١٩م، واكتمال المنظومة التشريعية للبيئة الاستثمارية في السلطنة وصدور قوانين رأس المال الأجنبي والتخصيص والشراكة، إلا أن هناك قصوراً في تفسير بنود القانون من خلال اللوائح التنظيمية، والأدلة، ونماذج التعاقد، وتطبيق الأساليب المناسبة للمحاسبة والحوكمة والرقابة التي تتناسب ومشاريع الشراكة التي تقوم بها الجهات المختلفة، فضرورة وضوح الأطر التشريعية والتنظيمية للشراكة وتبني الحوكمة وفق أطر محفزة وداعمة للشراكة مع القطاع الخاص وبيئة استثمارية جاذبة، وذلك لضمان جودة تقديم الخدمات في التوقيت وبالتكلفة المناسبة (البطراوي، ٢٠٢٠).

– التحديات الإدارية والفنية: الخبرة الفعلية في الشراكة تأتي من خلال صياغة وبناء أطر مؤسسية لمتابعة عقود الشراكات، ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة بالخبرة الفنية والحنكة الإدارية اللازمة، فالمستثمر الذي يقصد الاستثمار في مشاريع القطاع التعليمي اليوم ترتطم خطواته بالبيروقراطية وغياب المرجعية الواحدة لاستكمال الإجراءات، خصوصا ما يتعلق بالموافقات والتراخيص والبدء بتنفيذ مشاريع الشراكة والاستثمار في التعليم المدرسي، الأمر الذي يعقد البيئة الاستثمارية، ويعرقل الخطط الرامية لتعزيز تنافسية وجاذبية السلطنة استثماريا، فعليه أن تمكين القطاع الخاص وإعطاءه الدور الرئيسي يمثل أحد أهم المبادئ التي ارتكزت عليها رؤية عمان ٢٠٤٠(البلوشي، ٢٠١٩).

– التحديات المالية: إن الاستثمار في التعليم من خلال الأخذ بمبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص ليس قضية اقتصادية؛ فحسب بل هو قضية تنمية مجتمعية شاملة، فتوفير تمويل لازم لمتطلبات العملية التعليمية ما هو إلا نتيجة لزيادة النفقات على التعليم التي أصبحت في تزايد مستمر، وهنا لابد من مشاركة القطاع العام تلك الجهات المستفيدة سواء كانوا أفراداً أم قطاعات المجتمع المختلفة (الجريوي ، ٢٠١٤)، وتكشف لنا نتائج أدبيات الشراكة(التوبية والمحروقية، ٢٠١٩) طيف من التحديات المالية كرغبة القطاع الخاص في تحقيق مصالحه ودوافعه الربحية، وتركيز القطاع الخاص على المجالات ذات المردود المالي السريع (الغامدي، ٢٠١٨)، والمبالغة في رفع نسبة الضرائب على المستثمر بالقطاع الخاص (الكلبانية، ٢٠١٩)، القصور في الرؤية الاستراتيجية للقطاع العام في كيفية الاستفادة من إمكانات القطاع الخاص، خضوع مشاريع الشراكة للتعقيدات والإجراءات المالية المتبعة في القطاع العام (عبد القادر، ٢٠١٥).

– التحديات الثقافية: إن ازدياد الوعي العام بأهمية الشراكة في تمويل وتطوير وتشغيل مشاريع الشراكة مع القطاع التعليمي في المقام الأول له انعكاسات إيجابية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فنشر ثقافة الشراكة بين أفراد المجتمع بما يتناسب واحتياجاته من قيم وإجراءات تُعزز تطبيق الشراكة في دعم القطاع التعليمي، وتحسن من تقديم الخدمات المساندة للعملية التعليمية(شعبان، ٢٠١٢)، فقد أظهرت نتائج دراسة كلا من التوبية والمحروقية (٢٠١٩)، أبرز التحديات الثقافية للشراكة والمتمثلة في معارضة المجتمع لفكرة الشراكة وعدم وعيهم بمضمونها، وأضاف بدير (٢٠٠٥) كما ورد في نتائج دراسته أن أهم ما يحول دون تحقيق الشراكة هو عدم نشر ثقافة الشراكة المجتمعية بين التربويين والعاملين في الحقل التعليمي لضمان تقبلهم ومساندتهم للتطوير والتغير لصالح العملية التعليمية، كما أن ندرة الدراسات العلمية اللازمة للجدوى الاقتصادية والتربوية لمشاريع الشراكة التعليمية تساهم في قلة الفرص الاستثمارية في التعليم المدرسي.

كما ترى المشرفية (٢٠٢١) مجموعة من التحديات وهي:

– عدم وضوح الاستراتيجيات والخطط والبرامج حول الشراكة؛ إضافة إلى غياب التشريعات والقوانين التي تيسر الشراكات بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص.

– قلة توافر الإحصاءات والمعلومات الدقيقة عما يقدمه القطاع الخاص في مسؤوليته لقطاع التعليم العام، الأمر الذي يؤدي إلى هدر الطاقات وبعثرة الجهود.

– ضعف الاتصال بين مؤسسات القطاع الخاص والمدارس الحكومية وغياب آلية الاتصال الفعال بينهما؛ مما نتج عنه قلة اللقاءات والندوات والاجتماعات بين الجانبين.

– قلة إعداد مشاريع متكاملة مقرونة بدراسات جدوى اقتصادية واجتماعية من قبل قطاع التعليم العام، وتقديمها لمؤسسات وشركات القطاع الخاص لتوفير التمويل، ودعم تلك المشاريع، ولو على مراحل وبشكل تدريجي.

– غياب آليات لقياس الأثر الاجتماعي للمشاريع التي يقوم بها القطاع الخاص خصوصا على المدى البعيد، وافتقادها إلى ما يثبت مصداقية هذه المشاريع أمام أعين المانحين، والممولين من القطاع الخاص.

– حداثة تجربة التعاون والتنسيق بين مؤسسات القطاع الخاص، والمدارس الحكومية؛ إذ تعتمد المؤسسات التعليمية على الإنفاق الحكومي الكامل.

– قلة تفعيل دور الإعلام في نشر الشراكة بين القطاع الخاص والمدارس الحكومية، مثل الإعلان عن الجهود الاجتماعية المبذولة تجاه قطاع التعليم العام حتى تكون قدوة لمؤسسات القطاع الخاص الأخرى، ومن ثم يتسابق الجميع في هذا المضمار لتحقيق قدر أكبر من المنفعة للمجتمع.

– قلة بث الوعي العام عبر المؤتمرات والندوات وورش العمل بشأن المسائل المتعلقة بالشراكة بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص على الشراكة الفعالة.

وأورد الخريجي (٢٠٠١) بعض المعوقات التي تواجه الشراكة بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص منها ما يأتي:

– إيمان المجتمع الكامل بمجانية التعليم، وأن تتحمل الدولة كامل نفقاته التشـــغيلية والرأســـمالية وبالتالي عدم الحاجة إلى أن يسهم المجتمع بأفراده ومؤسساته في دعم النفقات التعليمية.

– عدم مرونة النظام المالي الحالي الذي لا يتيح فرصــة الاسـتثمار في الموارد المالية لوزارة التربية والتعليم.

– غياب التواصل على مستوى القيادات بين مسؤولي المدارس الحكومية ومسؤولي القطاع الخاص.

– عدم وجود النظم التي يمكن من خلالها فرض رسوم رمزية على بعض الخدمات التعليمية للطلبة مثل التأمين على الكتب.

– ضـعف الأداء الإعلامي لوزارة التربية والتعليم، والذي أدى إلى عدم وضـوح الاحتياجات التعليمية للمجتمع والقطاع الخاص على وجه التحديد.

– التعقيدات الإدارية وجمودها، وبطء الأداء ســـواء على مســـتوى وزارة التربية والتعليم، أو على مستوى المناطق التعليمية.

ويرى الباحث أن الشــراكة بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص مطلب ضــروري؛ لمســاندة المؤســســـات التعليمية، وتطوير التعليم، وتحســـين نوعيته؛ لذلك من الأهمية بمكان تذليل تلك التحديات التي تعوق القطاع الخاص من القيام بالشـــراكة المجتمعية مع المدارس الحكومية تجاه التعليم، وذلك ليس من خلال توفير المســـتلزمات فقط، وإنما من خلال تقديم الخبرات والتجارب الناجحة في الشراكة بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص في ضوء الشراكة المجتمعية.

وللتغلب على المعوقات والتحديات اقترح بعض الباحثين مجموعة من الحلول (الخريجي، ٢٠٠١؛ شعبان، ٢٠١٢؛ المحروقية، ٢٠١٩؛ المشرفية، ٢٠٢١):

– إرساء أطر تشريعية وقانونية بلائحة تنفيذية واضحة تتناسب والاستثمار في التعليم.

– وضع استراتيجية وطنية تحدد أدوار القطاع الخاص في التعليم.

– وضـع السـياسـات التشـريعية التي تراعي جميع الجوانب الثقافية والاجتماعية، واختيار الأسـلوب الأمثل لتنفيذ مشروعات الشراكة في التعليم.

– تفعيل وتأصـيل المسـاءلة الاجتماعية في الشـراكات والمحاسـبة للقطاع العام والخاص في حالة الإخفاق في عقد اتفاقيات الشراكات، لضمان تحقيق أفضل النتائج.

– إقامة محاكم مختصة بالنزاعات التعليمية، وتأهيل كوادرها المتخصصة.

– تشريع قوانين خاصة بالاستثمار تعمل على توفير الضمان للمستثمرين وتشجيعهم.

– تطوير الأطر التنظيمية التي تحدد الأدوار والمسؤوليات وآليات العمل للأطراف.

– تطبيق مبادئ ومعايير واضحة ومعلنة للرقابة والمحاسبية في النظام التعليمي.

– قياس ومراقبة مؤشرات الأداء المنشودة ككفاءة التشغيل وبناء القدرات والجودة.

– ضرورة وجود موقع إلكتروني متطور يتيح المعلومات المتجددة للشركاء.

المحور الرابع–الدراسات السابقة:

يتناول هذا الجزء استعراض دراسات عربية وأجنبية، تتعلق بموضوع الدراسة الحالية، ويهدف ذلك إلى التعرف على موضوعات مهمة تناولتها هذه الدراسات، والأساليب والإجراءات التي اتبعتها تلك الدراسات، إضافة إلى نتائجها، وتقديم ملاحظات حول مدى الاستفادة منها، كما سيتم التركيز على مدى تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، وقام الباحث بتصنيف الدراسات السابقة حسب تاريخ نشرها، بدءًا من أقدم دراسة.

هدفت دراسة المعمرية (٢٠١١) إلى التعرف على إسهام القطاع الخاص في تمويل المشاريع والأنشطة التربوية بمدارس التعليم الحكومي بسلطنة عمان، و الكشف عن واقع إسهام القطاع الخاص في تمويل المشاريع والأنشطة التربوية المطبقة في مدارس سلطنة عمان، وآليات استقطاب دعم القطاع الخاص للمشاريع والأنشطة التربوية، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي، وإعداد أداة الدراسة في صورة استبانة، وكانت عينة الدراسة طبقية متساوية من خمس مناطق تعليمية في سلطنة عمان، بلغ إجمالي العينة (٢٠٠)، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها، جاء تقديم الهدايا والحوافز التشجيعية للطلبة المتفوقين باعتباره أكثر المجالات التي يسهم فيها القطاع الخاص، وأما الاعتماد على العلاقات الشخصية والاجتماعية كان من أكثر الآليات والطرق المستخدمة من قبل مديري المدارس في استقطاب دعم القطاع الخاص، وجاء اشراك مسؤولي القطاع الخاص في مجالس الآباء ومجالس المدرسة من أهم مقترحات تفعيل دور القطاع الخاص في دعم المشاريع والأنشطة التربوية.

وهدفت دراسة الحبسية (٢٠١١)، إلى التعرف على واقع الشراكة المجتمعية في صنع القرار التربوي في النظام التعليمي العام بسلطنة عمان، وذلك من أجل معرفة الواقع والعمل على تطويره،

والوصـول إلى مستوى من الشراكة يطمح لها الجميع، ومن أجل ذلك قامت الباحثة بإجراء مقابلات شبه هيكلية، بدليل مقابلة تم تصميمه من دراسة وتحليل الأدبيات التربوية، وتم التطبيق على عينة قصـدية من خلال الاعتماد على خبرة العينة في عمل اللجان والمجالس، وقد توصـلت الدراسـة إلى عدة نتائج أبرزها التأكد من قبل المشـــاركين في الدراســـة على وجود جهود تبذل من طرف أفراد المجتمع نحو الشـراكة في صـنع القرار التربوي، ووجود قصـور في القوانين التي تضـمن مشـاركة المجتمع في صـــنع القرار التربوي، و وجود قصـــور في الاتصـــال ذي الاتجاهين داخل الوزارة بصورتيها الرأسية والأفقية، وأكدت الدراسة على وجود قصور لآليات اختيار أعضاء مجالس الآباء والأمهات، والتأكيد على ضعف التحفيز المعنوي لأعضاء هذه المجالس.

أما دراسـة دوايلفينا (DU.Evellne, 2014) فقد كشـفت عن الشـراكات بين القطاعين العام والخاص: تصـــورات وتوترات الشـــراكات وجودة المعلم في تعليم الطفولة المبكرة، وعن توفير معلومات حول تطوير واستدامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPS) في تعليم الطفولة المبكرة كطريقة لزيادة الكفاءة والفعالية في كيفية تخصـيص الموارد، وتؤكد هذه الدراسـة أيضـا على كيفية فهم المعلمين ودعمهم في سـياق الشـراكة بين القطاعين العام والخاص، كما هدفت الدراسـة الكشف عن تكوين الشراكات بين القطاعين العام والخاص واستدامتها باستخدام نموذج Educare كمثال واحد على ppp في مرحلة الطفولة المبكرة، وأكدت نتائج الدراسة إلى وجود آثار على مديري الطفولـة المبكرة، والمعلمين، والممولين، والمدافعين، والمجال ككل على تعظيم اســـتخدام الموارد الموجودة لأهميتها في تطوير الشراكات في تعليم الطفولة المبكرة.

وأجرى البنك الدولي (٢٠١٤) دراسة هدفت إلى الكشف عن مشاركات القطاع الخاص في تمويل التعليم للمرحلتين الابتدائية والثانوية في جنوب آســيا، والتعرف على أشــكال تمويل التعليم، وتطرقت الدراسـة إلى العوامل التي تلعب دوراً في تميز القطاع الخاص عند تقديم خدماته التعليمية، ومن أبرز النتائج التي أظهرتها الدراسـة، وجود نمو لمشـاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم في بنجلاديش، والنيبال، وباكستان، ووجود نمو لمشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم بتلك الدول،

ووضــع معايير التعليم، يســاهم في تحفيز مشــاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم، زيادة فعالية الأنظمة التعليمة التي تحظى بمزيد من تمويل التعليم من قبل القطاع الخاص.

وسعت دراسة الوهيبي (٢٠١٦) للكشف عن التحديات التي تعيق تفعيل دور القطاع الخاص في تمويل التعليم بسلطنة عمان، واعتمدت الدراسة على الدراسات المستقبلية من خلال استخدام أسلوب دلفاي، وكانت أداة الدراسة استبانة أعدت لجمع البيانات، وقد طبقت على عينة قصدية شملت (٣٠) خبيراً من القطاعين التعليمي والخاص، ومن النتائج التي توصلت إليها وجود عدد من التحديات التي تعيق من تفعيل دور القطاع الخاص في دعم التعليم ومن أبرزها، الإجراءات البيروقراطية للسلطة التعليمية، وضعف الأنظمة التي تدعم مشاركة القطاع الخاص، وعدم وجود جهة منسقة للتعاون بين القطاع الخاص وقطاع التعليم

وتناولت دراسة الماضي (٢٠١٦) وجهة نظر قادة المدارس حول أهمية تنويع مصادر تمويل التعليم العام، وأهم التحديات التي تحول دون تحقيق ذلك، وما هي الإجراءات التي يجب اتخاذها من قبل قادة المدارس لتنويع مصادر الدعم، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واستبانة لاستطلاع آراء عينة الدراسة التي بلغت نحو (٩٣) قائداً، وأظهرت الدراسة اتفاق أفراد العينة على أن الإجراءات التي يجب أن يتخذها قادة المدارس الحكومية لتنويع مصادر دعم التعليم تتمثل في تطبيق مفهوم المدرسة من أجل العمل، وتشجيع أفراد المجتمع المحلي على مفهوم الوقف الخيري لصالح المدارس، وتحصيل رسوم مقابل استخدام مرافق المدرسة مثل الملاعب، ومعامل الحاسب الآلي، وتشجيع التبرع، ويكون مقابله تسمية بعض الفصول الدراسية أو المعامل باسم المتبرع، وتطبيق مفهوم المدرسة المنتجة التي تتمكن من تدريب الطلبة من خلال مشاريع صغيرة.

وأجرى بريستر وآخرون (Brewstr, et.2016) دراسة هدفت إلى وضع، ووصف نموذج مفاهيمي حديث، يدمج البحث والشراكة بين المجتمع والجامعات، كما يصف النموذج نهج فريق مبتكر لمعالجة التحديات الاجتماعية بطريقة أكثر فاعلية وكفاءة، وتوفير خبرة تعليمية أكثر جودة للطلبة، كما يدمج النموذج البحث والشراكة والتطوير والتعليم جنبا إلى جنب مع عملية التقييم المستمر من قبل أصحاب المصلحة المعنيين، وأسفرت نتائج الدراسة بأن النموذج له أثر في تلبية

أهداف الجامعة والمجتمع معاً، حيث يركز على احتياجات المجتمع من خلال معالجته لقضـــية اجتماعية متفق عليها بشـكل متبادل، كما أنه يبني ويعزز علاقات المجتمع والجامعة كشـراكة بين أنداد.

كما قدم دنكان (Duncan, 2017) دراســة هدفت إلى الكشــف عن تحديات الحوكمة في إطار الشـــراكات بين القطاعين العام والخاص في الولايات المتحدة الأمريكية في التعليم العالي، فالغرض من هذه الدراسة النوعية متعددة الحالات هو استكشاف تجارب أصحاب المصلحة بشأن تحديات الحوكمة في الشــراكات بين القطاعين العام والخاص التي تعمل لدعم التعليم العام والعالي في الولايات المتحدة فقد ركزت أسـئلة الدراسـة على اسـتكشـاف تجارب أصـحاب المصـلحة في المساءلة والشفافية، الاستقلالية، التوترات بين المنظمات، وأكدت نتائج الدراسة أن الاتفاقيات غير الرســمية غير فعالة في التقليل من تحديات الحوكمة وحلها، وأن التعاون بين الكيانات هي المفتاح للحفاظ على الشـــراكة بين القطـاعين العـام والخـاص نـاجحـة ولكنهـا تتطلـب التخطيط ومواءمـة الاسـتراتيجيات وتقاسـم الموارد، ووجدت الدراسـة أن التواصـل وفهم احتياجات أصـحاب المصـلحة، وتطوير الاسـتراتيجيات على أسـاس احتياجات أصـحاب المصـلحة أمرا مهما للتقليل من تحديات المساءلة والشفافية.

كما قامت بني خلف (٢٠١٩) بدراســـة واقع الشـــراكة المجتمعية بين المدرســـة الحكومية والمجتمع المحلي في محافظة اربد وسبل تطويرها، وهدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الشراكات المجتمعية بين المدارس الحكومية والمجتمع المحلي في محافظة اربد، وتحديد الفروق حســـب متغيرات الدراسة، وتحديد سبل تطويرها، وحتى تحقق الباحثة هدف دراستها، قامت بتصميم استبانة، وأسئلة مقابلة لجمع البيانات، وتوصلت إلى أن درجة مجموع المتوسطات الحسابية لمجالات الدراسة متوسـطة، واحتل مجال المؤسـسـات الخاصـة المرتبة الأولى بدرجة عالية جداً، كما احتل مجال المؤسـسـات الحكومية المرتبة الثانية بدرجة متوسـطة، وحل مجال الأسـرة في المرتبة الثالثة بدرجة متوسطة، كما جاء في المرتبة الرابعة مجال الإعلام بدرجة متوسطة، وأظهرت نتائج الدراسة وجود فروق تعزى لمتغير الجنس لصـالح الذكور، ووجود اختلاف نتيجة لتأثير متغير التخصـص لصـالح تخصصات العلوم الإنسانية، ولا توجد فروق تعزى لتأثير الخبرة، وأظهرت نتائج الدراسة أيضا سبل

التطوير **من** وجهة نظر المديرين هي تقديم الميزانية الكافية لتحقيق التواصل بين المدرسة والمجتمع المحلي، وتدعو لمشاركة أولياء الأمور في صنع القرار بما يتناسب مع مصلحة أبنائهم ومستقبلهم، ومن وجهة نظر المعلمين جاء إتاحة مجال التواصـــل بين المدرســـة والمجتمع المحلي، والأخذ بمقترحات المعلمين وتفعيلها بالمدرسة والمجتمع.

وتطرقت دراسـة الكلبانية (٢٠١٩) إلى درجة مسـاهمة القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة بسلطنة عمان، من وجهة نظر العاملين في مؤسسات القطاع الخاص، والعاملين بقسم التربية الخاصـــة بوزارة التربية والتعليم بمحافظة الظاهرة، واســـتخدمت الباحثة المنهج الوصـــفي، والاســـتبانة كأداةٍ لجمع بيانات الدراســـة، وتم تطبيق الأداة على عينة من (٧١) من العاملين بمحافظة الظاهرة، وأوضـحت نتائج الدراسـة، وجود ضـعف في درجة مسـاهمة القطاع الخاص في دعم تعليم ذوي الإعاقة، وكانت بدرجة عالية، وتمثلت التوصـــيات التي قدمتها الباحثة في دعوة مؤسسات القطاع الخاص للمشاركة في أنشطة وبرامج التعليم، وفرض القوانين على شركات القطاع الخاص تلزمها بتقديم التدريب، وتفويض الصـــلاحيات لمديري المدارس للاتصـــال بالقطاع الخاص وفق إجراءات محدد من قبل وزارة التربية والتعليم، وتفعيل دور مشرفي الإعلام التربوي بالمحافظات، من خلال تشكيل فريق عمل لتزويد القطاع الخاص بالتقارير والفعاليات التربوية.

دراســـة الســـبيعي وســـنبل (٢٠١٩) هدفت الدراســـة إلى التعرف على متطلبات الشـــراكة المجتمعية، ومعوقات ممارســـتها من وجهة نظر المديرات والمعلمات بالمدارس الثانوية بمحافظة الخرمة بالســـعودية، وبيان أثر متغيرات الوظيفة، المؤهل العلمي، عدد ســـنوات الخبرة، العمل التطوعي، على وجهات نظر عينة الدراسـة، ولتحقيق أهداف الدراسـة تم اسـتخدام المنهج الوصـفي التحليلي عن طريق تطبيق الاستبانة من (٢٥) فقرة توزعت على جميع مجتمع الدراسة من المديرات والمعلمات بالمدارس الثانوية في محافظة الخرمة وتوابعها والبالغ عددهن ١٠ مديرات ١٤١ معلمة للعام الدراسي ١٤٣٤-١٤٣٥هـ، وأظهرت نتائج الدراسة أن متطلبات الشراكة المجتمعية من وجهة نظر المديرات والمعلمات بالمدارس الثانوية بمحافظة الخرمة وتوابعها جاءت بدرجة موافقة (مرتفعة جدا)، وأن معوقات الشـــراكة المجتمعية من وجهة نظر المديرات والمعلمات بالمدارس الثانوية

بمحافظة الخرمة وتوابعها جاءت بدرجة موافقة (مرتفعة جدا)، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة α=٠,٠٥ بين وجهات نظر المديرات والمعلمات بالمدارس الثانوية بمحافظة الخرمة وتوابعها: تجاه متطلبات ومعوقات الشـــراكة المجتمعية، وفقا لمتغيرات : الوظيفة، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، العمل التطوعي.

ودراسة توين موهيزي وهيرمان(Twinomuhwezi & Herman,2020) هدفت الدراسة إلى الكشف عن تصورات أصحاب المصالح حول سياسة الشراكة في التعليم الثانوي الشامل وعوامل النجاح الحاسمة في أوغندا، حيث تم توظيف نموذج تفسيري واختيار المشاركين بشكل مقصـــود من : الهيئات الحكومية ومدارس الشـــراكة والمجتمعات المحلية، وتم مراجعة الوثائق والمقابلات بوصـــفها أســـلوب جمع البيانات، وتحليل البيانات الناتجة باســـتخدام تقنيات المحتوى والموضوع، وكشفت أبرز النتائج أن فهم معظم أصحاب المصالح لاستخدامات الشراكة كان متنوع ومحدد بالسياق، وأن معظمهم قاموا بتنفيذ هذه السياسة دون فهم واضح لأصلها وأهدافها وإرشاداتها، في حين أن معظم أصحاب المصالح الحكوميين يعتبرون تلك السياسة ناجحة، وأكد غالبيتهم على أهمية عوامل النجاح الحاسمة التالية: ضرورة مراجعة السياسات المنظمة، والالتزام بأدوار الشراكة، والتمويل الكافي واختيار الشـــركاء ذوي القدرات الكافية، والتواصـــل الفعال، والرصـــد المنتظم للسياسات.

و دراســـة الجابري وآخرون (٢٠٢٢) التي هدفت إلى التعرف على دور الشـــراكة المجتمعية ومســـاهمتها في تمويل المدارس الحكومية في ســـلطنة عمان، وذلك من خلال الوقوف على تجربة إحدى مدارس ولاية السويق في تطبيق الشراكة المجتمعية، وتوظيفها كأحد مصادر تمويل التعليم، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام منهج دراسة الحالة، وبتوظيف أداة المقابلة، تم جمع البيانات اللازمة من عينة الدراسة التي شملت جميع أعضاء لجنة الشؤون الإدارية والمالية في مدرسة الوارث بن كعب، والبالغ عددهم ١١ عضوا، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن لجنة الشؤون الإدارية والمالية بالمدرسة تعمل من خلال آليات محددة لتطبيق الشراكة المجتمعية، وتوفير مصادر تمويل للمدرسة

تمثلت في أولياء الأمور والتجار والفرق الخيرية والمؤسسات الخاصة، كما وضحت نتائج الدراسة بأن هناك صعوبات تواجه المؤسسة التعليمية في تطبيق الشراكة المجتمعية.

وكذلك دراسة السعدية وآخرون (٢٠٢٢) هدفت إلى التعرف على مستوى توافر التحديات التي تحول دون تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع التعليم المدرسي وآليات التغلب عليها بسلطنة عمان، ولتحقيق أهداف الدراسة تبنت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وبلغت عينة الدراسة (٤٣٦) فردا، تضمنت موظفي القيادات الوسطى بديوان عام الوزارة وكذلك المديريات التعليمية بست محافظات على مستوى السلطنة، شملت الفئات الوظيفية الإدارية من مديري العموم ونوابهم والمعلمين من الجنسين، وأظهرت النتائج وجود كافة التحديات بدرجة مرتفعة وتصدرتها التحديات الإدارية والفنية، كما أشارت النتائج عدم وجود فروق بين كافة متغيرات أفراد عينة الدراسة في درجة تقديرهم لمستوى توافر تحديات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم المدرسي بكافة أبعادها.

دراسة الهنائي (٢٠٢٣) هدفت للتعرف لدرجة توافر متطلبات الشراكة المجتمعية في الجامعات العمانية في ضوء المعايير المؤسسية للهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي، وضمان جودة التعليم، والكشف عن الفروق الإحصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة لأثر متغيرات(الرتبة العلمية، عدد مرات الشراكة في خدمة المجتمع)، وقد استخدم الباحثون المنهج الوصفي، وأعداد استبانة من (٤٢) عبارة في ستة مجالات، تم توزيعها على عينة بلغت (٢٨٦) عضو هيئة تدريس في الجامعات العمانية، وخلصت الدراسة إلى أن موافقة عينة الدراسة على درجة توافر متطلبات الشراكة المجتمعية في الجامعات العمانية جاءت بدرجة كبيرة اجمالا، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول درجة توافر متطلبات الشراكة المجتمعية في الجامعات العمانية تعزى إلى متغير (الرتبة العلمية)، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى عدد مرات الشراكة في خدمة المجتمع لصالح الشراكة أكثر من ثلاث مرات في مجال العلاقة مع عموم المجتمع.

وهدفت دراسة الذهلية (٢٠٢٣) إلى وضع مقترح لتطوير ممارسات الإدارة المدرسية في الشراكة المجتمعية باستخدام تكنلوجيا المعلومات والاتصالات في ضوء نموذج إيستن، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتم تقسيم الدراسة إلى مرحلتين متتابعتين في جمع البيانات، حيث تم في المرحلة الأولى جمع البيانات الكمية باستخدام استبانة أعدت لهذ الغرض، وتكونت من (٤١) عبارة موزعة على (٦) مجالات، وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئة التدريسية، وأولياء الأمور، وفي المرحلة الثانية من البحث تم جمع البيانات النوعية باستخدام أداة المقابلة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن المتوسط العام لواقع استخدام الإدارة المدرسية لتكنلوجيا المعلومات لمجالات الشراكة المجتمعية جاءت بتقدير متوسط، كما توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لتأثير متغير الجنس لصالح الإناث في استخدام تكنلوجيا الاتصالات في الشراكة المجتمعية.

دراسة الزبون (٢٠٢٣) هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور مديري المدارس وتحدياتهم في تعزيز الشراكة المجتمعية من وجهة نظر أولياء الأمور في مدارس محافظة بيت لحم، حيث استخدمت المنهج الوصفي المسحي باستخدام استبانة مكونة من (٣٧) فقرة بلغ مجتمع الدراسة (١٦٦) عضوا في مجالس أولياء الأمور في المدارس الحكومية والخاصة في محافظة بيت لحم، وتم اختيار عينة عشوائية طبقية، وبينت النتائج أن دور مديري المدارس معززا للشراكة المجتمعية، وأظهرت نتائج الفرضيات عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية ٠,٠٥ في متوسط دور مديري المدارس في تعزيز الشراكة المجتمعية تعزى إلى متغيرات الدراسة، وجاءت نتيجة السؤال الثالث بدرجة متوسطة، حيث تبين أن أبرز التحديات في تعزيز الشراكة هي الأعباء التعليمية والإدارية الكبيرة الملقاة على عاتق مديري المدارس.

دراسة هلال (٢٠٢٤) هدفت الدراسة إلى وضع تصور لتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لبناء مدارس في التعليم الأساسي بمصر، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي تماشيا مع منهجية الدراسة وأهدافها، ومن أجل ذلك ناقشت الدراسة كيف نشأت الشراكة وتم نقلها إلى قطاع التعليم، ومفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم وخصائصها، وأشكال

الشـراكة في البنية التحتية في التعليم، والفلسـفة المركزية التي تقف وراء الشـراكة في التعليم، ومزايا الشـراكة في التعليم وعيوبها المتوقعة من وجهات نظر الخبراء المؤيدين والمعارضـين، والحاجة إلى إطار واضـح يحكمها وفوائد توافره والشـروط الداخلية التي ينبغي أن تفي بها سـياسـة الشـراكة في التعليم، ومكونات إطار الشـــراكة وبيئتها في التعليم، وقامت بتحليل تجربتي كندا والولايات المتحدة الأمريكية في الشراكة في التعليم وسبل الاستفادة منها، والتعرف على واقع الشراكة في بناء المدارس بمصـــر بغية معرفة العقبات والصـــعوبات التي تحول دون اســتكمال تلك الشــراكات والبحث عن أسباب انخفاض نسبة نجاحها وعدم انتشارها، وقدمت تصور مقترح يتضمن المنطلقات والإجراءات التي يجب أن يركز عليها، وشـــروط التصـــميم الجيد لشـــراكة بناء المدارس، والإجراءات القانونية والإدارية والفنية التي توفر بيئة جاذبة، ووحدة الشراكة، وسبل تشجيع طرفي الشراكة.

دراســة زياد وآخرون(٢٠٢٤) هدفت الدراســة إلى التعرف على معوقات الشــراكة المجتمعية ومتطلباتها من وجهة نظر مدراء المدارس في طرطوس، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراســـة من (٢٨٤) مديرا ومديرة من مدراء مدارس طرطوس للعام الدراســـي ٢٠٢٣/٢٠٢٤م؛ ولتحقيق هدف البحث تم بناء اســـتبانة معوقات الشـــراكة المجتمعية من قبل الباحث، وتضـــمنت (٢٢) فقرة، موزعة على (٣) محاور هي (معوقات بشـــرية، معوقات إدارية، معوقات ثقافية، وذلك بعد التحقق من صـــدقها وثباتها، كم تم بناء اســـتبانة متطلبات الشـــراكة المجتمعية من قبل الباحث، وتضـــمنت (١٣) فقرة، وحللت النتائج بواســطة البرنامج الإحصـــائي spss، وقد أظهرت النتائج وجود معوقات تواجه عملية تفعيل الشـــراكة المجتمعية من وجهة نظر مدراء المدارس في طرطوس، وجاءت المعوقات البشرية بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٥٧)، تليها المعوقات الإدارية بمتوسط حسابي (٣,٥٥)، وأخيرا المعوقات الثقافية بمتوسط حسابي (٣,٤٥) كما أن متطلبات الشـــراكة المجتمعية من وجهة نظر مدراء المدارس في طرطوس جاءت بدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابي (٣,٤٣)، وانحراف معياري (٠,٨٧٤).

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال ما تم استعراضه من دراسات سابقة، فإن الباحث في الدراسة الحالية استخدم المنهج الوصفي، وهذا يتفق مع الدراسات السابقة مثل دراسة (الكلبانية)، ودراسة (الماضي)، ودراسة (المعمرية).

كما أن الدراسة الحالية اتفقت مع الدراسات السابقة في متغيرات الجنس، الخبرة العملية، حيث استخدم الباحث في هذه الدراسة متغيرات الجنس والخبرة العملية، والمحافظة التعليمية، وبذلك يكون متفقا مع معظم متغيرات الدراسات السابقة، كما تتفق الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات في استخدام الاستبانة كأداة للدراسة.

كما أن الدراسة الحالية تتفق مع بعض الدراسات في تناولها البيئة التعليمية بسلطنة عمان مثل دراسة (الوهيبي)، ودراسة (الكلبانية)، إلا أنها تختلف عن تلك الدراسات من حيث شمولیتها لمحافظات سلطنة عمان المختلفة بدلا من التركيز على محافظة واحدة، كما هو الحال في دراسة (الكلبانية)، أو التركيز على مستوى فئة واحدة وهي فئة الخبراء كما هو الحال في دراسة (الوهيبي).

مدى الاستفادة من الدراسات السابقة

من خلال التعليق على الدراسات السابقة، فقد رصد الباحث عدة مؤشرات كانت بمثابة انطلاقة الدراسة الحالية، ويمكن إبرازها فيما يأتي:

- مشكلة الدراسة، حيث تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تعمقها النظري في التحديات التي تواجه مفاهيم الشراكة المجتمعية، ودعم القطاع الخاص للتعليم، والتحديات التي تواجهها الموازنات العامة للحكومة في سعيها للارتقاء بالمنظومة التعليمية، مما يجعل الباحثين أمام عدة اضاءات يمكن تناولها كمواضيع بحثية مستقبلا.
- شمولية الدراسات الحالية لمحافظات السلطنة، قد يعطي مؤشرا لأدوار أكثر شمولية للقطاع الخاص في شراكته المجتمعية بدلا من تقديمها لنطاق محدود من المجتمع العماني.
- الاستفادة من الدراسات السابقة، في الخلفية النظرية للدراسة الحالية.
- الاستفادة من منهجية الدراسات السابقة، في منهجية الدراسة الحالية، بما يتماشى مع متطلبات وأهداف الدراسة الحالية.

الفصل الثالث

الإجراءات المنهجية للدراسة

أولاً-منهج الدراسة.

ثانيًا-عينة الدراسة.

ثالثًا-أدوات الدراسة.

رابعًا-إجراءات الدراسة

خامسا-الأساليب الإحصائية.

الفصل الثالث

الإجراءات المنهجية للدراسة

منهجية الدراسة وإجراءاتها

يتناول هذا الفصل الإجراءات المستخدمة التي اتبعها الباحث في جمع البيانات اللازمة عن الدراسة، واصفًا لمنهجية الدراسة، ومجتمعها، وعينتها، وبناء أداة الدراسة، وإجراءات صدقها وثباتها، للتحقق من صلاحيتها وتطبيقها على عينة الدراسة وتحديد متغيراتها، بالإضافة إلى التحليل الإحصائي.

منهج الدراسة:

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ويعد أحد أنواع المناهج الوصفية، والذي يعتبر مناسبا لموضوع الدراسة الحالية، ويعرف بأنه أسلوب بحث يهدف إلى دراسة الظواهر أو المشكلات كما هي في الواقع، وجمع البيانات عنها وصفياً، ثم تحليل هذه البيانات بهدف تفسيرها واستخلاص النتائج التي تساعد على فهم الظاهرة والتنبؤ بها ومعالجة مشكلاتها. (أبو حطب وصادق، ٢٠١٠).

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع مديري مدارس سلطنة عمان، والبالغ عددهم (١٢٨٥) مديرا ومديرة، منهم (٤٨١) ذكور و(٨٠٤) إناث وفق إحصائية وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي (٢٠٢٤/٢٠٢٥) ، ويوضح الجدول (١) توزيع المديرين والمديرات على مستوى السلطنة(وزارة التربية والتعليم، ٢٠٢٥).

جدول (١)

توزيع مديري المدارس بمحافظات سلطنة عمان للعام الدراسي (٢٠٢٤/٢٠٢٥)

المحافظة التعليمية	ذكور	إناث
مسقط	٦٠	١٣٢
شمال الباطنة	٨٣	١٦٥
جنوب الباطنة	٥٠	١٠١
البريمي	١٤	١٧
مسندم	٧	١٢
الظاهرة	٣٣	٥١
الداخلية	٦٢	١٠٦
جنوب الشرفية	٤٠	٦٦
شمال الشرقية	٤١	٦٤
الوسطى	١٩	٨
ظفار	٨٢	٨٤
المجموع	٤٨١	٨٠٤

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراســة من (٣٤١) من مديري ومديرات المدارس حيث تم تحديد أربع محافظات لاختيار عينة الدراسة وهي (شمال الباطنة، شمال الشرقية، الداخلية، الوسطى)، منهم (١٥٢) ذكور و(١٨٩) انـاث، حيث تم اختيارهم بطريقة عشــوائية، من المحافظات المذكورة، وتعتبر هذه المحافظات التعليمية ممثلة لمحافظات الســلطنة، من حيث التنوع الجغرافي، والاقتصــادي، وعدد المدارس، بالإضــافة إلى أن حجم العينة يعتبر ممثلا لمجتمع الدراســة وفقا لجدول دي مورجان، ثم بعد ذلك طبق عليهم استبانة (الشراكة المجتمعية) ، والجدول (٢) التالي يوضح توزيع أفراد العينة.

الجدول (٢)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	١٥٢	٤٤.٦٪
	انثى	١٨٩	٥٥.٤٪
المؤهل العلمي	بكالوريوس فأقل	٢٤٥	٧١.٨٪
	ماجستير فأعلى	٩٦	٢٨.٢٪
المحافظة التعليمية	شمال الباطنة	١٤٦	٤٢.٨٪
	الداخلية	٩٦	٢٨.٢٪
	شمال الشرقية	٧٧	٢٢.٦٪
	الوسطى	٢٢	٦.٥٪
سنوات الخدمة	١٥ سنة فأقل	٦٦	١٩.٤٪
	أكثر من ١٥ سنة	٢٧٥	٨٠.٦٪
المجموع		٣٤١	١٠٠٪

أداة الدراسة:

أولا: إعداد الاستبانة:

قام الباحث بإعداد استبانة لقياس الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص من خلال الرجوع لعدد من الدراسات السابقة مثل (أبو كوش، ؛ إسماعيل، ٢٠٢٠؛ البادري، ٢٠٢١؛ الجابري، ٢٠٢٢؛ الذهلية، ٢٠٢٣؛ الزبون، ٢٠٢٤؛ رجب، ٢٠٢٣)، والأدب النظري المتعلق بأبعاد الشراكة المجتمعية، حيث اشتملت الاستبانة على البيانات العامة للمبحوثين،

ومحاور الشـراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص، خمسـة محاور وهي: (مدى إدراك أهمية الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، الأطر التشريعية للشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، مجالات الشراكة المجتمعية القائمة بين المدارس ومؤسـسـات القطاع الخاص، التحديات التي تواجه الشـراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص، مقترحات تفعيل الشـراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص).

صدق الاستبانة:

تم اتباع طريقتين لحسـاب صـدق الاسـتبانة وهما: طريقة الصـدق الظاهري، وصـدق المحتوى (الفقرات) أي درجة الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للبعد.

أولاً-الصدق الظاهري للاستبانة:

للتحقق من صـدق الاسـتبانة الظاهري تم عرضـها في صـورتها الأولية على مجموعة من المحكمين المتخصصين الأكاديميين في مجال الإدارة بجامعات مختلفة، بالإضافة إلى مجموعة من المختصـين في المجال الإداري بوزارة التربية والتعليم، وعددهم (١٤) ملحق رقم (٢)، وطُلب منهم ابداء آرائهم وملاحظاتهم والتعديلات المناسبة حول: ملائمة فقرات الاستبانة ملحق رقم (١) ، درجة انتماء الفقرات للأبعاد، مدى وضـوح الصـياغة اللغوية لكل فقرة من فقرات الاسـتبانة، إبداء الملاحظات والمقترحات وإضـافة التعديلات المناسـبة، وكانت تقريبا متفقة على ملاءمة كل فقرات الاسـتبانة لأغراض الدراسـة، وانتمائها له، وسـلامتها اللغوية، ولم يتم حذف أي فقرة من فقرات الاستبانة، وتم تعديل بعض العبارات مثل

الفقرة (١٦) من "هناك تعاون في مجالات الارشـاد والتوجيه المهني للطلبة" إلى " التعاون بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص في مجال الإرشاد والتوجيه المهني.

الفقرة(٢٦) من " عدم استدامة المشاريع التربوية" إلى " تفتقر المشاريع التربوية الناتجة عن الشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص إلى الاستدامة"

جدول (٣)

توزيع فقرات الاستبانة بعد التحكيم في الدراسة الحالية

م	محاور الاستبانة	عدد الفقرات
١.	إدراك أهمية الشراكة المجتمعية	٧
٢.	الأطر التشريعية للشراكة المجتمعية	٥
٣.	مجالات الشراكة المجتمعية	٧
٤.	التحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية	٧
٥.	مقترحات تفعيل الشراكة المجتمعية	٦
	المجموع	٣٢

ثانياً–صدق المحتوى:

جرى التحقق من صدق الفقرات لاستبانة الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص من خلال عينة استطلاعية مكونة من (٣٠) مديراً ومديرة، بحساب معامل ارتباط بيرسون(Pearson) بين درجات كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للبعد التي تنتمي إليه الفقرة، وكذلك درجات كل بعد من أبعاد الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة كما هو موضح في الجدول (٤).

جدول (٤):

معاملات الارتباط (بيرسون) بين فقرات كل بعد، والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه الاستبانة حيث ن=٣٠

رقم الفقرة	معامل الارتباط مع الاستبانة	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع الاستبانة	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع الاستبانة	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع الاستبانة
١	.٥٩**	١١	.٦٣**	٢١	.٧٣**	٣١	.٧٤**
٢	.٦٢**	١٢	.٧٢**	٢٢	.٦٦*	٣٢	.٥٣**
٣	.٥٤**	١٣	.٧٦**	٢٣	.٦٥**		
٤	.٧٦**	١٤	.٨٦**	٢٤	.٧٥**		
٥	.٦٦**	١٥	.٦٣**	٢٥	.٦٩**		
٦	.٦٧**	١٦	.٥٧**	٢٦	.٦٤**		
٧	.٦٧**	١٧	.٦٨**	٢٧	.٥٦**		
٨	.٥٤**	١٨	.٧٨*	٢٨	.٦٧**		
٩	.٦٥**	١٩	.٧٧*	٢٩	.٥٨**		
١٠	.٦٩**	٢٠	.٨٦**	٣٠	.٥٤**		

ويشـــير الجدول (٤) إلى أن معاملات ارتباط بيرســـون بين فقرات الاســـتبانة ودرجات الأبعاد الكلية المنتمية إليها جاءت دالة إحصـــــائيا حيث تراوحت بين (٠,٥٣** -٠,٨٦*) ، وهذا يشير إلى أن الاستبانة تتمتع بدرجات صدق مناسبة.

ثبات الاستبانة:

لقياس مدى ثبات الاســـتبانة اســـتخدم الباحث معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha للتأكد من الاتِّساق الدَّاخلي، من خلال حساب معامل ثبات كل بُعد من أبعاد الاستبانة على حِدة،

ثم حساب معامل ثبات الاستبانة ككل، والجدول رقم (٦) يوضح قيم معاملات ألفا كرو نباخ، لكل بعد على حِدة وكل أبعاد الاستبانة.

جدول (٦):

قيم معاملات ألفا كرو نباخ لقياس ثبات الاستبانة

م	محاور الاستبانة	معامل الثبات
١	إدراك أهمية الشراكة المجتمعية	.٧١**
٢	الأطر التشريعية للشراكة المجتمعية	.٨٣**
٣	مجالات الشراكة المجتمعية	.٧٣**
٤	التحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية	.٨١**
٥	مقترحات تفعيل الشراكة المجتمعية	.٨٦**
	الاستبانة ككل	.٧٨**

يتضح من الجدول رقم (٦) أن معامل ألفا كرو نباخ العام لاستبانة الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص مرتفع بشكل عام، حيث بلغ (,٧٨) لإجمالي فقرات الاستبانة الاثنين والثلاثين، فيما تراوح ثبات الأبعاد ما بين (,٧١) كحد أدنى و(,٨٦) كحد أعلى، وهي قيم مناسبة لأغراض التطبيق، مما يشير إلى وجود اتساق كبير بين فقرات الدراسة ونتيجة لذلك فإن أداة الدراسة تظهر استقرارًا وثباتا وأنها صالحة للاستخدام.

٤-تصحيح الاستبانة:

تشتمل الاستبانة المستخدمة في هذه الدراسة علي (٣٢) فقرة، وقد صِيغت فقراتها بطريقة إيجابية، وقام المستجيبون بالاستجابة عليها وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة – موافق –

محايد –غير موافق –غير موافق بشـــدة) وتعطى هذه الخيارات جميعها الدرجات (١،٢،٣،٤،٥) على الترتيب، ولتحديد المدى للاستبانة الخماسية، تم حساب الحدود الدنيا والعليا، ثم حُسب المدى (أعلى قيمة– أقل قيمة) وهي ((٥ – ١) = ٤)، وللحصـول على طول الفئة تم قسـمة المدى على أكبر قيمة في المعيار وهي (٥)، أي ((٤ ÷ ٥)= ٠,٨)، ولتحديد الحد الأعلى لهذه الفئة تم إضافة طول الفئة إلى أقل قيمة في المعيار وهي (١)، كما هو موضح في الجدول (٧).

جدول (٧)

المعيار المعتمد في مستوى استبانة الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص

م	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
١	١-١,٧٩	منخفضة جدًّا
٢	١,٨٠-٢,٥٩	منخفضة
٣	٢,٦٠-٣,٣٩	متوسطة
٤	٣,٤٠-٤,١٩	مرتفعة
٥	٤,٢٠- ٥	مرتفعة جدًّا

ولاستخراج درجة الاستبانة الكلية تم حساب المتوسط الحسابي لفقرات الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص، كما تضمنت الاستبانة تعليمات بعدم استخدام المعلومات إلا لغرض البحث العلمي، واقتصـــار الإجابة على مديري ومديرات المدارس بمحافظات (شـــمال الباطنة، شمال الشرقية، الداخلية، الوسطى) في سلطنة عُمان.

إجراءات البحث:

قام الباحث بالخطوات التالية لتنفيذ إخراج الدراسة بصورتها النهائية:

– اطلع على الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة الحالية.

– تنفيذ استطلاع للرأي على عدد من مديري ومديرات المدارس بمحافظة الوسطى لمعرفة آرائهم وكان عددهم (١٥)، حول مدى تطبيق الشـــراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص بالمدارس الحكومية في سلطنة عمان.

– صياغة مشكلة الدراسة وأهميتها وأسئلتها.

– إعداد الإطار النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة.

– إعداد أداة الدراسة (الاستبانة) بصورتها النهائية بعد تحكيمها، والتحقق من معاملي الصدق والثبات لأداة الدراسة.

– الحصول على موافقة رسمية لتسهيل مهمة من جامعة الشرقية موجهة إلى وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان لتوزيع الاستبانة على مديري مدارس عينة الدراسة ملحق رقم (٤).

– الحصول على موافقة رسمية لتسهيل مهمة من وزارة التربية والتعليم موجهة إلى المديريات التعليمية بالمحافظات المختارة، لتوزيع الاستبانة على مديري مدارس عينة الدراسة ملحق رقم (٥).

– توزيع الاستبانة على افراد العينة بمحافظات (شمال الباطنة، شمال الشرقية، الداخلية، الوسطى) بسلطنة عمان.

– جمع الاستجابات الكترونيا، وترميزها ومعالجة البيانات احصائيا باستخدام برنامج (SPSS) ومن ثم سيتم الإجابة عن الأسئلة التي وضعها الباحث واستخراج البيانات الضرورية.

– استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها، ومقارنتها مع الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات المناسبة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

استخدم الباحث للإجابة على أسئلة الدراسة، مجموعة من الأساليب الإحصائية والتي تتمثل فيما يلي:

١. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى للإجابة عن الأسئلة الأول، والثالث، والرابع.

٢. تحليل التباين الأحادي، واختبار "ت"، ومعامل (One Way ANOVA) للإجابة عن السؤال الثاني، وتحليل المقارنات البعدية LSD

الفصل الرابع

الفصل الرابع

نتائـــــج الدراســـــة ومناقشتهـــــا

نتائج السؤال الأول ومناقشته

نتائج السؤال الثاني ومناقشته

نتائج السؤال الثالث ومناقشته

نتائج السؤال الرابع ومناقشته

التـــوصيـات والمـقتـرحـات

الفصل الرابع

نتائـــــج الدراســـــة ومناقشتهـــــا

ويتناول هذا الفصل عرض نتائج أسئلة الدراسة التي توصل إليها الباحث، حيث تم ترتيبها وفقا لترتيب أسئلتها، وكذلك يتناول النتائج وتفسيرها ومناقشتها، وذلك للتعرف على واقع شراكة القطاع الخاص في دعم التعليم وفعالياته في مدارس سلطنة عمان من وجهة نظر مديري المدارس.

أولا–نتائج السؤال الأول ومناقشته:

والذي ينص على: ما واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية، ومؤسسات القطاع الخاص في سلطنة عمان من وجهة نظر مديري المدارس؟ وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد وفقرات الاستبانة، وجدولي (٧) يوضحا ذلك.

جدول (٧):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد ومجموع استبانة واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص في سلطنة عمان

م	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
البعد الاول	مدى إدراك أهمية الشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص	٤,١٧	٠,٦٤	٣	مرتفع
البعد الثاني	الأطر التشريعية للشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص	٤,١٩	٠,٥٤	٢	مرتفع
البعد الثالث	مجالات الشراكة المجتمعية القائمة بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص	٤,٢٠	٠,٦٧	١	مرتفع جدا
مجموع	مجموع الفقرات	٤,٢٠	٠,٦٥		مرتفع جدا

يتضح من جدول(٧) أن واقع شراكة القطاع الخاص في دعم التعليم وفعالياته في مدارس سلطنة عمان من وجهة نظر مديري المدارس جاء بدرجة مرتفعة جداً بمتوسط كلي بلغ (٤,٢٠) وانحراف معياري (٠,٦٥)، وتشير هذه النتيجة إلى أن مديري المدارس يؤكدون بشكل كبير الواقع الفعلي للشراكة المجتمعية، ودورها في خدمة التعليم، خصوصًا في جانب مجالات الشراكة المجتمعية القائمة بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص الذي جاء في المرتبة الأولى بمتوسط (٤,٢٠)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن مديري المدارس في سلطنة عمان لديهم وعي مرتفع بأهمية الشراكة المجتمعية وبتفعيلها، وهو ما يتطلب تبني سياسات أكثر مرونة، وتشريعات داعمة تعمل على تقليل التحديات، وتعزز استدامة هذه الشراكات بما ينعكس إيجابًا على جودة التعليم.

ويتفق هذا مع ما توصلت إليه دراسة (الهاشمي ،٢٠٢١) التي أكدت أن الشراكة المجتمعية بين القطاعين العام والخاص في سلطنة عمان تسير في اتجاه إيجابي، كما دعمت نتائج هذه الدراسة ما أشار إليه (Al-Kindi & Al-Sarmi,2020) من أن إدراك القيادات المدرسية لأهمية الشراكة يعد أحد أبرز العوامل المؤثرة في نجاحها، ومن ناحية أخرى، تتفق النتائج مع ما وجدته دراسة (Al-Mahrouqi,2019) التي أكدت أن المدارس العمانية تستفيد من بعض صور الدعم المادي والمعنوي من القطاع الخاص، وبناءً على ذلك يمكن القول إن النتائج الحالية تؤكد أن مديري المدارس في سلطنة عمان لديهم وعي مرتفع بأهمية الشراكة المجتمعية وبتفعيلها.

وفيما يلي سوف نستعرض نتائج الدراسة لجميع الفقرات حسب محاور الدراسة:

المحور الأول – إدراك أهمية الشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص:

لتحديد مستوى إدراك أهمية الشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص، قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول وجدول (٨) يوضح ذلك:

جدول (٨):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الاول مدى إدراك أهمية الشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
١	تسهم الشراكة المجتمعية مع مؤسسات القطاع الخاص في تحسين جودة التعليم.	٤,٥٠	٠,٥٠	٥	مرتفع جدا
٢	مشاركة مؤسسات القطاع الخاص في دعم التعليم ضرورية لتنمية المجتمع.	٤,٥٩	٠,٥١	٢	مرتفع جدا
٣	وجود شراكة قوية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص ينعكس إيجابًا على المدارس.	٤,٦٥	٠,٥٤	١	مرتفع جدا
٤	الشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص تسهم في سد فجوة الموارد المالية بالمدرسة.	٤,٥٧	٠,٥٢	٤	مرتفع جدا
٥	من المهم إشراك مؤسسات القطاع الخاص في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشراكة المجتمعية المدرسية.	٤,٣٣	٠,٥٨	٧	مرتفع جدا
٦	الشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص تدعم التخطيط الاستراتيجي للتعليم.	٤,٥٩	٠,٥٣	٣	مرتفع جدا
٧	مستوى الوعي بأهمية الشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص لم يصل للمستوى المأمول لدى بعض المعنيين.	٤,٤٤	١,٢٩	٦	مرتفع جدا

نستنتج من جدول (٨) أن الفقرة (٣) "وجود شراكة قوية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص ينعكس إيجابًا على المدارس" قد جاءت بالرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤.٦٥) وبمستوى مرتفع جداً، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى إدراك عالٍ من قبل أفراد العينة لأهمية الشراكة في تحسين مخرجات المدرسة بصورة مباشرة. ويعكس ذلك قناعة عامة بأن العلاقة مع القطاع الخاص ليست مجرد دعم مالي، بل لها أثر إيجابي ملموس على البيئة المدرسية وتطوير العملية التعليمية.

وجاءت الفقرة (٥) " من المهم إشراك مؤسسات القطاع الخاص في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشراكة المجتمعية المدرسية " فجاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط منخفض (٤,٣٣)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى قلة مشاركة القطاع الخاص في اتخاذ القرارات الخاصة بالشراكة المجتمعية.

وتُظهر النتائج أن أفراد العينة يدركون بدرجة عالية جدًا أهمية الشـــراكة المجتمعية مع القطاع الخاص في تحســـين التعليم ودعم التخطيط الاســـتراتيجي والتنمية المجتمعية، مع تركيز واضـح على الجوانب الإيجابية للشـراكة، ومع ذلك فإن إدراكهم لمسـتوى وعي بعض المعنيين بهذه الشـراكة جاء منخفضـاً، مما يشـير إلى الحاجة لبرامج توعية وتثقيف لرفع مسـتوى الإدراك وتفعيل الشراكة بصورة أشمل وأكثر فعالية.

واتفقت نتائج هذه الدراســة مع (دراســة العبدلي ،٢٠٢٢، Al-Khatib & Harbi,2021; Al-Dabbagh,2023)، التي بيّنت أن الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص تُعدّ داعمة لاستراتيجية التنمية التعليمية، وبأنها تدعم التخطيط بعيد المدى، وتحقق استدامة الموارد، واختلفت نتائج الدراسة مع دراسـة (الحربي، ٢٠٢٠، El-Said & Mahfouz,2021) التي أظهرت أن هناك قصـوراً في وعي بعض المعنيين بأهمية الشـراكة، حيث اعتبر كثير من المشـاركين أن دور القطاع الخاص لا يتجاوز الجانب المالي، دون النظر إلى دوره في التخطيط الاستراتيجي أو تطوير البيئة التعليمي.

المحور الثاني – الأطر التشريعية للشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص:

لتحديد مستوى الأطر التشريعية للشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، قام الباحث بحســاب المتوســطات الحســابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني وجدول (٩) يوضح ذلك:

جدول (٩):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الثاني الأطر التشريعية للشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
٨	تضمين الوزارة الشراكة المجتمعية في خططها الاستراتيجية.	٤,٣٨	٠,٥٣	١	مرتفع جدا
٩	توفر الوزارة معايير واضحة للشراكة بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص	٤,١٣	٠,٥١	٤	مرتفع
١٠	توجد تشريعات رقابية لمتابعة مساهمات مؤسسات القطاع الخاص في دعم فعاليات المدارس.	٤,١٦	٠,٥١	٢	مرتفع
١١	توفر الوزارة أدلة تعريفية لمجالات الشراكة بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص.	٤,٠٩	٠,٦١	٥	مرتفع
١٢	الاستمرار في تطوير القوانين المالية والأنظمة الاقتصادية لتتماشى مع سياسات شراكة مؤسسات القطاع الخاص في دعم التعليم.	٤,١٦	٠,٥٤	٣	مرتفع

من خلال جدول (٩) نستنتج أن الفقرة (٨) "تضمين الوزارة الشراكة المجتمعية في خططها الاستراتيجية" بالرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤,٣٨) وبمستوى مرتفع جداً، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى إدراك المشاركين لأهمية وجود رؤية استراتيجية رسمية تتبناها الوزارة لضمان استمرارية الشراكة وتكاملها مع خطط التعليم المستقبلية، وهذا يشير إلى أن السياسات العامة تعد ركيزة أساسية لنجاح الشراكات.

وجاءت الفقرة (١١) "توفر الوزارة أدلة تعريفية لمجالات الشراكة بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص" في المرتبة الخامسة بمتوسط (٤,٠٩)، وهي الأقل بين الفقرات، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الأدلة التعريفية والموجهات الإرشادية المقدمة من الوزارة قد تكون غير كافية أو غير محدثة بالشكل المطلوب، مما قد يحد من وعي المدارس ومؤسسات القطاع الخاص بمجالات التعاون الممكنة، وبالتالي يقلل من تفعيل الشراكة بالشكل المأمول.

وتشير النتائج إلى أن الأطر التشريعية للشراكة المجتمعية تحظى بتقدير مرتفع من المشاركين، وخاصة فيما يتعلق بدمج الشراكة في الخطط الاستراتيجية ووجود تشريعات رقابية

وتطوير قوانين مالية داعمة، وهو ما يعكس وعياً بأهمية البنية القانونية والإدارية لضمان استدامة الشراكة، ومع ذلك فإن عدم وضوح المعايير والأدلة التعريفية بالشكل المطلوب، يشكلان ثغرة ينبغي معالجتها، حيث أن وجود معايير دقيقة وأدلة عملية يساهم في تفعيل الشراكة بشكل أكثر وضوحاً وانتظاماً.

واتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (Al-Harbi & Al-Zahrani,2022، Al-Qahtani,2023 ; Ibrahim & Hassan,2021) واللاتي توصلت إلى أن دمج الشراكة المجتمعية في الخطط الاستراتيجية للوزارة يعد من أهم الضمانات لاستدامة الشراكات التعليمية في المملكة العربية السعودية، وأكدت أن وجود تشريعات رقابية يعزز الشفافية والمساءلة، وأن توافر تشريعات واضحة ورقابية كان له أثراً مباشراً في نجاح المبادرات المشتركة بين المدارس والقطاع الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة، مما أدى إلى تحسين جودة الدعم وتوظيفه بفعالية.

واختلفت مع دراسة كلا من (Al-Salmi,2020 ; Youssef & Khalil,2021، Al-)التي وجدت أن غياب الأدلة التعريفية المحدثة والمعايير التفصيلية للشراكة في سلطنة عمان يشكل عائقًا رئيسيًا أمام تفعيل الشراكة، حيث لا تمتلك المدارس رؤية واضحة لمجالات التعاون، ومع دراسة (Youssef & Khalil,2021) التي أشارت إلى أن التشريعات القائمة غير كافية وأن هناك فجوة بين القوانين الرسمية والتطبيق العملي، مما يقلل من فاعلية الشراكات.

المحور الثالث-مجالات الشراكة المجتمعية القائمة بين المدارس الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص:

لتحديد مستوى مجالات الشراكة المجتمعية للشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني وجدول (١٠) يوضح ذلك:

جدول (١٠):

المتوسـطات الحسـابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الثالث مجالات الشـراكة المجتمعية القائمة بين المدارس الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
١٣	توفر مؤسسات القطاع الخاص دعمًا ماديًا للمدارس في مجالات مختلفة مثل (الطباعة، النظافة، تكريم الطلبة ....الخ	٤,٢٢	٠,٦٣	٣	مرتفع جدا
١٤	يوجد تعاون بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص في مجال التدريب	٤,٢١	٠,٧٦	٤	مرتفع جدا
١٥	تشارك مؤسسات القطاع الخاص في تنظيم الفعاليات التربوية والثقافية	٤,٦٣	٠,٦٧	١	مرتفع جدا
١٦	لا يوجد تعاون بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص في مجالات الإرشاد والتوجيه المهني للطلبة	٤,٢٤	٠,٧٣	٢	مرتفع جدا
١٧	تسهم مؤسسات القطاع الخاص في صيانة وتطوير البنية التحتية للمدارس	٤,٠٨	٠,٥٢	٥	مرتفع
١٨	توفر مؤسسات القطاع الخاص أدوات ووسائل تقنية تعليمية للمدارس	٤,٠٧	٠,٦٣	٦	مرتفع
١٩	توجد شراكات مع مؤسسات القطاع الخاص في مجالات الأمن والسلامة المدرسية.	٣,٩٤	٠,٦٨	٧	مرتفع

من خلال جدول (١٠) أظهرت النتائج أن الفقرة (١٥) "تشارك مؤسسات القطاع الخاص في تنظيم الفعاليات التربوية والثقافية" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤,٦٣) وبمستوى مرتفع جداً، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن تنظيم الأنشـــطة والفعاليات يُعد المجال الأكثر حضوراً في التعاون بين المدارس والقطاع الخاص، نظراً لسهولة تنفيذه وظهور نتائجه بشكل مباشر وملموس، وجاءت الفقرة (١٩) "توجد شـراكات مع مؤسـسـات القطاع الخاص في مجالات الأمن والسـلامة المدرسـية" في المرتبة الأخيرة بمتوسـط (٣,٩٤) بمسـتوى مرتفع، ما يشـير إلى أن جانب الأمن والســـلامة لم يحظَ بعد بالدعم الكافي من القطاع الخاص، رغم أنه من المجالات الحيوية لضمان بيئة تعليمية آمنة للطلبة والعاملين.

ويتضح من نتائج هذا البعد أن الشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص تتركز بشـكل أكبر في تنظيم الفعاليات الثقافية والتربوية وتقديم الدعم المادي المباشـر، بينما تظهر محدودية واضـــحة في مجالات التوجيه المهني، والتدريب، والبنية التحتية، والتقنيات التعليمية، كما

أن مجال الأمن والسلامة جاء في المرتبة الأخيرة، مما يشير إلى وجود فجوة ينبغي سدها، حيث أن هذه المجالات تمثل ركيزة أساسية لتجويد التعليم وضمان استدامة الشراكة.

واتفقت نتائج هذه الدراسة دراسة (Al-Khaldi & Al-Mutairi,2021) التي أشارت إلى أن أبرز أشكال الشراكة القائمة بين المدارس والقطاع الخاص في الكويت تتركز في تنظيم الفعاليات الثقافية ودعم الأنشطة المدرسية، بينما اعتبر المشاركون أن مجال التوجيه المهني لا يزال يعاني من ضعف وقصور، ودراسة (Al-Hashmi,2022) التي أوضحت أن مساهمات القطاع الخاص غالبًا ما تكون في صورة دعم مالي أو توفير هدايا وخدمات لوجستية، بينما لم يكن هناك حضور واضح في مجالات التدريب والتوجيه المهني، ودراسة (Saleh & Omar2023) التي بيّنت أن المدارس تتلقى دعماً من مؤسسات القطاع الخاص في الفعاليات المجتمعية ورعاية الأنشطة، ولكن مجالات البنية التحتية والتقنيات التعليمية تأتي بدرجة أقل، والأمن والسلامة شبه غائب، واختلفت مع دراسة (Mansour,2020) التي وجدت أن القطاع الخاص يشارك بفاعلية في مجالات التوجيه المهني عبر برامج تدريب الطلبة وتوفير فرص للتدريب العملي، معتبراً أن هذا المجال يمثل أولوية في الشراكات التربوية، ودراسة (Brown & Peterson,2021) التي أظهرت أن مساهمات القطاع الخاص ركّزت بشكل أكبر على دعم الأمن والسلامة المدرسية والتقنيات التعليمية، حيث وفرت الشركات أنظمة مراقبة وأدوات رقمية متطورة للمدارس، أكثر من تركيزها على الفعاليات الثقافية

نتائج السؤال الثاني ومناقشته:

والذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند ($\alpha \leq 0.05$)، حول واقع الشراكة المجتمعية من قبل القطاع الخاص في دعم الفعاليات التربوية من وجهة نظر مديري المدارس تعزى لمتغيرات (الجنس، وسنوات الخبرة، والمؤهل الدراسي، المحافظة التعليمية)؟

وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بحساب الفروق طبقا لمتغيرات (الجنس، وسنوات الخبرة، والمؤهل الدراسي، والمحافظة التعليمية) لأبعاد استبانة واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص في سلطنة عمان من خلال استخدام اختبار ت للعينتين المستقلتين واختبار تحليل التباين الأحادي الاتجاه والتحليل البعدي من خلال اختبار LSD.

- **الفروق طبقا لمتغير الجنس:**

تم حساب الفروق بين ذكور وإناث عينة الدراسة الاساسية (ن= ٣٤١) لجميع أبعاد الاستبانة باستخدام اختبار ت للعينتين المستقلتين ويوضح جدول (١١) ذلك.

جدول (١١):

اختبار ت للعينتين المستقلتين للفروق بين تقديرات عينة الدراسة لجميع محاور الاستبانة طبقا لمتغير الجنس (ن= ٣٤١)

الأبعاد	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T "	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية Sig0.05
مجموع الاستبانة	ذكور	١٥٢	٤,٣٤	٠,٦٢	٣,١١	٠,٠٠٢	دال
	إناث	١٨٩	٤,٤٢	٠,٨٠			

يتضح من جدول (١١) ما يلي:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات ذكور وإناث عينة الدراسة وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠٥ في مجموع الاستبانة على الترتيب وتشير نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات ذكور واناث العينة، لصالح متوسط درجات الذكور في المجموع حيث كانت قيم "ت" دالة عند مستوى ٠,٠٥.

وتعكس هذه النتائج أن الذكور أكثر إدراكًا للأهمية العامة للشراكة المجتمعية، وهو ما قد يُعزى إلى ارتباطهم المباشر بتجارب عملية أو اطلاعاً أكبر على سياسات القطاع الخاص، في المقابل فإن الإناث أكثر وعياً بمجالات الشراكة العملية والتحديات الميدانية، وربما يعود ذلك إلى

طبيعة أدوارهن الإدارية اليومية واحتكاكهن المباشر بالأنشطة المدرسية والموارد. كما أن عدم وجود فروق في الأطر التشـــريعية والمقترحات يعكس اتفاق الجنســـين على أن التشـــريعات والمبادرات المقترحـة تحتـاج إلى مزيـد من التفعيـل بغض النظر عن جنس المبحوث، وتتفق هـذه النتـائج مع دراســة (Al-Mahrouqi,2019) التي أشــارت إلى أن إدراك أهمية الشــراكة قد يختلف باختلاف الجنس، حيث أظهرت النتائج أن الذكور أكثر تركيزاً على الجوانب الاسـتراتيجية للشـراكة، في حين تركز الإناث على التحديات العملية والتطبيقية، كما تدعم هذه النتائج ما توصـلت إليه دراسـة (Al-Kalbani,2020) التي بينت أن الفروق في إدراك مديري المدارس للشراكة ترجع غالبًا إلى اختلاف الأدوار والمســـؤوليات، وليس إلى تفاوت في القناعة العامة بأهميتها، ومن منظور دولي، أظهرت دراســـة (Maringe & Aketch,2018) أن الفروق بين الذكور والإناث في إدراكهم بالشـــراكة التعليميـة تعود غـالبـاً إلى التنوع في المهـام الإداريـة والميـدانيـة، حيـث تميـل الإنـاث إلى ملاحظـة تفاصـيل التحديات اليومية أكثر من الذكور، واختلفت مع دراسـة (الهاشـمي،٢٠٢١) التي توصـلت إلى أن الإناث أكثر قدرة في المشاركة المجتمعية من الذكور.

-الفروق طبقا لمتغير سنوات الخبرة:

تم حسـاب الفروق بين سـنوات الخبرة لعينة الدراسـة الاسـاسـية (ن= ٣٤١) لجميع أبعاد الاسـتبانة باستخدام اختبار ت للعينتين المستقلتين ويوضح جدول (١٢) ذلك.

جدول (١٢):

اختبار ت للعينتين المسـتقلتين للفروق بين تقديرات عينة الدراسـة لجميع محاور الاسـتبانة طبقا لمتغير الخبرة (ن= ٣٤١)

الأبعاد	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T "	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية Sig0.05
مجموع	١٥ سنة فأقل	٦٦	٤,١٢	١,٠٢	٠,٥٢٤	٠,٥٨٨	غير دال
	أكثر من ١٥ سنة	٢٧٥	٤,١٥	١,٥٢			

يتضح من جدول (١٢) ما يلي:

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي تقديرات عينة الدراسة طبقا لمتغير سنوات الخبرة وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠٥، في مجموع الاستبانة وتشير نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات العينة، حيث كانت قيم "ت" غير دالة عند مستوى ٠,٠٥.

وتشير نتائج الجدول (١٢) إلى أن الفروق بين أفراد عينة الدراسة بحسب سنوات الخبرة لم تكن ذات دلالة إحصائية في الدرجة الكلية للاستبانة، وهذا يعكس أن إدراك الشراكة المجتمعية وممارستها لا يتأثران كثيراً بسنوات الخبرة الطويلة، وإنما يشترك فيه جميع المديرين على اختلاف خبراتهم.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Al-Harthi,2020) التي أوضحت أن المدراء الجدد أكثر ميلاً لتبني الأفكار الحديثة والاتجاهات التربوية المعاصرة، بينما يميل أصحاب الخبرة الطويلة إلى التركيز على الحلول العملية والمقترحات الواقعية، كما دعمت دراسة(Al-Kindi,2019) هذه النتيجة، حيث بينت أن الخبرة الطويلة تعزز من القدرة على صياغة استراتيجيات تنفيذية أكثر وضوحًا وفاعلية، كما أكدت دراسة (Bray,2011) أن الخبرة المهنية الطويلة تسهم في تطوير مهارات التخطيط والقدرة على اقتراح سياسات أكثر استدامة للشراكات التعليمية، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة ,(Al-Harthi,2020; Bray 2011) ، ولم يتوصل الباحث إلى دراسة تختلف مع نتيجة هذه الدراسة، وبناءً على ذلك، يمكن القول إن النتائج الحالية تؤكد أن سنوات الخبرة تلعب دوراً نسبياً في تباين تصورات المديرين؛ إذ يظهر أن الإدراك المبدئي لأهمية الشراكة أعلى لدى ذوي الخبرة الأقل، بينما صياغة المقترحات العملية للتفعيل أكثر وضوحاً لدى ذوي الخبرة الأطول، مما يشير إلى تكامل بين الفئتين في تعزيز واقع الشراكة المجتمعية.

-الفروق طبقا لمتغير المؤهل الدراسي:

تم حساب الفروق بين **المؤهل الدراسي** لعينة الدراسة الاساسية (ن= ٣٤١) لجميع أبعاد الاستبانة باستخدام اختبار ت للعينتين المستقلتين ويوضح جدول (١٣) ذلك.

جدول (١٣):

اختبار ت للعينتين المستقلتين للفروق بين تقديرات عينة الدراسة لجميع محاور الاستبانة طبقا لمتغير المؤهل الدراسي (ن= ٣٤١)

الأبعاد	المؤهل الدراسي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T "	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية Sig0.05
مجموع الاستبانة	بكالوريوس فأقل	٢٤٥	٣,٩٠	٧,٣٦	١,٤٤	٠,١٥٠	غير دال
	دراسات عليا	٩٦	٣,٩٤	٧,٥٤			

يتضح من جدول (١٣) ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات عينة الدراسة طبقا لمتغير **المؤهل الدراسي** وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠٥ في مجموع استبانة واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص في سلطنة عمان وتشير نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات العينة، حيث كانت قيم "ت" غير دالة عند مستوى ٠,٠٥، وبما أن قيم اختبار "ت" تشير إلى أن الفروق بين فئتي المؤهل الدراسي بكالوريوس فأقل ودراسات عليا، لم تكن دالة إحصائيًا، ما يعني أن مستوى المؤهل الدراسي لا يؤثر على إدراك المشاركين لواقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص في سلطنة عمان، وتشير نتائج اختبار الفروق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في جميع أبعاد استبانة واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص في سلطنة عمان وفقاً لمتغير المؤهل الدراسي، مما يدل على أن المؤهل الدراسي لا يمثل عاملًا حاسماً في تشكيل إدراك المشاركين لواقع

الشراكة المجتمعية، ويمكن تفسير ذلك بأن إدراك أهمية الشراكة المجتمعية وآلياتها العملية يرتبط في الغالب بالخبرة الميدانية والتفاعل العملي مع برامج الشراكة أكثر من ارتباطه بالمستوى الأكاديمي؛ إذ إن الخبرة الوظيفية اليومية تسهم بشكل أكبر في وعي الممارسين بقضايا الشراكة من مجرد المؤهل الدراسي، كما أن معظم السياسات والإجراءات المتعلقة بالشراكة يتم تطبيقها بشكل موحد على جميع الكوادر بغض النظر عن مؤهلاتهم الأكاديمية، وهو ما يؤدي إلى تقارب مستويات الإدراك لديهم، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة؛ حيث أشارت دراسة(Al–Mahrooqi ,2021) إلى أن مستوى المؤهل الأكاديمي لم يكن متغيراً مؤثراً على اتجاهات المعلمين نحو الشراكة المجتمعية في المدارس، وأوضحت دراسة (Epstein & Sanders ,2019) أن الشراكة المجتمعية في التعليم تعد إطاراً مؤسسياً تشترك فيه جميع الكوادر التعليمية على اختلاف مستوياتهم الأكاديمية، مما يقلل من أثر المؤهل الدراسي على إدراكهم لأبعاد الشراكة، كما دعمت نتائج دراسة (Goodall ,2020) هذا الاتجاه، حيث أشارت إلى أن المشاركة الفعالة في برامج الشراكة ترتبط أكثر بالالتزام المؤسسي والثقافة المدرسية الجامعة، وليس بالفروق الأكاديمية بين الأفراد.

-الفروق طبقا لمتغير المحافظة:

تم حساب الفروق بين عينة الدراسة الاساسية (ن= ٣٤١) في أبعاد الاستبانة طبقا لمتغير **المحافظة** وذلك من خلال اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه ويوضح جدول (١٤) ذلك.

جدول (١٤):

تحليل التباين أحادي الاتجاه لمتوسط تقديرات أفراد العينة على الاستبانة طبقا لمتغير المحافظة (ن= ٣٤١)

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F "	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية Sig0.05
مجموع الاستبانة	بين المجموعات	١٤٦٥,٨١	٣	٤٨٨,٦٠	٩,٥٣٩	٠,٠٠١	دال
	داخل المجموعات	١٧٢٦٠,٩٠	٣٣٧	٥١,٢٢			

الكلي	١٨٧٢٦,٧٢	٣٤٠

يتضح من جدول (١٤) ما يأتي:

– توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات عينة الدراسة طبقا لمتغير المحافظة، وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠٥ في مجموع الاستبانة، وتشير نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أفراد عينة الدراسة في جميع أبعاد استبانة واقع الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص في سلطنة عمان باختلاف المحافظة، وهذا يعني أن إدراك مديري المدارس لواقع الشراكة المجتمعية يتباين في مختلف المحافظات، ويتأثر بالبيئة الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمحافظة، وكذلك بمدى توافر فرص الدعم من القطاع الخاص فيها.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن المحافظات التي تتمتع بوجود أكبر لمؤسسات القطاع الخاص أو النشاط الاقتصادي الحيوي مثل محافظة مسقط أو المناطق الصناعية، قد تتوافر لديها فرص شراكة أوسع وأكثر تنوعاُ، مما يعزز من إدراك مديري المدارس لقيمة هذه الشراكات وواقعها العملي. في المقابل، قد تعاني بعض المحافظات الأقل نموا اقتصاديا من محدودية الشراكات مع القطاع الخاص، الأمر الذي ينعكس في إدراك المديرين لواقع الشراكة بشكل مختلف.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Al-Balushi,2020) التي أكدت وجود تباينات واضحة في تطبيق مبادرات الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص في سلطنة عمان تبعًا لاختلاف المناطق الجغرافية، حيث ارتبطت قوة الشراكة بمدى تركز الاستثمارات في تلك المناطق، كما دعمت دراسة (Al-Kindi & Al-Kalbani,2021) هذا التوجه، حيث أشارت إلى أن حجم المشاركة الفعلية للقطاع الخاص في التعليم يختلف باختلاف المحافظات نتيجة لعوامل اقتصادية واجتماعية، ولم يتوصل الباحث إلى دراسة تختلف مع نتائج هذه الدراسة، وبذلك يمكن القول إن اختلاف المحافظات في سلطنة عمان يعكس تباينات موضوعية في البنية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يفسر الفروق الدالة إحصائيًا في إدراك مديري المدارس لواقع الشراكة المجتمعية، ولمعرفة وتحديد اتجاه الفروق تم استخدام التحليل البعدي باختبار LSD ويوضح جدول (١٥، ١٦) ذلك.

جدول (١٥)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات أفراد العينة على الاستبانة طبقا لمتغير المحافظة (ن= ٣٤١)

الابعاد	المحافظة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مجموع	شمال الباطنة	١٤٦	١١٠,٢٧	٦,٨٦
	شمال الشرقية	٧٧	١٠٤,٩٩	٩,٠١
	الداخلية	٩٦	١٠٨,٨٣	٥,٤٦
	الوسطى	٢٢	١٠٧,٠٠	٨,٢٦
	الإجمالي	٣٤١	١٠٨,٤٦	٧,٤٢

أما جدول (١٦) فيتناول المقارنات البعدية باستخدام اختبار LSD لمعرفة اتجاه الفروق

جدول (١٦)

المقارنات البعدية باستخدام اختبار LSD لمعرفة الفروق الداخلية في المحافظات

الأبعاد	المتغيرات		متوسط الفروق	الدلالة
مجموع الاستبانة	شمال الشرقية	الداخلية	١,٤٣٤	٠,١٢٨
		الوسطى	*٣,٢٦٧	٠,٠٤٧
		شمال الباطنة	*٥,٢٨	٠,٠٠١
	الداخلية	شمال الباطنة	*٣,٨٤٦	٠,٠٠١
		الوسطى	٢,٠١٣	٠,٢٤٥
	الوسطى	شمال الباطنة	١,٤٣٤	٠,١٢٨
		شمال الشرقية	*٣,٨٥	٠,٠٠١
		الوسطى	١,٨٣٣	٠,٢٧٩
	الوسطى	شمال الباطنة	*٣,٢٦٧	٠,٠٤٧
		شمال الشرقية	٢,٠١٣	٠,٢٤٥
		الداخلية	١,٨٣٣	٠,٢٧٩

ويتضح من نتائج اختبار (LSD) أن اتجاه الفروق بين المحافظات في أبعاد استبانة واقع الشراكة المجتمعية كان على النحو الآتي:

مجموع الاستبانة:

أظهرت النتائج فروقًا لصالح محافظة شمال الشرقية، مما يعكس رؤية أشمل وأعمق لواقع الشراكة، مع ملاحظة أن ذلك قد يرتبط بإدراك المديرين للتحديات والمقترحات اللازمة لتجاوزها، وتكشف هذه النتائج أن إدراك مديري المدارس لواقع الشراكة المجتمعية يتأثر بالسياق المحلي للمحافظة؛ حيث

أظهرت محافظة الوسطى إدراكاً أكبر لأهمية واحتياجات العملية التعليمية للشراكات، في حين برزت محافظة شمال الشرقية في إدراك التحديات ورؤية الصورة الكلية لواقع الشراكة، وهذا يعكس الطبيعة المتباينة للفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة في محافظات سلطنة عمان.

ثالثا–نتائج السؤال الثالث ومناقشته:

والذي ينص: ما التحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية بسلطنة عمان والقطاع الخاص من وجهة نظر مديري المدارس؟ وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد وفقرات استبانة واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص في سلطنة عمان، وجدول (١٧) يوضح ذلك.

جدول (١٧):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الرابع التحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
٢٠	عدم وجود إطار تشريعي واضح ينظم الشراكة بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص	٣,٩٨	٠,٩٠	٧	مرتفع
٢١	غياب الحوافز لمؤسسات القطاع الخاص من أجل تعزيز الشراكة مع المدارس	٤,٢٣	٠,٨٨	١	مرتفع جدا
٢٢	ضعف وعي بعض إدارات المدارس بأهمية الشراكة المجتمعية مع مؤسسات القطاع الخاص	٤,١١	١,٠٢	٥	مرتفع
٢٣	ضعف تدريب المدارس ومؤسسات القطاع الخاص في مجال إدارة الشراكة المجتمعية	٤,٢٢	٠,٩٢	٢	مرتفع جدا
٢٤	قلة توفر آليات واضحة لمتابعة وتقييم مستوى الفعالية للشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص	٤,٢١	٠,٩٢	٣	مرتفع جدا
٢٥	صعوبة التواصل المستمر مع مؤسسات القطاع الخاص	٤,٢٠	٠,٩٦	٤	مرتفع جدا
٢٦	تفتقر المشاريع التربوية الناتجة عن الشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص إلى الاستدامة	٤,٠٠	٠,٨٦	٦	مرتفع
	الفقرات ككل	٤,١	٠,٩٢		مرتفع

تشير نتائج الجدول (١٧) التحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية جاءت بمستوى مرتفع، وبمتوسط حسابي (٤,١)، كما جاءت الفقرة" غياب الحوافز لمؤسسات القطاع الخاص من أجل تعزيز الشراكة مع المدارس"، جاءت بأعلى متوسط حسابي (٤,٢٣) مستوى مرتفع جداً (الأعلى رتبة). وترتيبها الأول في المحور، ويعزو الباحث هذه النتيجة أن القطاع الخاص ينظر إلى غياب الحوافز (مالية، وإعلانية، أو حتى تقديرية) كأكبر عائق أمام الدخول في شراكات مع المدارس، مما يؤكد أن توفير حوافز (مثل الإعفاءات الضريبية أو التقدير الرسمي) سيكون دافعاً أساسياً لتشجيع القطاع الخاص على الانخراط بفاعلية أكبر، وجاءت فقرة" عدم وجود إطار تشريعي واضح ينظم الشراكة بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص" أقل فقرة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣.٩٨) وبمستوى مرتفع، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن عدم وضوح التشريعات والقوانين الواضحة يقلل من فاعلية الشراكة، حيث تبقى الجهود قائمة على اجتهادات فردية أو مبادرات غير منظمة، مما يستلزم الحاجة إلى وجود لوائح رسمية واضحة تضمن استمرارية وشفافية التعاون.

وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (Al-Zadjali,2021) التي أشارت إلى أن وضوح القوانين واللوائح يعد عاملاً حاسماً في نجاح الشراكات التعليمية، ومن منظور دولي، أوضحت دراسة (Patrinos, et al,2009) أن الحوافز المقدمة للقطاع الخاص (سواء مادية أو معنوية) تعتبر من الركائز الأساسية التي تضمن استمرارية هذه الشراكات، كذلك دعمت دراسة (Savas,2019) الفكرة القائلة بأن تفعيل الإعلام المجتمعي يسهم في رفع مستوى الوعي بأهمية الشراكات ويدعم الممارسات التربوية بشكل أكثر فاعلية، ودراسة الوهيبي (2016) التي توصلت إليها وجود عدد من التحديات التي تعيق من تفعيل دور القطاع الخاص في دعم التعليم ومن أبرزها، الإجراءات البيروقراطية للسلطة التعليمية، وضعف الأنظمة التي تدعم مشاركة القطاع الخاص، وعدم وجود جهة منسقة للتعاون بين القطاع الخاص وقطاع التعليم، ويمكن القول إن مديري المدارس بسلطنة عمان يرون أن التحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية مع القطاع الخاص تتركز في غياب التشريعات المنظمة، وضعف الحوافز، وقصور التدريب والتواصل، وعدم استدامة المشاريع، وتدل هذه النتائج على ضرورة وضع إطار تشريعي متكامل للشراكة، وتوفير

حوافز ملموسة للقطاع الخاص، ورفع إدراك وتدريب إدارات المدارس ومؤسسات القطاع الخاص، وتبني خطط استراتيجية تضمن استدامة المشاريع التربوية المشتركة.

رابعا–نتائج السؤال الرابع ومناقشته:

والذي ينص على: ما مقترحات تفعيل الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص؟ وللإجابة على هذا السؤال قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الخامس والجدول (١٨) يوضح ذلك:

جدول (١٨):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الخامس مقترحات تفعيل الشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
٢٧	تطوير لوائح تنظم الشراكة بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص	٤,٨٣	٠,٣٩	١	مرتفع جدا
٢٨	إقامة دورات تدريبية للإدارات المدرسية لتعزيز قدرتها على استقطاب دعم مؤسسات القطاع الخاص	٤,٧٧	٠,٤٦	٣	مرتفع جدا
٢٩	إضافة عضو/أعضاء من مؤسسات القطاع الخاص لعضوية مجالس أولياء الأمور بالمدارس	٤,٧٦	٠,٥١	٥	مرتفع جدا
٣٠	وجود محفزات مادية ومعنوية (مثل المشاركة في صنع القرار، الدعاية والإعلان، عضوية مجالس المدارس...الخ) تشجع مؤسسات القطاع الخاص على التفاعل والتعاون مع المدرسة	٤,٧٧	٠,٥٤	٤	مرتفع جدا
٣١	إقامة ملتقيات وندوات للحوار بين قطاع التعليم والقطاع الخاص	٤,٧٦	٠,٥٣	٦	مرتفع جدا
٣٢	تعزيز دور الإعلام في نشر الثقافة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص.	٤,٨١	٠,٤٨	٢	مرتفع جدا
	متوسط الفقرات	٤,٧٨	٠,٤٩		مرتفع جدا

من خلال جدول (١٨) نستنتج أن مقترحات تفعيل الشراكة المجتمعية جاءت بمستوى مرتفع جدا، وبمتوسط حسابي (٤,٧٨)، وأن الفقرة (٢٧) "تطوير لوائح تنظم الشراكة بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤,٨٣) وبمستوى مرتفع جداً، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى الإدراك القوي لدى أفراد العينة بأن اللوائح والتشريعات الواضحة تعد الركيزة الأساسية لضبط العلاقة بين الطرفين وتحديد أدوارهما بشكل رسمي وفعال.

وجاءت الفقرة (٣١) "إقامة ملتقيات وندوات للحوار بين قطاع التعليم والقطاع الخاص" في المرتبة السادسة والأخيرة بمتوسط (٤,٧٦)، وبمستوى مرتفع جداً. ويعزو الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى أن مثل هذه الفعاليات تُعتبر مكملة وليست بديلاً عن الأطر القانونية والتنظيمية أو الحوافز المباشرة التي تعد أكثر أولوية من وجهة نظر المشاركين، وتشير نتائج هذا البعد إلى أن أهم المقترحات لتفعيل الشراكة تتمثل في تطوير اللوائح المنظمة وتعزيز دور الإعلام، يليهما بناء قدرات الإدارات المدرسية وتقديم الحوافز للقطاع الخاص، أما إدماج ممثلين من القطاع الخاص في مجالس أولياء الأمور وإقامة الملتقيات الحوارية، فبالرغم من أهميتهما، فقد حلا في مراتب متأخرة نسبياً، مقارنة ببقية الفقرات مما يدل على أن المشاركين يفضلون البدء بالحلول التنظيمية والتشريعية والتوعوية قبل الانتقال إلى الآليات الإجرائية المكملة.

واتفقت هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (Patrinos, Barrera- Al-Zadjali,2021 Osorio, & Guáqueta,2009) ، في أن اللوائح لها دور هام في تفعيل الشراكة المجتمعية بين القطاع الخاص والمدارس الحكومية وأن وسائل الإعلام تلعب دوراً مهماً في نشر الوعي بأهمية الشراكة المجتمعية.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة نوصي بالآتي:

- توفير أدلة تعريفية لمجالات الشراكة بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص.

- ضرورة إصدار لوائح واضحة من وزارة التربية والتعليم في سلطنة عُمان لتنظيم الشراكة مع القطاع الخاص، بما يضمن استمراريتها وفعاليتها

- ضرورة مشاركة القطاع الخاص في مجالات الأمن والسلامة.

– عقد دورات تدريبية متخصصة في مجال إدارة الشراكات المجتمعية، وتزويد القيادات المدرسية بالمهارات التفاوضية والإدارية اللازمة لإقامة علاقات فاعلة مع مؤسسات القطاع الخاص.

– وضع حوافز ضريبية وتشريعية تشجع مؤسسات القطاع الخاص على دعم المبادرات التعليمية، بما يسهم في تحسين البنية التحتية وتطوير المناهج وتنمية مهارات الطلبة.

– تبني استراتيجيات موجهة تراعي خصوصية كل محافظة من حيث الإمكانات والاحتياجات، نظراً لوجود تباين في إدراك وتطبيق الشراكات بين المحافظات.

مقترحات الدراسة:

يقترح الباحث إجراء بحوث مستقبلية في الموضوعات الآتية:

– دراسة أثر الشراكة المجتمعية على تحصيل الطلبة ومهاراتهم الحياتية بشكل كمي ونوعي.

– إجراء مقابلات متعمقة مع مديري المدارس وممثلي القطاع الخاص للكشف عن دوافع ومعوقات الشراكات، بما يغني النتائج الكمية الحالية.

–دراسة أثر البرامج التدريبية المقدمة للمديرين في رفع كفاءتهم في إدارة الشراكات.

– بحث العوامل التي تضمن استمرارية الشراكة المجتمعية وسبل تعزيزها على المدى الطويل.

– استقصاء دور التكنولوجيا في تطوير الشراكات بين المدارس والقطاع الخاص، مثل الشراكات في مجال التعليم الإلكتروني والمحتوى الرقمي.

قائمـــــة المراجـــع

أولا: المراجع العربية

إبراهيم، ابتسـام. (٢٠١٣). *الشـراكة المجتمعية: أبعاد وعوامل في قضـايا التربية*. مجلة مسـارات معرفية. الخرطوم، (٢)، ص ٦١-٦٩.

أبو كوش، زيدان. (٢٠١٨). *دور الإدارة المدرسية في تفعيل الشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي للحد من ظاهرة التسـرب لدى طلبة مدارس النقب داخل الخط الأخضـر: العقبات والحلول المقترحة*. [رسالة دكتوراة غير منشورة]. كلية التربية. جامعة اليرموك. الأردن.

الأحمد، هند محمد. (٢٠١٦). *تفعيل الشـراكة بين الجامعة والمؤسـسـات الإنتاجية بالمملكة العربية السـعودية من وجهة نظر الخبراء*. مجلة العلوم التربوية. جامعة الإمام محمد بن سـعود الإسلامية، ١(٤)، ص ٤٢٩-٥١٤.

اسماعيل، محمد. (٢٠٢٠). *أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية*. صندوق النقد العربي،(١٠).

http://www.amf.org.ae/ar/content

الأشقر، أشرف علي. (٢٠١٠). *الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم العام في الأردن: المبررات والمعوقات*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية عمادة البحث العلمي والدراسات العليا. الجامعة الهاشمية. الأردن.

الأمانة العامة لمجلس التعليم. (٢٠١٧). *فلسفة التعليم في سلطن عمان*. مسقط. سلطنة عمان.

الأمانة العامة لمجلس التعليم (٢٠١٨). *الملخص التنفيذي .. الاسـتراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠*. مسقط. سلطنة عمان.

البادري، أحمد بن حميد وحسـن، أسـماء محمد. (٢٠٢١ يناير ١). *تصـور مقترح لتفعيل الشـراكة المجتمعية في تطوير مناهج العلوم والرياضيات بالتعليم العام قبل الجامعي بسلطنة عمان*. مجلة كلية التربية. جامعة بني سويف، ١(٢٢)، ص ٥٧-٩٢.

الحربي، فهد عبد الله. (٢٠٢٠). *معوقات تفعيل الشـراكة المجتمعية بين المدارس والقطا ع الخاص في السعودية*. مجلة دراسات تربوية، ٢٨(٣)، ٢٣٣-٢٦٠.

السالمي، خميس بن سعيد. (٢٠٢٠). *معوقات تفعيل الأطر التشريعية للشراكة المجتمعية في سلطنة عمان*. مجلة جامعة نزوى للعلوم التربوية، ١٢(١)، ٧٧-١٠١.

العبدلي، محمد سعيد. (٢٠٢٢). *الشراكة المجتمعية ودورها في تحسين جودة التعليم بمدارس سلطنة عمان*. مجلة العلوم التربوية، ٣٤(٢)، ١٤٥-١٧٠.

القحطاني، سعيد عبدالله. (٢٠٢٠). *التحديات التشريعية للشراكة بين القطاع الخاص والمدارس في المملكة العربية السعودية*. مجلة التربية المعاصرة، ٣٧(٢)، ٢١١-٢٣٤.

منصور، أحمد محمد. (٢٠٢٠). *الشراكة بين المدارس والقطاع الخاص في الإمارات: دراسة تحليلية*. مجلة جامعة الإمارات للعلوم التربوية، ٣٦(٤)، ١٥٥-١٧٨.

بدير، المتولى اسماعيل. (٢٠٠٥). *الشراكة المجتمعية في التعليم- دراسة حالة لإحدى المدارس التعاونية*. مجلة كلية التربية. جامعة المنصورة، ١(٥٩)، ص ٢١٣-٢٤٤.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التخطيط القومي. (٢٠٠٣). *تقرير التنمية البشرية مصر ٢٠٠٣* . القاهرة.

البطراوي، حسين. (٢٠٢٠). *الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الدول العربية*. المجلة http://arb.majalla.com/node/

البلوشي، حامد (2017). *مدى رضا المجتمع المحلي عن تطبيق المسؤولية المجتمعية لدى شركة فالي بسلطنة عمان* . [رسالة دكتوراة غير منشورة]. جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، ماليزيا.

البلوشي، يوسف حمد. (٢٠١٩). *الشراكة والاستثمار*. جريدة الشبيبة العمانية. http://shabiba.com/article/125744

بن بتلا، أحمد (2015). *تحليل دور القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية* . [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة نايف العربية الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

البنك الدولي (2014). *شراكة القطاع الخاص في التعليم*. دراسة مقدمة للبنك الدولي، واشنطن.

بني خلف، ميساء.(2019)، *واقع الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية والمجتمع المحلي في محافظة اربد وسبل تطويرها* . المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، 2(1) , 1-22 .

البوابة التعليمية بسلطنة عمان. (٢٠١٨). برنامج STEM OMAN.

http://home.moe.gov.om.

بوعمامة، فايزة. (٢٠١٧). *الشـــراكة المجتمعية في اتخاذ القرارات كمؤشـــر لعملية تنموية محلية ناجحة*. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (٢٩)، ٢١٣-٢٢٤.

التوبية، ريا بنت ناصـــر والمحروقية، بدرية بنت حمود. (٢٠١٩). *دور الشـــراكة بين القطاعين الحكومي والخاص في تعزيز التنمية المســـتدامة في قطاع التعليم المدرســـي*. ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الدولي بعنوان: الســكان والتنمية المســتدامة في ســلطنة عمان. مركز الدراسات العمانية. كلية التربية. جامعة السلطان قابوس. سلطنة عمان.

الجابري، سند ساعد وإسماعيل، عمر هاشم ولاشين، محمد عبد الحميد. (٢٠٢٢). *دور الشراكة المجتمعية في تمويل التعليم المدرســي الحكومي بسـلطنة عمان*. المجلة الدولية للدراسـات التربوية والنفسية، ١١(٦)، ص ١٣٠٦-١٣١٤.

جابر، عبد الحميد جابر،(2002). *مناهج البحث في التربية وعلم النفس*. دار النهضـــة العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية ص ١٣٤ ،135 .

جاد الله، السيد حسن البساطي. (٢٠١٢). *أدوار الأخصائي الاجتماعي المدرسي في المشاركة المجتمعية كأحد متطلبات تحقيق المعايير القومية للتعليم*. مجلة دراســـات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية. جامعة حلوان، ٣٠(٤)، ص ١٧٣٣- ١٧٤٤.

الجليل، سيد علي. (٢٠١١). *الشراكة المجتمعية بين المدارس والجمعيات الأهلية في مصر*. دار المنهل. مصر.

الجهني، هيلة بنت ضـــحيان صـــالح. (٢٠١٩). *آليات تطوير الشـــراكة المجتمعية بمدارس مدينة تبوك*. مجلة كلية التربية، ٣٨(١٨٣)، ص ٢٠-٥٤.

الحارثي، إبراهيم أحمد مسلم. (٢٠٠٣). *نحو إصلاح المدرسة في القرن الحادي والعشرين*. مكتبة الشقري. الرياض.

الحارثي، سالم بن ناصر. (٢٠٢٠). *اتجاهات القيادات التربوية نحو الشراكة المجتمعية وأثرها في تطوير التعليم المدرسي*. مجلة جامعة السلطان قابوس للعلوم التربوية، ١٤(١)، ٥٥-٧٨.

الزدجالي، منى بنت سعيد. (٢٠٢١). *دور الأطر التشريعية والتنظيمية في تفعيل الشراكة بين المدارس والقطاع الخاص في سلطنة عمان*. مجلة جامعة نزوى للدراسات التربوية، ٧(٢)، ٩٨-١١٩.

الكلباني، عائشة بنت عبدالله. (٢٠٢٠). *وعي القيادات المدرسية بأهمية الشراكة المجتمعية في دعم التعليم بسلطنة عمان*. المجلة العمانية للعلوم التربوية، ١٢(٢)، ٧٦-٩٥.

الكندي، سعيد بن خلف، & السالمي، عائشة بنت حمود. (٢٠٢٠). *دور القيادات المدرسية في تفعيل الشراكة المجتمعية في سلطنة عمان*. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، ١٤(٦)، ٢١١-٢٣٤.

الكندي، مريم بنت أحمد. (٢٠١٩). *دور الخبرة الوظيفية في تحسين أداء القيادات المدرسية بسلطنة عمان*. المجلة العمانية للتربية، ١١(٢)، ١٠٢-١٢٠.

المهروي، خميس بن ناصر. (٢٠١٩). *دور القطاع الخاص في دعم العملية التعليمية: دراسة ميدانية على المدارس الحكومية بسلطنة عمان*. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ٤٥(٣)، ١٢١-١٥٠.

الهاشمي، عبد الله بن سالم. (٢٠٢١). *الشراكة المجتمعية بين القطاعين العام والخاص في دعم التعليم المدرسي في سلطنة عمان*. مجلة جامعة السلطان قابوس للعلوم التربوية، ١٥(٢)، ٤٥-٦٧.

الحبسية، رحمة (2011). *واقع المشاركة المجتمعية في ضوء صنع القرار التربوي في النظام التعليمي العام بسلطنة عمان*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة السلطان قابوس، مسقط، سلطنة عمان.

حسونة، محمد السيد. (٢٠٠٥). *المشاركة المجتمعية وتطوير التعلم مفهومها-أهميتها-أهدافها-أنماطها-مجالاتها-معوقاتها-أساليب تفعيلها-معايير تحقيقها*. المؤتمر العلمي السنوي السادس المشاركة وتطوير التعلم الثانوي في مجتمع المعرفة. القاهرة، مصر.

خاطر، أحمد مصطفى. (٢٠٠٢). *طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع*. المكتب الجامعي الحديث.

الخريجي، خالد. (٢٠٠١). *دور اقتصاديات التعليم في دعم العملية التعليمية والتربوية. ورقة عمل مقدمة لاجتماع المسؤولين عن اقتصاديات التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي*. مملكة البحرين.

الخطيب، أحمد. (٢٠٠٦). *الجامعات الافتراضية: نماذج حدية*. عالم الكتب الحديث. الأردن.

خوج، ابتهاج محمد سلطان (2011). *اسهام التمويل الذاتي في الحد من مشكلات الموارد المالية في مدارس البنات الثانوية بالعاصمة المقدسة*. [رسالة ماجستير غير منشور]. جامعة القرى، المملكة العربية السعودية.

الدحيمي، علي. (٢٠١٤). *دور المدارس بمنطقة الباحة في تفعيل الشراكة في ضوء معايير الجودة الشاملة*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التربية، جامعة الباحة.

دعبس، يسرى.(2009). *المشاركة المجتمعية والتنمية المتواصلة*. القاهرة. دار البطاش للنشر.

الدغيشية. صفية (2021). *بناء قدرة المديرين القيادية للتحسين المدرسي في ضوء التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة في سلطنة عمان: تصور مقترح*. [رسالة دكتوراه منشورة]. جامعة السلطان قابوس، مسقط، سلطنة عمان.

الذهلية، حليمة بنت ناصر بن حمدان (2023). *تطوير ممارسات الإدارات المدرسية في الشراكة المجتمعية باستخدام تكنلوجيا المعلومات والاتصالات في ضوء نموذج ايستن* [رسالة دكتوراة غير منشورة]. جامعة السلطان قابوس. مسقط، سلطنة عمان.

رجب، هالة إبراهيم محمد وأحمد، محمد عبد رب النبي. (٢٠٢٣ يوليو ٣). *سبل زيادة فعالية القطاع الخاص في تطوير خدمات التعليم الجامعي تجارب دولية ومقترح التطبيق في مصر*. مجلة بحوث الشرق الأوسط. جامعة عين شمس، (٨٩)، ص ٢٥١-٢٩٢.

رستم، عبد الملك. (٢٠٠٦). *تفعيل مجلس الآباء والأمناء والمعلمين في المدارس*. دار العين للنشر والتوزيع. القاهرة، مصر.

الرمثي، سعد (2018). *تصور مقترح لتطوير المسؤولية المجتمعية بالجامعات في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة*، دراسات في التعليم الجامعي، جامعة عين شمس،٣٦، ص ٤٨٤-٥٦٨.

الزبون، لما ديب نمر. (٢٠٢٤). *دور مديري المدارس في تعزيز الشراكة المجتمعية وتحديات ذلك من وجهة نظر مجالس أولياء الأمور في مدارس محافظة بيت لحم*. مجلة جامعة القدس المفتوحة ،١٥(٤٤)، ص ١٢٠-١٣٨.

زياد، مريم وملي، أسعد وأبو حمدان، ماجد. (٢٠٢٤). *معوقات المشاركة المجتمعية ومتطلباتها من وجهة نظر مدراء المدارس في طرطوس*. مجلة جامعة البعث، ٤٦(٦)، ص ١٠٩-١٤٨.

زيديه، ياسر محمد. (٢٠١٢). *دراسة حول المشاركة المجتمعية في قطاع غزة، دراسة حالة بلدية المغازي*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. معهد التنمية المجتمعية. الجامعة الإسلامية. غزة.

سالم، رائدة خليل. (2006). *المدرسة والمجتمع عمان*: مكتبة المجتمع للنشر والتوزيع.

السالم، منال، والمنقاش، سارة (2018). *الأوقاف التعليمية كمصدر لتمويل التعليم في التاريخ الإسلامي ومقترحات الاستفادة منها* . مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، منشور البحث العالمي والدراسات العليا، غزة، فلسطين، (26) ، ص 306-281

السبيعي، نورة محمد وسنبل، فائقة عباس. (٢٠١٩). *متطلبات الشراكة المجتمعية ومعوقاتها من وجهة نظر المديرات والمعلمات بالمدارس الثانوية بمحافظة الخرمة وتوابعها* . مجلة العلوم التربوية والنفسية، ٣(٢٥)، ص ٧٤-٩٤.

السعدي، هاجر المرصوف والمحروقية، بدرية حمود والحدابي، داوود عبد الملك. (٢٠٢٢). *تحديات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم المدرسي وآليات التغلب عليها بسلطنة عمان*. المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، (١)، ص ٢١-٤٢.

السعيد، عبد الحميد. (2001). *معايير الجودة الشاملة في رياض الأطفال*. الإسكندرية، دار المجتمع الجامعي.

السكران، محمد. (٢٠٠٦). *التربية والثقافة فيما بعد الحداثة*. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة، مصر.

سمارة، سخا صالح، وتيم، حسن محمد عبد الله. (2020). *المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل وسبل حلها من وجهة نظر المديرين*

والمديرات في محافظات شمال الضفة الغربية. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

الشافعي، نضال (2016). *دور الأنماط والقيادة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في مديريات التربية والتعليم بمحافظات غزة*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الأقصى، فلسطين.

الشبكة الإعلامية للمسؤولية الاجتماعية. (٢٠٢٠). *المسؤولية المجتمعية... دور محوري لشركات القطاعين العام والخاص في دفع مسيرة التنمية الشاملة*.

http://csroman.net.

الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية أ. (٢٠١٦). *تقرير عمان للمدينة المسؤولة اجتماعيا. إصدارات الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية*. مملكة البحرين.

الشخيبي، علي السيد. (٢٠١٤). *المشاركة المجتمعية في التعليم الطموح والتحديات. المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية جامعة المنصورة بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة*. آفاق الإصلاح التربوي في مصر.

الشرعي، بلقيس غالب. (2007). *دور المشاركة المجتمعية في الإصلاح المدرسي: دراسة مقدمة لمؤتمر الإصلاح المدرسي تحديات وطموحات*. كلية التربية، جامعة الامارات، الامارات.

شطا، أحمد عبد المعبود. (٢٠١٦). *المشاركة المجتمعية كمدخل لتطوير أداء المدارس الثانوية في ضوء المعايير القومية للتعليم: دراسة ميدانية بمحافظة دمياط*. المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية. مؤسسة د حنان درويش للخدمات اللوجستية والتعليم التطبيقي، مصر، (٣)، ص ٨٠.

شعبان، منا أحمد حسن. (٢٠١٢). *الشراكة بين القطاعين العام واخاص في التعليم المصري ومعوقات تطبيقها*. [رسالة ماجستير منشورة]. مجلة كلية التربية المنصورة. جامعة المنصورة، ٧٩، ص ٢٢٣-٢٥٦.

شلش، باسم. (٢٠١٧). *درجة تطبيق مفهوم المدرسة المجتمعية في مدارس محافظة سلفيت الحكومية، ومعوقات ذلك من وجهة نظر مديري ومديرات المدارس*. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، فلسطين، ٦(١٩)، ص ٢٥.

الشهراني، مشعل. (٢٠١٩). *دور الإدارة الجامعية بجامعة الأمير سطام بن عبد العزيز في تفعيل الشراكة المجتمعية*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التربية. جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز. الرياض.

الشهري، عبد الرحمن مهدي وعابد، مهند غازي. (٢٠٢٠). *معوقات بناء الشراكة المجتمعية بمراكز الموهوبين بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر مديريها*. المجلة العربية للنشر العلمي. (٢٦)، ص ٦٣٥-٦٦٢.

الشوابكة، تغريد. (٢٠٢١). *الإدارة المدرسية ودورها في تفعيل الشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي*. دار الخليج العربي. السعودية.

الصيعرية، مشاعل بنت عوض. (٢٠٢٤). تطوير الشراكة المجتمعية في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان في ضوء الذكاء الاصطناعي. المجلة الأردنية في العلوم التربوية.٢٠(٣)، ص ٥٩٥٩-٦٠٥.

الصوافية، نصراء. (2008). *تفعيل المشاركة المجتمعية بين المدرسة والمجتمع المحلي لبعض الجوانب الإدارية لمدارس التعليم الأساسي (4-1) في سلطنة عمان*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة السلطان قابوس. سلطنة عمان.

الطاهر، رشيدة. (٢٠٠٧). *التخطيط للتكامل بين الوحدات المستحدثة بالمدارس في ضوء المشاركة المجتمعية*. [رسالة دكتوراه غير منشورة]. معهد الدراسات التربوية. القاهرة، مصر.

طلافحة، إبراهيم. (٢٠١٧). *دور الإدارة المدرسية في تفعيل الشراكة بين المدرسة والمجتمع من وجهة نظر معلمي ومعلمات مدارس لواء الكورة*. مجلة البحث العلمي. جامعة أسيوط، ٣٣(٧)، ص ١٧٨-٢٠٣.

عاشور، محمد. (٢٠١٢). *المدرسة المجتمعية تعاون وشراكة حقيقية*. دار كنوز المعرفة العلمية. عمان.

عبد الحميد، رشاد. (٢٠٠٣). *الحداثة – ما بعد الحداثة-دراسات في الأصول الفلسفية*. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة، مصر.

عبد الرازق، عبد الكريم. (٢٠٢٠). *دور المشـــاركة المجتمعية في تمويل التعليم: تصـــور مقترح. أبحاث المؤتمر الدولي السادس: الشراكة المجتمعية وتطوير التعليم*. دراسات وتجارب، ٤، ٤٥٠-٤٨٢

عبد القادر، أحمد عبد القادر. (٢٠١٥). *المؤشرات السوقية لآفاق التعاون بين الجامعات السعودية ومجتمع الأعمال بمنطقة تبوك المملكة العربية السعودية*. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبحوث البيئية بمصر، ٦(١)، ص ١-٢٧.

العبلان، عبد الله حسن سعد. (٢٠٢١). *تفعيل دور الشراكة المجتمعية في إدارة الأزمات لدى قادة المدارس بمحافظة الخرج*. [رسالة ماجستير منشورة]. كلية التربية. جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز.

عبيدات، رزان جهاد.(2022) *درجة إسهام مديري المدارس الحكومية والخاصة في تعزيز الشراكة المجتمعية من وجهة نظر معلمي لواء الجامعة*. [رسالة ماجستير منشورة]. جامعة عمان العربية، الأردن

عتوم، حســين .(2014). *درجة تطبيق المدرســة المجتمعية ومعوقات ذلك من وجهة نظر مديري ومديرات المدارس الحكومية في محافظة حرش*. مجلة جامعة النجاح للأبحاث 740- 28 (4) , 708 .

العتيبي، فهد. (٢٠٠٤). *اســهام القطاع الخاص في تمويل التعليم في المملكة العربية الســعودية*. [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة الإمام سعود. المملكة العربية السعودية.

العتيبي، مســـتور محمد عويض. (٢٠١٩). *دور مديري المدارس الثانوية بمدينة تبوك في تفعيل الشراكة المجتمعية*. مجلة كلية التربية، ٣٥(٢)، ص ٦٥-٩٨.

العثيم، نهلة (2018). *درجة ممارســة أبعاد المســؤولية الاجتماعية لدى قادة الجامعات الأهلية بمدينة الرياض*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

العجمي، محمد . (٢٠٠٣). *المشاركة المجتمعية والإدارة الذاتية للمدرسة*. نسخة رقمية من أسك زاد.

العجمي، محمد. (٢٠٠٥). *المشـــاركة المجتمعية المطلوبة لتفعيل مدخل الإدارة الذاتية لمدارس التعليم الابتدائي بمحافظة الدقهلية*. مجلة كلية التربية بالمنصـــورة. جامعة المنصـــورة، ١(٥٨)، ص ١٢٣-١٥٥.

العزيزي، أحمد. (٢٠٠٦). *دراسـات في تمويل التعليم والتنمية البشـرية*. مكتبة الأنجلو المصـرية. القاهرة.

العصـيمي، خالد. (٢٠٢٠). *واقع الشـراكة المجتمعية وممارسـة مجالاتها في جامعة الطائف من وجهة نظر أعضـاء هيئة التدريس*. المجلة التربوية. كلية التربية. السعودية. (٢٩)، ٢١٦-٢٥٨.

عطية، ناريمان. (٢٠١٧). *دور الجامعات في تفعيل المشـــاركة المجتمعية لتعزيز المســـؤولية المجتمعية. بحث مقدم في مؤتمر المسـؤولية المجتمعية للجامعات العربية*. جامعة الزرقاء. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

العيسـائي، موزة علي (2020). *دور الإدارة المدرسـة في تفعيل الشـراكة المجتمعية بمدارس الحلقة الأولى في مدينة العين بدولة الإمارات العربية المتحدة*. [رسـالة ماجسـتير منشـورة]. جامعة صحار، سلطنة عمان.

الغامدي، عبد العزيز محمد. (٢٠١٧). *درجة أهمية الشـــراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠* . [رسالة دكتوراه منشورة]. المجلة التربوية. كلية التربية. جامعة سوهاج، (٥٣)، ص ٤١٤-٤٤٣.

غنيم، عزة عبد المنعم محمد. (٢٠٢٢). *المشاركة المجتمعية في التعليم الأساسي بمصر بين الواقع والمأمول*. [رسالة ماجستير منشورة]. كلية التربية. جامعة الزقازيق.

القرشي، محسن. (٢٠١١). *المشاركة المجتمعية المطلوبة لتطوير أداء المدارس الثانوية الحكومية: دراسـة ميدانية على المدارس الثانوية الحكومية بمحافظة الطائف*. [رسـالة ماجسـتير غير منشورة]. جامعة أم القرى. المملكة العربية السعودية.

القضـاة، ختام أحمد يوسف. (٢٠٢١). *دور الإدارة المدرسية في تفعيل الشراكة بين المدرسة وبين المجتمع المحلي في مدارس المرحلة الأسـاسـية في مديرية تربية محافظة جرش من وجهة نظر المعلمين*. المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية. الأردن، ١٠(١)، ص ١-٤١.

قنديل، أماني. (٢٠٠٨). *دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية*

https://shakirycharity.org/index_A.php?id=149&news_id=895

الكلبانية، جوخة (2019). *دور القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة في سلطنة عمان من وجهة نظر أصحاب العلاقة*، المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة، ع7 سلطنة عمان.

الكلباني، يونس. (2020)، *دور إدارة المدرسة في تعزيز العمل التطوعي بالمدارس*، المجلة العربية للنشر العلمي، 19 (1) , 93-108 .

الماضي، عبد العزيز (2016). *تنويع مصادر التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر قادة المدارس بمدينة الرياض*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الشرق العربي، الرياض، المملكة العربية السعودية.

المالكي، طلال. (٢٠١٣). *المشاركة مع التعليم العالي: دور المجتمع*.

http://kau.edu.sa/preesarch.aspx?Site-id=5710571&ing=ar

المجلس الأعلى للتخطيط. (١٩٩٦). *الخطة الخمسية الخامسة*. مسقط. سلطنة عمان.

مجلس التعليم. (٢٠١٤). *التقرير الختامي للندوة الوطنية .... التعليم في سلطنة عمان الطريق إلى المستقبل*. مسقط. سلطنة عمان.

مجلس التعليم (2016). *التقرير السنوي للتعليم في سلطنة عمان*. مسقط، سلطنة عمان.

محمود، إيناس أحمد فتحي. (٢٠٢١). *تفعيل شراكة مستدامة بين قطاع التعليم والقطاع الخاص لدعم مدارس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بمصر على ضوء خبرتي الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا* . مجلة الدراسات التربوية والاجتماعية. كلية التربية. جامعة حلوان، ٢٦، ص ١٠٣-٢٤٤.

مراد، عبد الفتاح. (1998). *موسوعة مصطلحات الجات ومنظمة اتجاه العالمية*. الإسكندرية.

المشرفية، بدرية بنت حمد الناصري (2021). *تصور مقترح لتطوير المسؤولية المجتمعية في وزارة التربية والتعليم في ضوء الشراكة مع القطاع الخاص بسلطنة عمان*. [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة تونس، تونس.

المطوطح، عبدالله والشرهان، وائل محمد. (2010). *دور مديري المدارس في دولة الكويت في تفعيل الشراكة المجتمعية لتوفير المتطلبات اللازمة لذي الاحتياجات الخاصة* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة آل البيت، المفرق.

المعمري، نصراء بنت حمد بن علي. (2011). *اسهام القطاع الخاص في تمويل المشاريع والأنشطة التربوية في مدارس التعليم الحكومي بسلطنة عمان*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

معهد البحوث والاستشارات بجامعة الملك عبد العزيز. (٢٠٠٦). *الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات. سلسلة دراسات*. وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي. المملكة العربية السعودية.

مكتب الرؤية 2040 .(٢٠٢١). رؤية عمان 2040. *ورقة عمل مقدمة في الجلسة الحوارية " استشراف قطاع التعليم في رؤية 2040*، بوزارة التربية والتعليم. مسقط، سلطنة عمان.

مكتب الرؤية ٢٠٤٠. (٢٠٢١). *مسودة وثيقة رؤية عمان ٢٠٤٠* . مسقط. سلطنة عمان.

مؤسسة أوتورد باوند عمان. (٢٠١٩). *تحدي – عمان*.

http://outwardboundoman.com

مؤسسة الرؤية للصحافة والنشر. (٢٠١٧). *توصيات المنتدى العماني الأول للشراكة والمسؤولية الاجتماعية" نحو ميثاق وطني للمسؤولية الاجتماعية"*. مسقط. سلطنة عمان.

مؤسسة الرؤية للصحافة والنشر ب. (٢٠١٨). *انطلاق النسخة الخامسة من برنامج الريادة للشباب " غايته"*.

https://alroya.om/post

مؤسسة عمان للصحافة والنشر. (٢٠١٨). *دعم " أولمبياد عمانتل للمدارس" لاكتشاف وتشجيع المواهب* http://www.omandaily.om

مؤسسة الوطن للصحافة والنشر. (٢٠١٨). *التربية والتعليم وشل للتنمية تختتمان برنامج انطلاقة*.

http//alwatan.com

مهنا، عبير عبد القادر. (٢٠١٤). *تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في مدارس وكالة الغوث الدولية في محافظات غزة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة*. برسالة ماجستير منشورة]. الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

ناصيف، إلياس. (٢٠٠٨). *الأحكام العامة للشركة*. مجلة التميز، ٣٨، ص ٣.

النوح، عبد العزيز سالم. (١٤٣٦هـ). *دور إدارة المدرسة في تفعيل الشراكة بين المدرسة وبين المجتمع المحلي*. *مجلة العلوم التربوية*. جامعة الملك سعود، (٣)، ص ٢٣٩-٣١٥.

الهاشمية، بدرية (2014). *دور مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان ممارسة المسؤولية الاجتماعية في ضوء مبادئ الايزو 26000* . [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

هلال، محمد عبد الحكم. (٢٠٢٤). *تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لبناء مدارس التعليم الأساسي بمصر في ضوء تجارب بعض الدول*. مجلة تطوير الأداء الجامعي، ٢٦(٢)، ص ٣٠٤-٣٤٤.

الهنائي، عبدالله. (2016). *فعالية مجالس الآباء والأمهات على مستوى الولايات بمحافظة الداخلية والصعوبات التي تعترضها منها من وجهة نظرهم*. [رسالة ماجستير]. جامعة نزوى، سلطنة عمان.

الهنائي، ثريا بنت عبد الله الجابري، خلفان بن ناصر (2017). *دور الإدارة المدرسية في تنويع مصادر التمويل المدرسي بسلطنة عمان*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة السلطان قابوس، مسقط، سلطنة عمان.

الهنائي، خالد محمد هويشيل. (٢٠٢٣). *درجة توافر متطلبات الشراكة المجتمعية في الجامعات العمانية ف ضوء المعايير المؤسسية للهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم*. المجلة الأكاديمية للأبحاث وانشر العلمي، ٥٣، ص ٤٦-٧٥.

الهيئة العامة لسوق المال. (٢٠١٨). *القوانين والقرارات* . مسقط. سلطنة عمان.

http://cma.gov.om

وزارة الإعلام. (٢٠١٩ أكتوبر). *دليل المشـــاركة المجتمعية. الهيئة العامة للإذاعة والتليفزيون.* سلطنة عمان.

وزارة الإعلام. (٢٠١٩). *البوابة الإعلامية بسلطنة عمان.*

http://www.omaninfo.om

وزارة التربية والتعليم. (٢٠٠٩). *وثيقة الســـلامة على الطريق في المناهج الدراســـية العمانية.* مسقط. سلطنة عمان.

وزارة التربية والتعليم. (٢٠١٢). *التعليم في سـلطنة عمان المضـــي قدما فـي تحقيق الجودة.* دراســة مشـــتركة بين وزارة التربية والتعليم والبنك الدولي. اصـــدارات تربوية ٢٠١٢/٢٢. مســقط. سلطنة عمان.

وزارة التربية والتعليم. (٢٠١٤). *التقرير الوطني للتعليم للجميع بسـلطنة عمان.* مسـقط. سـلطنة عمان.

وزارة التربية والتعليم ب . (٢٠١٧). *خطة الإنماء المهني بوزارة التربية والتعليم.* مسقط. سلطنة عمان.

وزارة التربية والتعليم أ. (٢٠١٩). *جائزة شل للسلامة على الطريق.*

http://www.srsa.om

وزارة التربية والتعليم، (2019)، *لائحة مجالس لأولياء الأمور، الصـــادرة بالقرار الوزاري* (120 2019 /)، سلطنة عمان

وزارة التربية والتعليم، (2020)، *تعديل بعض أحكام لائحة مجالس لأولياء الأمور، الصادرة بالقرار الوزاري (2020 /200)*، سلطنة عمان.

وزارة التربية والتعليم، (2023)، *التطوع في المجال التعليمي- الأهمية والأســـاليب. ورقة عمل مقدمة إلى ندوة مجالس أولياء لأمور- شـــراكة مجتمعية وأدوار ريادية في التعليم للفترة (3-4) مايو* ، مسقط، سلطنة عمان.

وزارة التربية والتعليم، (2023)، *دور الشـــراكة المجتمعية في التعليم بســـلطنة عمان. ورقة عمل مقدمة إلى ندوة مجالس أولياء لأمور-شراكة مجتمعية وأدوار ريادية في التعليم للفترة (3-4) مايو* ، مسقط، سلطنة عمان.

وزارة التربية والتعليم، (2023)، *رؤى مستقبلية لاستدامة الشراكة المجتمعية في التعليم. ورقة عمل مقدمة إلى ندوة مجالس أولياء لأمور–شراكة مجتمعية وأدوار ريادية في التعليم للفترة (4–3) مايو* ، مسقط، سلطنة عمان.

وزارة التربية والتعليم، (2023)، *التواصل المجتمعي الموجه نحو التعلم والتعليم الفاعل – تجارب ونماذج ناجحة في تفعيل مجالس أولياء الأمور والشراكة المجتمعية*. ورفة عمل مقدمة إلى ندوة مجالس أولياء لأمور– شراكة مجتمعية وأدوار ريادية في التعليم للفترة (4–3) مايو ، مسقط، سلطنة عمان.

وزارة التربية والتعليم، (2023)، *لجنة دعم المبادرات. ورفة عمل مقدمة إلى ندوة مجالس أولياء لأمور– شراكة مجتمعية وأدوار ريادية في التعليم للفترة (4–3) مايو* ، مسقط، سلطنة عمان.

وزارة التربية والتعليم (2024)، *الكتاب السنوي للإحصاءات السنوية' الإصدار(54)*، مسقط، سلطنة عمان.

وزارة التربية والتعليم القطرية. (٢٠٠٢). *نحو شراكة فاعلة للقطاع الخاص في مجال التعليم في دول الخليج العربية. بحث مقدم إلى ندوة التربويين والاقتصاديين وتحديات المستقبل*. الدوحة، قطر.

وزارة التعليم. (٢٠١٨). *الدليل التنظيمي لشراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع. الإصدار الأول للعام الدراسي ١٤٣٨–١٤٣٩*. الرياض.

الوكيل، مصطفى مختار. (٢٠١٢). *المشاركة المجتمعية ما هيتها وأهدافها*. مجلة الثقافة والتنمية. مصر، (٥٩)، ص ٤٣.

الوهيبي، إبراهيم (2016). *تفعيل دور القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بسلطنة عمان* (دراسة مستقبلية) .[رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

اليافعية، شريفة (2016). *تطوير آليات المشاركة المجتمعة في صنع السياسات التعليمية في ضوء مبادئ الحوكمة بسلطنة عمان* [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة القاهرة. جمهورية مصر العربية.

المراجع الأجنبية:

Al-Balushi, H. (2020). *Regional variations in school-private sector partnerships in Oman: An exploratory study*. Journal of Educational and Psychological Studies, 14(2), 233–250. https://doi.org/10.xxxx/jeps.2020.14.2.233

Al-Kindi, S., & Al-Kalbani, M. (2021). *Community partnerships in Omani schools: Challenges and prospects across governorates*. International Journal of Education and Development, 45(3), 112–128. https://doi.org/10.xxxx/ijed.2021.45.3.112

Al-Dabbagh, R. (2023). *Community-school partnerships and educational quality: Evidence from Jordanian schools.* International Journal of Educational Development, 93, 102687.

Al-Farsi, H., & Al-Busaidi, M. (2021). *Barriers to effective school–private sector partnerships in Oman*. International Journal of Educational Management, 35(7), 1452-1468.

Al-Harbi, S., & Al-Zahrani, A. (2022). *Legislative frameworks and strategic integration of school-community partnerships in Saudi Arabia*. Journal of Educational Policy and Leadership, 17(3), 221-239.

Al-Hashmi, S. (2022). *The role of private sector in supporting Omani schools: Opportunities and challenges*. Oman Journal of Education, 10(1), 44-61.

Al-Khaldi, M., & Al-Mutairi, A. (2021). *Forms of school-private sector partnerships in Kuwait: A field study*. Journal of Educational and Social Studies, 15(2), 77-95.

Al-Khatib, A., & Harbi, A. (2021). *Public-private partnerships in education: A strategic approach for sustainable development in*

Saudi schools. Journal of Educational Management, 35(4), 512-530

Al-Mutairi, N. (2022). *Challenges of implementing school-community partnerships in Kuwait*. Journal of Educational and Social Studies, 16(2), 66-82.

Al-Qahtani, F. (2023). *Evolving legal and financial frameworks for effective school-private sector partnerships in Qatar.* International Review of Education Development, 45(2), 98-115.

Brown, L., & Peterson, J. (2021). *Private sector engagement in school partnerships: Focus on safety and technology*. Canadian Journal of Educational Policy, 33(2), 112-130.

El-Said, M., & Mahfouz, H. (2021). *Challenges of community-school partnerships in Egyptian public schools.* Educational Research International, 10(2), 89-105.

Hassan, A., & Ali, M. (2023). *Evaluating the effectiveness of community-school partnerships in Egypt: Challenges and opportunities*. Arab Journal of Education, 43(1), 99-118.

Ibrahim, N., & Hassan, M. (2021*). Regulatory frameworks and accountability in school-private partnerships: Evidence from the UAE.* Educational Management Administration & Leadership, 49(5), 801-818

Johnson, P., & Lee, K. (2021). *School-private sector collaboration in Singapore: Perceptions and challenges*. Asia Pacific Education Review, 22(3), 321-338.

Saleh, F., & Omar, R. (2023). *Community partnership practices between Jordanian schools and private institutions.* International Journal of Educational Development, 42(3), 201–219.

Youssef, H., & Khalil, R. (2021). *Policy gaps in legislative frameworks of school–community partnerships: Evidence from Egypt*. Journal of Comparative Education Research, 39(4), 455–472.

Al-Mahrooqi, R. (2021). *Teachers' perceptions of school-community partnerships in Oman: The role of academic qualification and experience*. Journal of Educational and Psychological Studies, 15(3), 455–470. https://doi.org/10.xxxx/jeps.2021.15.3.455

Al-Maskari, F. (2022). *School-private sector partnerships in Oman: Challenges and opportunities.* International Journal of Educational Development, 89, 102534. https://doi.org/10.xxxx/ijed.2022.102534

Asera, R., Gabriner, R., &Hemphill, D.(2017). *What makes Work*? Collage Futures Foundation. 9(1),17.

Barnes, J, Altimare, E, Farrel, P, Browen, R., Burnett,C., Gamble,L., Davis, J. (2009). *Creating and Sustaining Authentic Partnerships with Community in Asytemic Model*. Journal of Higher Education Outeach and Engagment,75(6),p 15-29.

Bray, M. (2011). *The role of experience in educational leadership and partnership development.* New York: Routledge

Brewster, A-B, Pisani , p., Ramseyer, M.& Wise,J. (2016*). Building a university – community partnership to promote high school graduation and beyond: An innovative undergraduate team* ***approach.*** Journal of Applled Research in Higer Education. 8(1). Pp. 44- 58.

Brown, catherine: Sarged, Scott,& Benner, Meg (2017). *Hidden Money: The Outsized Role of Parent Contribution in school Finance*. Washingtion, D.C: The center for American progress.

Duncan, H. (2017*). Governance Challenges in the Context of Public Private Partnerships in the United States in Higher Education : A Multiple Case Study Doctor of Business Administration*. Apply to Northcentral University School of Business and Technology.

Edwards.J , Dematthews,D& Hartley,H.(2017). *Public-Private Partnerships Accountability and Competition :Theory Versus Reality In The Charter Schools of Bogota* . Colombia. Education Policy Analysis Archives,25(10),P1-36.

Epstein, J. L., & Sanders, M. G. (2019). *School, family, and community partnerships: Preparing educators and improving schools (2nd ed.).* Routledge.

Evelina, D.(2014). *Public Private Partnerships Perceptions and Tensions of Partnerships and Teacher Quality in Early Childhood Education Mills College*. ProQuest Dissertations Publishing.

Goodall, J. (2020). *Parental engagement and school-community partnerships: Rethinking schools' work with families.* Bloomsbury Academic.

Grady, k.(2010). *The Impact of School Community Partnerships on The Success of Elementary Schools*. Doctor of Philosophy in Educational Leadership. TUI University.

Groulx, M., Nowak, N., Levy ,& Booth, A.(2020**).** *Community needs and interests in university- community partnerships for sustainable development.* International Journal of sustastain ability in Higher Education. 22(2).pp. 274- 290.

Guillen, L, & Zeichner, K. (2018). *A University Community Partnership in Teacher Education From the Persectives of Community – Based Teacher Educators*. Journal of Teacher Education,69,p140- 153.

Hanna Robert, Marchitello, Max& Brown catherine(2005). *Comparable but unequal : School – Funding Disparities. Washington. D.C:The center for American Progress.*

http://dx.doi.org/10.1080/10437797.2016.1151274

Ibrahim,H. (2016). *Aproposed Suggestion for family School partners ship in Light of Epstein s model.* Journal of Modern Education Associtation,8(27),31-144.

Jenkins, L., & Green, P. (2018). *Public-private partnerships in education: School leaders' perceptions and practices*. International Journal of Educational Development, 62, 27–36.

https://doi.org/10.1016/j.ijedudev.2018.03.004

Kamando, A. (2014). *Government – Community Partnership in The Provision of Education in Rural Tanzania*.

Larson.A.(2001).*Kirstin Business Partnership with School: Policy Guideline for School Seeking to Establish and Maintain Productive and Ethical Relationship with Corporation*,30,p 472-646.

Lewis, L, Kusmaul, N, Elze,D& Bulter,L. (2016). *The Role of Field Education in Auniversity-community Partnership aimed at Curriculum Transformation*. Journal of Social Work Education, 52(2),186-197.

Lien, T., Tho, T., et. Al(2021**).** *Family – community partnerships: Motivations for Sustainable Development in Moral Education.*

International Journal of Evaluation and Research in Educattion. 10(1), pp 97 – 105.

Maringe, F., & Aketch, T. (2018). *Gender differences in school leadership and partnerships: Evidence from Sub-Saharan Africa*. International Journal of Educational Management, 32(6), 1004–1018. https://doi.org/10.1108/IJEM-02-2017-0045

Mgaiwa,S. Poncian, J.(2016). *Public Private Partnership In Higher Education Provision In Tanzania : Implications for Access To and Quality of Education* , Mgalwa and Poncian Bandung Journal of Global South, 1-21.

Oduwaiye.e.(2014). *Public Private Partenership and Infrastructural Development in Nigerian Universities*. African Higher Education Review,8(1),p 68-77.

Patrinos, H. A., Barrera-Osorio, F., & Guáqueta, J. (2009). *The role and impact of public-private partnerships in education. Washington, DC*: World Bank.

Peters, Michael, Marshall, and Fitzsimons, Patrick (2000), *Managerialism and Education policy in a Global Contest Foucault*, Neoliberalism, and the Doctrine of self – Management**,** Rutledge: London.

Rashed, M, Alam. M, Mohd, T.(2011). *Considerable Issues for Sustainable Public-Private Partenership Project*. Res Manageria ,2(4), p57-65.

Sanders, M. G. (2018). *Building school-community partnerships: Collaboration for student success*. Corwin Press.

Sanders, M.(2017). *The SAGE encyclopedia of out – of- School Learning SAGE Publications, Inc.*

Savas, E. S. (2019). *Public-private partnerships in education: Opportunities and challenges*. Journal of Education Policy, 34(6), 789–805. https://doi.org/10.1080/02680939.2018.1560502

Tilak, J.(2016). *Public Private Partenership In Education. National University of Educational Planning and Administration.* New Delhi. Thf Discussion Paper. Discussion Paper Series,(3), p1-15.

Twinomuhwezi, I, Herman, C.(2020). *Critical Successful Public- Private Partnerships In Universal Secondary Education: Perspectives and Policy Lessons from Uganda*. International Journal of Educational Administration and Policy Studies,12(2),p133-146.

Verger, A.,Fontdevila ,C,Zancajo, A .(2012). *The Privatization of Education: A Political Economy of Global Education Reform. Teachers College* . Columbia University.

Verger, A; Moshchett, M.(2016). *Public- Private Partenerships In Education: Exploring Different Models and Policy Options*. Open Society Foundations. New York,28.p1-23.

Xinsheng,Z.(2009). *Lifelong Learning in China: The Urgent Need to Discuss Lifelong Learning Education Allance Quarterly Lifelong Learning* . Denmark.

ملاحـــــــق الدراســـــــة

ملحق (١) الاستبانة في صورتها الأولية

الفاضل /ة االموظف/ة: ..... المحترم/ة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يقوم الباحث بإعداد دراسة بعنوان (واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص في سلطنة عمان) جامعة الشرقية، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم استبانة موزعة على محورين:

المحور الأول: البيانات العامة للمبحوثين، والمحور الثاني: يشتمل الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص ، ويتكون من خمسة أبعاد: (مدى إدراك أهمية الشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص، الأطر التشريعية للشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص، مجالات الشراكة المجتمعية القائمة بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص، التحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص، المقترحات لتفعيل الشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص)، وكونكم أحد المستهدفين، فإن الباحث يضع بين أيديكم هذه الاستبانة، للتكرم بالإجابة عليها علمًا بأن جميع البيانات ستعامل بالسرية التامة، ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكرين لكم تعاونكم سلفا حفظكم الله ورعاكم.

الباحث: علي البوسعيدي

الجزء الأول: البيانات الديموغرافية

١ **الجنس:** ذكر أنثى

٢ **المحافظة** شمال الباطنة شمال الشرقية الداخلية الوسطى

٣ **المؤهل العلمي:** بكالوريوس فأقل دراسات عليا

٤ **سنوات الخبرة:** ١٥سنة فأقل أكثر من ١٥ سنة

الجزء الثاني: محاور الاستبانة

	العبـــــــــــــارة	موافق بشدة	موافـــــق	محايـــــد	غير موافق	غير موافق بشدة
	البعد الأول: مدى إدراك أهمية الشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص					
١	الشراكة المجتمعية مع مؤسسات القطاع الخاص تسهم في تحسين جودة التعليم.					
٢	مشاركة مؤسسات القطاع الخاص في دعم التعليم ضرورية لتنمية المجتمع.					
٣	وجود شراكة قوية مع مؤسسات القطاع الخاص يعكس صورة إيجابية عن المدرسة.					
٤	الشراكة المجتمعية مع مؤسسات القطاع الخاص تسهم في سد فجوة الموارد بالمدرسة.					
٥	من المهم إشراك مؤسسات القطاع الخاص في اتخاذ القرارات المدرسية.					
٦	الشراكة المجتمعية مع مؤسسات القطاع الخاص تدعم الخطة الاستراتيجية للتعليم					
٧	مستوى الوعي بأهمية الشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص لم يصل للمستوى المأمول لدى بعض المعنيين.					
	المحور الثاني: الأطر التشريعية للشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص					
٨	تضمّن الوزارة الشراكة المجتمعية في خططها الاستراتيجية.					
٩	وفر معايير واضحة للشراكة بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص.					
١٠	توجد تشريعات رقابية لمتابعة مساهمات مؤسسات القطاع الخاص لدعم فعاليات المدارس.					
١١	توفر أدلة تعريفية لمجالات الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص.					
١٢	تطوير القوانين المالية والأنظمة الاقتصادية لتتماشى مع سياسات شراكة مؤسسات القطاع الخاص في دعم التعليم.					
	المحور الثالث: مجالات الشراكة المجتمعية القائمة بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص					

	العبـــــــــــــــارة	موافق بشدة	موافـــــق	محايـــــد	غير موافق	غير موافق بشدة
١٣	-توفر مؤسسات القطاع الخاص دعماً ماديا للمدارس في مجالات مختلفة (الصيانة، الطباعة، النظافة، تكريم الطلبة .... الخ).					
١٤	يوجد تعاون بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص في مجال التدريب (المعلمين – الطلبة... الخ).					
١٥	-تشارك مؤسسات القطاع الخاص في تنظيم الفعاليات التربوية والثقافية.					
١٦	هناك تعاون في مجالات الارشاد والتوجيه المهني للطلبة.					
١٧	تسهم مؤسسات القطاع الخاص في صيانة وتطوير البنية التحتية للمدارس.					
١٨	توفر مؤسسات القطاع الخاص أدوات ووسائل تعليمية وتقنية للمدارس.					
١٩	توجد شراكات مع مؤسسات القطاع الخاص في مجال السلامة المدرسية (كالأمن والسلامة).					
	المحور الرابع: التحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص					
٢٠	عدم وجود إطار تشريعي واضح ينظم الشراكة بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص.					
٢١	غياب الحوافز لمؤسسات القطاع الخاص من أجل تعزيز الشراكة مع المدارس.					
٢٢	ضعف وعي بعض إدارات المدارس بأهمية الشراكة.					
٢٣	ضعف تدريب المدارس ومؤسسات القطاع الخاص في مجال إدارة الشراكة المجتمعية.					
٢٤	عدم توفر آليات واضحة لمتابعة وتقييم مستوى الفعالية للشراكة بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص.					
٢٥	صعوبة التواصل المستمر مع مؤسسات القطاع الخاص.					

	العبـــــــــــــــارة	موافق بشدة	موافـــــق	محايـــــد	غير موافق	غير موافق بشدة
٢٦	عدم استدامة المشاريع التربوية.					

	العبـــــــــــارة	راض تمامًا	راضي	متردد	غير راضي	غير راضي تمامًا
المحور الخامس: المقترحات لتفعيل الشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص						
٢٧	تطوير لوائح تنظم الشراكة بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص.					
٢٨	إقامة دورات تدريبية للإدارات المدرسية لتعزيز قدرتها على استقطاب دعم مؤسسات القطاع الخاص.					
٢٩	إضافة عضو/ أعضاء من مؤسسات القطاع الخاص لعضوية مجالس أولياء الأمور بالمدارس.					
٣٠	وجود محفزات مادية ومعنوية (المشاركة في صنع القرار، الدعاية والإعلان، عضوية مجالس المدارس ...الخ) يشجع مؤسسات القطاع الخاص على التفاعل مع المدرسة.					
٣١	إقامة ملتقيات وندوات للحوار بين قطاع التعليم والقطاع الخاص.					
٣٢	تعزيز دور الاعلام في نشر الثقافة المجتمعية بين المدراس ومؤسسات القطاع الخاص.					

ملحق (٢) قائمة المحكمين

م	اسم المحكم	الدرجة العلمية	التخصص	جهة العمل
١	معاذ غريب غلي	دكتوراه	إدارة	جامعة ظفار – أستاذ مشارك
٢	ناصر بن سليِم اليزيدي	دكتوراه	مناهج وطرق تدريس	جامعة نزوى – أستاذ مساعد
٣	محمد العُمري	دكتوراه	إدارة	جامعة ظفار – أستاذ مساعد
٤	عيسى بن خميس الخروصي	دكتوراه	مناهج وطرق تدريس	جامعة صحار – أستاذ مساعد
٥	منصور بن ياسر الرواحي	دكتوراه	مناهج وطرق تدريس	جامعة الشرقية – أستاذ مساعد
٦	أنور بن صالح البلوشي	دكتوراه	إدارة تربوية	جامعة الشرقية – أستاذ مساعد
٧	حمد بن سيف الشرجي	دكتوراه	مناهج وطرق تدريس	جامعة الشرقية – أستاذ مساعد
٨	إبراهيم التونسي السيد	دكتوراه	مناهج وطرق التدريس	جامعة صحار – أستاذ مساعد
٩	علي بن سيف الجهوري	دكتوراه	تكنلوجيا التعليم	وزارة التربية والتعليم – مدير عام مساعد
١٠	مريم بنت سالم المنذرية	دكتوراه	إدارة تربوية	وزارة التربية والتعليم – مدير دائرة
١١	شريفة بنت عبد الله اليافعي	دكتوراه	إدارة تربوية	وزارة التربية والتعليم – مدير دائرة
١٢	علي بن سيف اليعربي	دكتوراه	إدارة تربوية	وزارة التربية والتعليم – مدير دائرة
١٣	أحمد بن محمد الشعيلي	دكتوراه	القانون والعلوم الإدارية	وزارة التربية والتعليم – مدير مساعد دائرة
١٤	خالصة بنت سالم الحارثية	دكتوراه	إدارة تربوية	وزارة التربية والتعليم – رئيس قسم

ملحق (٣) استبانة الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص

الفاضل /ة مدير/ة: ..... المحترم/ة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يقوم الباحث بإعداد دراسة بعنوان (واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص في سلطنة عمان) جامعة الشرقية، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم استبانة موزعة على محورين:

المحور الأول: البيانات العامة للمبحوثين، والمحور الثاني: يشتمل الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية والقطاع الخاص ، ويتكون من خمسة أبعاد: (مدى إدراك أهمية الشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص، الأطر التشريعية للشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص، مجالات الشراكة المجتمعية القائمة بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص، التحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص، المقترحات لتفعيل الشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص)، وكونكم أحد المستهدفين، فإن الباحث يضع بين أيديكم هذه الاستبانة، للتكرم بالإجابة عليها علمًا بأن جميع البيانات ستعامل بالسرية التامة، ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكرين لكم تعاونكم سلفا حفظكم الله ورعاكم.

الباحث: علي البوسعيدي

الجزء الأول: البيانات الديموغرافية

١ **الجنس:** ذكر أنثى

٢ **المحافظة:** شمال الباطنة شمال الشرقية الداخلية الوسطى

٣ **المؤهل العلمي:** بكالوريوس فأقل دراسات عليا

٤ **سنوات الخبرة:** ١٥ سنة فأقل أكثر من ١٥ سنة

الجزء الثاني: محاور الاستبانة

	العبـــــــــــــــارة	موافق بشدة	موافـــــق	محايـــــد	غير موافق	غير موافق بشدة
	البعد الأول: مدى إدراك أهمية الشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص					
١	تسهم الشراكة المجتمعية مع مؤسسات القطاع الخاص تسهم في تحسين جودة التعليم.					
٢	مشاركة مؤسسات القطاع الخاص في دعم التعليم ضرورية لتنمية المجتمع.					
٣	وجود شراكة قوية مع مؤسسات القطاع الخاص يعكس صورة إيجابية عن المدرسة.					
٤	تسهم الشراكة المجتمعية مع مؤسسات القطاع الخاص تسهم في سد فجوة الموارد بالمدرسة.					
٥	أرى من المهم إشراك مؤسسات القطاع الخاص في اتخاذ القرارات المدرسية.					
٦	الشراكة المجتمعية مع مؤسسات القطاع الخاص تدعم الخطة الاستراتيجية للتعليم					
٧	مستوى الوعي بأهمية الشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص لم يصل للمستوى المأمول لدى بعض المعنيين.					
	المحور الثاني: الأطر التشريعية للشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص					
٨	تضمّن الوزارة الشراكة المجتمعية في خططها الاستراتيجية.					
٩	توفر معايير واضحة للشراكة بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص.					
١٠	توجد تشريعات رقابية لمتابعة مساهمات مؤسسات القطاع الخاص لدعم فعاليات المدارس.					
١١	توفر أدلة تعريفية لمجالات الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص.					
١٢	- الاستمرار في تطوير القوانين المالية والأنظمة الاقتصادية لتتماشى مع سياسات شراكة مؤسسات القطاع الخاص في دعم التعليم					

	العبـــــــــــــــارة	موافق بشدة	موافـــــق	محايـــــد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الثالث: مجالات الشراكة المجتمعية القائمة بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص						
١٣	-توفر مؤسسات القطاع الخاص دعماً مادياً للمدارس في مجالات مختلفة (الصيانة، الطباعة، النظافة، تكريم الطلبة .... الخ).					
١٤	يوجد تعاون بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص في مجال التدريب (المعلمين – الطلبة... الخ).					
١٥	-تشارك مؤسسات القطاع الخاص في تنظيم الفعاليات التربوية والثقافية.					
١٦	التعاون بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص في مجالات الارشاد والتوجيه المهني للطلبة.					
١٧	تسهم مؤسسات القطاع الخاص في صيانة وتطوير البنية التحتية للمدارس.					
١٨	توفر مؤسسات القطاع الخاص أدوات ووسائل تعليمية وتقنية للمدارس.					
١٩	توجد شراكات مع مؤسسات القطاع الخاص في مجال السلامة المدرسية (كالأمن والسلامة).					
المحور الرابع: التحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص						
٢٠	عدم وجود إطار تشريعي واضح ينظم الشراكة بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص.					
٢١	غياب الحوافز لمؤسسات القطاع الخاص من أجل تعزيز الشراكة مع المدارس.					
٢٢	ضعف وعي بعض إدارات المدارس بأهمية الشراكة.					
٢٣	ضعف تدريب المدارس ومؤسسات القطاع الخاص في مجال إدارة الشراكة المجتمعية.					
٢٤	قلة توفر آليات عمل واضحة لمتابعة وتقييم مستوى الفعالية للشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص					
٢٥	صعوبة التواصل المستمر مع مؤسسات القطاع الخاص.					
٢٦	تفتقر المشاريع التربوية الناتجة عن الشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص إلى الاستدامة					

	العبـــــــــــــــارة	موافق بشدة	موافـــــق	محايـــــد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الخامس: المقترحات لتفعيل الشراكة المجتمعية بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص						
٢٧	تطوير لوائح تنظم الشـــراكة بين المدارس ومؤســـســـات القطاع الخاص.					
٢٨	إقامة دورات تدريبية للإدارات المدرسية لتعزيز قدرتها على استقطاب دعم مؤسسات القطاع الخاص.					
٢٩	إضـافة عضـو/ أعضـاء من مؤسـسـات القطاع الخاص لعضـوية مجالس أولياء الأمور بالمدارس.					
٣٠	وجود محفزات مادية ومعنوية (المشـاركة في صـنع القرار، الدعاية والإعلان، عضـــوية مجالس المدارس ...الخ) يشـجع مؤســســات القطاع الخاص على التفاعل مع المدرسة.					
٣١	إقامة ملتقيات وندوات للحوار بين قطاع التعليم والقطاع الخاص.					
٣٢	تعزيز دور الاعلام في نشر الثقافة المجتمعية بين المدراس ومؤسسات القطاع الخاص.					

ملحق رقم (٤) تسهيل مهمة باحث

جامعة الشرقية
A'SHARQIYAH UNIVERSITY
كلية الآداب والعلوم الإنسانية

التاريخ: 2025/7/09 م

إلى من يهمه الأمر

السلام عليكم ولرحمة الله وبركاته

الموضوع/ تسهيل مهمة باحث

يرجى التكرم بتسهيل مهمة الطالب/ **علي بن خليفة بن سالم البوسعيدي ، الرقم الجامعي 2422682**، والمسجل في برنامج ماجستير الإدارة التربوية، تخصص التخطيط والسياسات بجامعة الشرقية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بقسم التربية بهدف تطبيق دراسة وصفية بعنوان: **" واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص في سلطنة عمان "**

وذلك خلال العام الدراسي2025/ 2026، ضمن متطلبات التخرج من البرنامج والحصول على درجة الماجستير.

شاكرين ومقدرين تعاونكم الدائم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

د. محمد بن خلفان الصقري

عميد كلية الآداب والعلوم الانسانية

ملحق (٥) موافقة وزارة التربية والتعليم

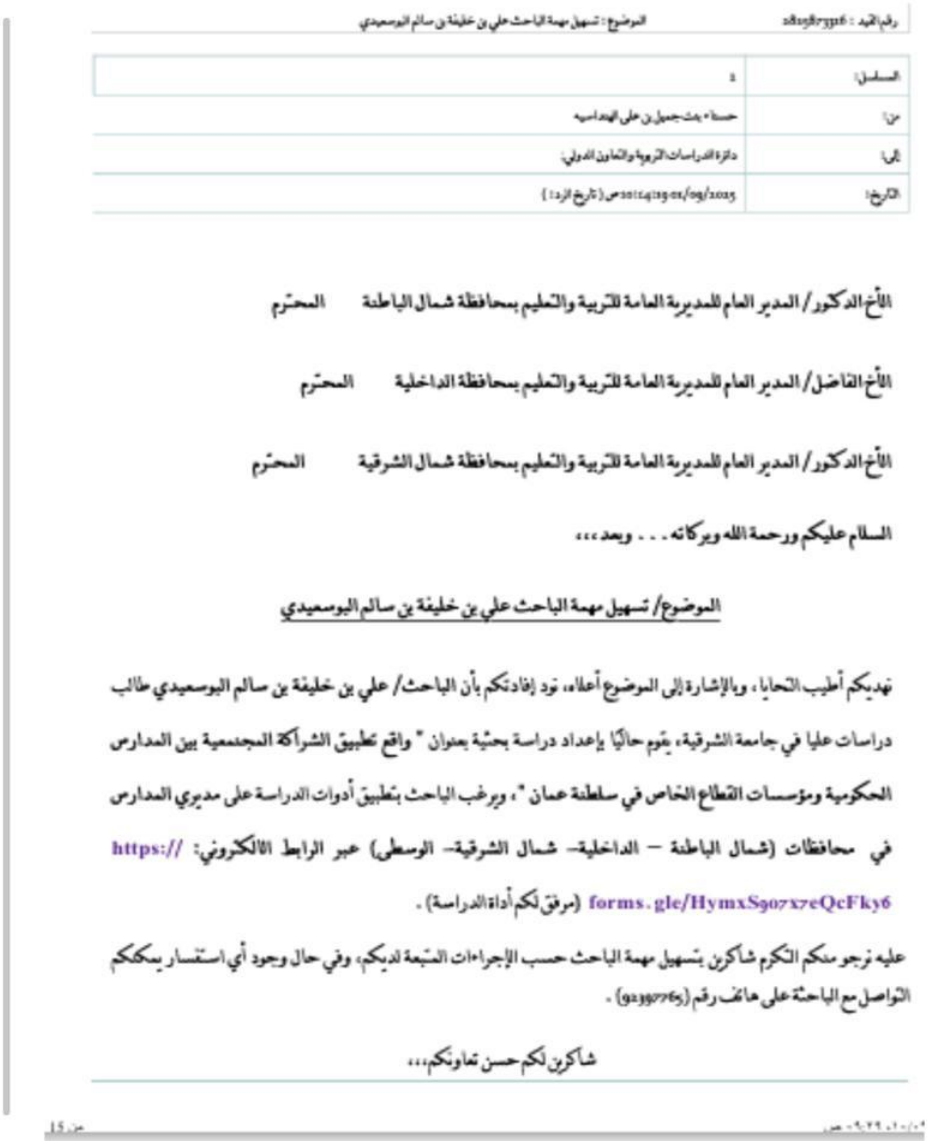

رقم القيد : 2022/g/2316 الموضوع : تسهيل مهمة الباحث علي بن خليفة بن سالم اليوسعيدي

المسلسل:	1
من:	حسناء بنت جميل بن علي الهداسيه
إلى:	دائرة الدراسات التربوية والتعاون الدولي
التاريخ:	2022-04-19 10:14:05ص (تاريخ الرد:)

الأخ الدكتور/ المدير العام للمديرية العامة للتربية والتعليم بمحافظة شمال الباطنة المحترم

الأخ الفاضل/ المدير العام للمديرية العامة للتربية والتعليم بمحافظة الداخلية المحترم

الأخ الدكتور/ المدير العام للمديرية العامة للتربية والتعليم بمحافظة شمال الشرقية المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . . وبعد،،،

الموضوع/ تسهيل مهمة الباحث علي بن خليفة بن سالم اليوسعيدي

تهديكم أطيب التحايا، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه، نود إفادتكم بأن الباحث/ علي بن خليفة بن سالم اليوسعيدي طالب دراسات عليا في جامعة الشرقية، يقوم حاليًا بإعداد دراسة بحثية بعنوان " واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين المدارس الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص في سلطنة عمان "، ويرغب الباحث بتطبيق أدوات الدراسة على مديري المدارس في محافظات (شمال الباطنة – الداخلية– شمال الشرقية– الوسطى) عبر الرابط الالكتروني: https://forms.gle/HymxS907x7eQcFky6 (مرفق لكم أداة الدراسة).

عليه نرجو منكم التكرم شاكرين بتسهيل مهمة الباحث حسب الإجراءات المتبعة لديكم، وفي حال وجود أي استفسار يمكنكم التواصل مع الباحثة على هاتف رقم (92990765).

شاكرين لكم حسن تعاونكم،،،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،

مريم بنت محمد بن سعيد الرياسية

مكلفة بأعمال دائرة الدراسات التربوية والتعاون الدولي